China

# الدبلوماسية الصينية

بقلم تشانغ تشينغمين



دار النشر الصينية عبر القارات

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، تنتهج الصين السياسة الخارجية السلمية والمستقلة وتلتزم بالتواصل الودي مع جميع دول العالم على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. في ظل تقلبات الأجواء الدولية على مدى أكثر من ٦٠ عاما، اكتسبت الدبلوماسية الصينية خبرات غنية وحققت إنجازات كبيرة. أما في الظروف الجديدة على الساحتين الداخلية والدولية اليوم، فتمضي الصين قدما في طريق التنمية السلمية ويواصل الشعب الصيني جهوده الدؤوبة مع الشعوب الأخرى لتحقيق طموحات البشرية جمعاء.

ISBN 978-7-5085-1940-1

9 787508 519401 >

RMB 106.00

# الدبلوماسية الصينية

بقلم تشانغ تشينغمين

دار النشر الصينية عبر القارات

## 图书在版编目（CIP）数据

中国外交：阿拉伯文 / 张清敏著. 译谷译. —北京：五洲传播出版社，2011.1
ISBN 978-7-5085-1940-1

I. ①中… II. ①张… ②译… III. ①外交—概况—中国—阿拉伯语 IV. ①D82

中国版本图书馆CIP数据核字（2010）第192844号

总 顾 问／王　晨
总 策 划／王仲伟
总 监 制／郭长建
出 版 人／李向平
主　　编／吴　伟

## 中国外交

著　　者／张清敏
翻　　译／上海译谷
责任编辑／苏　谦
装帧设计／杨婧飞
制　　作／北京翰墨坊广告有限公司
图片提供／新华社　中国新闻图片网　视觉中国
出版发行／五洲传播出版社（北京市海淀区北三环中路31号生产力大楼B座7层　邮编：100088）
电　　话／010－82005927, 010－82007837（发行部）
网　　址／www.cicc.org.cn
承 印 者／北京方嘉彩色印刷有限责任公司
版　　次／2011年1月第1版第1次印刷
开　　本／787mm × 1092mm　1/16
印　　张／8.25
字　　数／100千
定　　价／106.00元

# مقدمة

خلال مسيرة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، حققت الصين معجزة اقتصادية وعززت قوتها الشاملة، ووطدت مكانتها في المجتمع الدولي. ومع تزايد أعداد الناس حول العالم ممن يرغبون بالتعرف على الصين وفهم واقعها بصورة صحيحة، جمعنا سلسلة أسميناها ((سلسلة الصين))، بهدف إعطاء القارئ معلومات وحقائق أساسية واضحة وموجزة عن الصين.

تشتمل ((سلسلة الصين)) على اثني عشر عنوانا تشمل جغرافية الصين وتاريخها وسياساتها واقتصادها وثقافتها وقوانينها ودبلوماسيتها ودفاعها الوطني وتطورها الاجتماعي، إضافة إلى العلوم والتكنولوجيا والتعليم فيها والمناخ والقوميات والمعتقدات الدينية في البلاد.

نأمل في أن تساعد هذه الكتب القراء على اكتساب المعلومات الأساسية عن الصين، ونتطلع إلى أن تكون هذه السلسلة رافدا مفيدا يُعطي القراء فكرة عامة عن الصين، لا سيما في تاريخها وثقافتها وحضارتها التي تعتبر أقدم وأطول حضارة عالمية رئيسية متواصلة على الأرض، والأحوال الأساسية للصين باعتبارها أكبر بلد نامٍ في العالم يقطنه عدد هائل من السكان، هذا البلد الذي ينمو بشكل غير متساوٍ وعلى أساس ضعيف، وعلى ضوء هذه الظروف، تواصل الصين انتهاج طريقها الخاص لتحقيق تنمية مستدامة بينما تسعى للتعلم والاستفادة من الحضارات الأخرى، ونأمل أيضا أن تسهم هذه السلسلة في تعريف القارئ بمستقبل الصين التي تسعى، بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، إلى مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والمضي قدما بسياسة الإصلاح والانفتاح، وبجهود الشعب الصيني لبناء مجتمع متناغم في بلده والعمل أيضا على بناء عالم متناغم منسجم يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك.

ونتطلع كذلك إلى أن تسهم هذه السلسلة في مساعدة قرائنا الكرام على بدء رحلة جديدة لاكتشاف ومعرفة وفهم الصين.

يناير ٢٠١٠

# الفهرس

# مقدمة

عام ٢٠٠٩، عام لا يشهد الذكرى الـ٦٠ لإقامة جمهورية الصين الشعبية فحسب بل يصادف مرور ٦٠ عاما لدبلوماسية الصين الجديدة أيضا.

ويمكن تقسيم العقود الستة الماضية إلى مرحلتين، والأولى هي الـ٣٠ عاما منذ إقامة جمهورية الصين الشعبية، والثانية هي الـ٣٠ عاما منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح في الصين عام ١٩٧٨. تتمثل المهمة الرئيسية للدبلوماسية الصينية في العقود الثلاثة الأولى في رفض تهديدات الدول الكبرى وترسيخ استقلال الصين وصيانة سيادتها ووحدة أراضيها، بينما تضع الصين في نصب أعينها على الصعيد الدبلوماسي في العقود الثلاثة الثانية التأقلم مع تطورات وتغيرات الأوضاع وتهيئة مناخ دولي وبيئة محيطة مواتية لعملية التنمية الاقتصادية الداخلية وصولا إلى الازدهار والرخاء في الصين.

رغم وجود صلات واضحة تربط بين الـ٣٠ عاما الأولى والـ٣٠ عاما الثانية في تاريخ الدبلوماسية الصينية، توجد لدى كل من المرحلتين خصوصيات تاريخية تميزها عن الأخرى. في العقود الثلاثة



الرئيس ما تسيدونغ يقرأ على برج بوابة تيان آن مَن إعلان الحكومة الشعبية المركزية عن إقامة جمهورية الصين الشعبية يوم ١ أكتوبر عام ١٩٤٩.

الأولى، حققت الدبلوماسية الصينية إنجازات كبيرة في ترسيخ أركان الحكم وصيانة الاستقلال، حيث نبذت الصين دبلوماسية التذلل التي اتبعتها الصين القديمة، وأقامت العلاقات الدبلوماسية الجديدة مع دول العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة مما ضمن المساواة والكرامة للصين في المحافل الدولية، ونجحت الصين في صيانة وترسيخ استقلالها وتحقيق الاستقلالية في سياستها الخارجية وتأمين أمنها الوطني ووحدة أراضيها، وتمكنت الصين من تسوية مشكلات الحدود التي كانت من رواسب التاريخ مع معظم دول جوارها عبر المفاوضات السلمية وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة مما خلق بيئة محيطة مستقرة بشكل عام، وتبادلت الصين الدعم والتأييد مع الدول النامية الغفيرة، بحيث تبلورت صداقة تقليدية راسخة بينهما. كما استطاعت الصين تأهيل فريق جديد من الدبلوماسيين مما وفر ضمانا تنظيميا لسياستها الخارجية المستقلة.

مع تدشين الدورة الكاملة الـ٣ للجنة المركزية الـ١١ للحزب الشيوعي الصيني مرحلة تاريخية جديدة عنوانها الإصلاح والانفتاح في الصين عام ١٩٧٨، دخلت الدبلوماسية الصينية إلى مرحلة جديدة أيضا. وأحرزت الدبلوماسية الصينية إنجازات أكبر تحت راية السلام والتنمية بعد استخلاص تجارب الماضي واستشراف أفق المستقبل.

أولا، ساهمت الدبلوماسية الصينية في تهيئة مناخ دولي وبيئة محيطة مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد وضمان نمو سريع ومطرد ومستقر للاقتصاد الصيني. وازداد الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦٤,٥ مليار يوان صيني عام ١٩٧٨ إلى ما يزيد على ٣٠ ترليون يوان عام ٢٠٠٨ وتجاوزت نسبة مساهمة الاقتصاد الصيني في النمو الاقتصادي العالمي ١٠٪. فإن قوة الصين اليوم لا تقارن بقوتها في الماضي.

ثانيا، عملت الصين على الاندماج في المجتمع الدولي وتمكنت من التفاعل الإيجابي مع العالم. على مدى الـ٣٠ عاما الماضية، وأصبحت الصين عضوا هاما في النظام الدولي، إذ انضمت





العلم الوطني والشعار الوطني لجمهورية الصين الشعبية.

الصين إلى أكثر من ١٠٠ منظمة حكومية دولية، ووقعت ما يفوق ٣٠٠ اتفاقية دولية، وشاركت في ٢٤ عملية لحفظ السلام للأمم المتحدة من خلال إرسال أكثر من ١٠ ألف فرد. في عملية الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي، شاركت الصين بصورة فعالة في نشاطات المجتمع الدولي تماشيا مع تطورات العولمة، وعملت بقدر الإمكان على صيانة وتعظيم مصالح الصين وغيرها من الدول النامية وذلك بالتمسك بصفتها دولة نامية وعلى أساس مبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، قامت الصين بالتشاور والتعاون مع مختلف المنظمات الدولية مما عزز قدرتها على التكيف مع المجتمع الدولي.

ثالثا، تقف الصين مع الحق والعدالة في الشؤون الدولية وترتفع مكانتها على الساحة الدولية. وتتمسك الصين بالمفاوضات السلمية والمشاورات الدبلوماسية في التعامل مع القضايا العالمية والنزاعات الإقليمية. إن الصين حرصا على الالتزامات الدولية المطلوبة حيال القضايا الكونية مثل تغير المناخ العالمي والصحة العامة وفت بتعهداتها مما لقي قدرا كبيرا من الاستحسان والتقدير من قبل المجتمع الدولي. وفي العقود الثلاثة الماضية، تعد مساهمة الصين في السلام والتنمية العالميين أكثر من أي مرحلة مضت وصورتها في العالم أحسن من أي وقت مضى.

رابعا، ازدادت الجبهة الدبلوماسية الصينية اتساعا وامتدادا واتضحت معالم خارطة علاقات الصين الخارجية الشاملة والمتنامية مع دول العالم. حتى الآن، لقد أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع ١٧١ دولة. إن الصين في أثناء التعامل مع الدول الغربية المتقدمة، إذ تلتزم بمبدأ تجاوز فروق النظام الاجتماعي والاختلاف الأيديولوجي وروح إيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا ولغة الحوار بدلا من المواجهة، فتمكنت من تسوية الخلافات والنزاعات بصورة سليمة وتوسيع المصالح المشتركة وإقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية أو التعاون الاستراتيجي بمختلف الأنواع مع الدول الغربية، الأمر الذي فتح الباب للنمو الشامل والطيب للعلاقات الخارجية للصين. ووقعت الصين معاهدات أو اتفاقيات للحدود مع ١٣ دولة من الدول المجاورة الـ١٤ على أساس التشاور المتكافئ والتنازل المتبادل وبموجبها تم ترسيم ٩٠٪ من الحدود البرية التي تزيد على ٢٢ ألف كيلومتر، كما توصلت الصين إلى اتفاقيات مؤقتة مع جيرانها بشأن القضايا العالقة وفقا لمبدأ «ترك الخلافات جانبا»، بحيث تعيش الصين في محيط يسوده السلام والاستقرار وأجواء المساواة والثقة المتبادلة والتعاون المتبادل المنفعة وتشهد العلاقات بين الصين وجيرانها أفضل مرحلة في التاريخ. فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول النامية، فالصين حريصة على مواصلة تعزيز التضامن والتعاون مع العالم النامي، ولا تكتفي الصين بالاستمرار في تقديم ما في مقدورها من المساعدات إلى بعض

البلدان النامية، بل تذهب أبعد من ذلك بتوسيع التعاون مع الدول النامية واستكشاف سبل جديدة للتعاون وزيادة فعالية التعاون استرشادا بمبادئ «المساواة والمنفعة المتبادلة والحرص على تحقيق نتائج على أرض الواقع وتنوع الطرق المتبعة والتنمية المشتركة».

في ظل الظروف الدولية والمحلية الجديدة، تعمل الصين على التوفيق بين الانفتاح خارجيا وعملية التنمية الاقتصادية داخليا، وتدعو إلى الدبلوماسية الشاملة الأبعاد، وتكرس الدبلوماسية الأمنية والدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الشعبية، وتقوم بتطوير التعاون الاقتصادي مع دول العالم وتدعيم الحوار والتواصل الحضاري وتعريف العالم بما يحدث في الصين.

بعد ٦٠ عاما من اختبارات الزمن، تراكمت لدى الصين خبرات دبلوماسية غنية. وتدرك الصين أنها لا تستغني عن العالم في تنميتها، بينما لا يستغني العالم عن الصين في تحقيق ازدهاره واستقراره، وأن مصير الصين بات أكثر ارتباطا بمستقبل العالم يوما بعد يوم. لقد قطعت الصين على نفسها تعهدات: مهما كانت تقلبات الأجواء الدولية، ستظل الصين حكومة وشعبا ترفع عاليا راية السلام والتنمية والتعاون، وتلتزم بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة، وتدافع عن سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية، وتتمسك بثوابت السياسة الخارجية المتمثلة في حفظ السلم العالمي وتدعيم التنمية المشتركة. ستعمل الصين كالمعتاد من خلال تنميتها على تدعيم التنمية المشتركة في المنطقة والعالم وتوسيع قواسم المصلحة المشتركة للجميع، وتسعى إلى تنميتها مع مراعاة الهموم المنطقية لدى الأطراف الأخرى وخاصة الدول النامية. ستظل الصين تقوم بتسهيل النفاذ إلى أسواقها وفقا لقواعد التجارة الدولية المعمول بها وحماية حقوق ومصالح الشركاء وفقا للقانون. ستدعم الصين جهود المجتمع الدولي في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على تنميتها بنفسها وتحسين مستوى معيشة شعوبها وتقريب الفجوة بين الشمال والجنوب. ستدعم الصين الجهود الرامية إلى استكمال النظام التجاري والمالي الدولي وتدعيم التحرير والتسهيل التجاري والاستثماري والتعامل بصورة مناسبة مع الاحتكاكات التجارية عبر التشاور والتنسيق.

استعراضا لمسيرة الدبلوماسية الصينية على مدى الـ٦٠ عاما الماضية، فاتضح أنها قد وصلت إلى مستوى جديد. واستشرافا لأفق مستقبلها، فوجدنا أن الدبلوماسية الصينية تقف عند نقطة انطلاق جديدة. مع تنامي قوة الصين وصعودها دوليا، ما زال أمام الدبلوماسية الصينية مهمة شاقة ومشوار طويل. ومع ذلك، تحدونا الثقة بأن الصين ستمضي قدما في طريق التنمية السلمية وتواصل الجهود مع الشعوب الأخرى في سبيل تحقيق طموحات البشرية.

# الفصل الأول بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك



يمثل الالتزام بطريق التنمية السلمية بإرادة لا تتزعزع طموحا صادقا وخيارا راسخا لا محيد له عنه لدى الشعب الصيني.

ويعد بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك فكرة محورية للدبلوماسية الصينية وهدفا تسعى بأقصى جهد إلى تحقيقه.

إن الصين – أحد البلدان الحضارية القديمة الأربعة في العالم – خلقت في التاريخ حضارة باهرة، وأقامت مع بلدان وشعوب الجوار علاقات متناغمة تتمحور على الثقافة الصينية وتقوم على أساس القوة الأخلاقية. وتسمى هذه العلاقات تاريخيا بـ«نظام ذوي الأصل الصيني».

في القرن الـ١٩، أجبرت القوى الغربية بقوة المدافع والسفن الحربية الصين على فتح أبوابها. وعلى مدى أكثر من ١٠٠ عاما منذ حرب الأفيون في عام ١٨٤٠، تعرضت الصين لغزوات واحدا تلو الآخر قبل أن تحولت إلى دولة شبه مستعمرة وشبه إقطاعية. فأصبح إنهاء الحرب وإحلال السلام وبناء دولة مستقلة يسودها الازدهار والرفاهية هدفا ظل أبناء الشعب الصيني يسعون إلى تحقيقه في العهد الحديث.

بعد سنوات من الكفاح المرير، تمكن الشعب الصيني بكافة قومياته تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني من إسقاط حكم الإمبريالية والإقطاعية والرأسمالية البيروقراطية، وحقق انتصار الثورة الديمقراطية الجديدة، وأسس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، مما فتح صفحة جديدة في سجل الدبلوماسية الصينية.

الرسالة التي يوجهها وزير الخارجية شو إن لاي يوم ١ أكتوبر عام ١٩٤٩ إلى حكومات دول العالم عن إعلان الحكومة الشعبية المركزية والتي تؤكد على استعداد الصين الجديدة لإقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية مع جميع الدول.

رفعت حكومة الصين الجديدة راية السلام والتنمية والتعاون والتزمت بالسياسة الخارجية السلمية والمستقلة. كما ينص "المنهاج المشترك» (هو بمثابة الدستور المؤقت) الصادر عن المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يوم ٣٠ سبتمبر عام ١٩٤٩ عليه: «من ثوابت السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية صيانة استقلالها وحريتها ووحدة أراضيها وسيادتها ودعم السلام الدائم في العالم والصداقة والتعاون بين كافة الشعوب ورفض سياستي الغزو والحرب من قبل القوى الإمبريالية».

ودستور عام ١٩٥٤ باعتباره الأول من نوعه لجمهورية الصين الشعبية يؤكد على ما ذكر سالفا، كما يعلن للعالم كله: «المبدأ الراسخ لبلادنا في الشؤون الدولية هو بذل جهود من أجل تحقيق


公函

逕啟者：中華人民共和國中央人民政府毛澤東主席已在本日發表了公告。我現在轉送這個公告隨函送達閣下，希望轉交貴國政府。我認為中華人民共和國與世界各國建立正常的外交關係是需要的。此致

先生

中華人民共和國中央人民政府外交部部長 周恩來
一九四九年十月一日於北京

中華人民共和國中央人民政府 外交部用箋

الهدف السامي المتمثل في سلام العالم وتقدم البشرية». منذ نصف قرن مضى، ظلت الصين تدعو إلى المنهج السلمي وترفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها سواء فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الكبرى أو فيما يتصل بحل القضايا التاريخية العالقة مع دول الجوار أو حول تلك النزاعات الدولية والقضايا الإقليمية الساخنة غير المرتبطة مباشرة بمصلحة الصين الجوهرية.

منذ بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨، تلتزم الصين بإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية مؤكدة على أهمية دور الدبلوماسية في خلق بيئة دولية وإقليمية مواتية لتطوير الاقتصاد الوطني، فيما تعمل تحت راية السلام على تحقيق استقرار العلاقات مع الدول الكبرى وتقوية علاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة وترسيخ الصداقة التاريخية مع الدول النامية وتشارك بصورة فاعلة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتدعو إلى إقامة النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وذلك تماشيا مع تغيرات الأوضاع الدولية وتواكبا مع تياري العصر وهما السلام والتنمية.

في ظل الظروف الدولية في المرحلة الجديدة، تدعو الصين إلى إقامة النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد وتعمل في إطاره على دفع عملية تعدد الأقطاب في العالم وتشجيع دمقطرة العلاقات الدولية وتنوع النماذج التنموية. طرحت الصين سلسلة من سياسات الجوار مثل المفهوم الجديد للأمن والمفهوم الجديد للحضارة والمفهوم الجديد للتنمية و«علاقات حسن الجوار والشراكة مع الدول المجاورة» حرصا ليس فقط على تنمية وازدهار الصين، بل على التعايش السلمي وتقاسم الرخاء والازدهار مع الدول الأخرى أيضا.

في إبريل عام ٢٠٠٥، بادر الرئيس هو جينتاو في كلمته في مؤتمر القمة الآسيوية الإفريقية في جاكرتا البلدان الآسيوية والإفريقية إلى تدعيم التعايش الودي والحوار المتكافئ والتقدم والازدهار بين مختلف الحضارات وصولا إلى بناء عالم متناغم، ثم شرح بصورة شاملة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر في العام ذاته مقومات «بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك»، الذي يمثل رؤية



الناس يحتفلون بيوم السلام العالمي يوم ٢١ سبتمبر في سور الصين العظيم في بادالينغ في بكين.

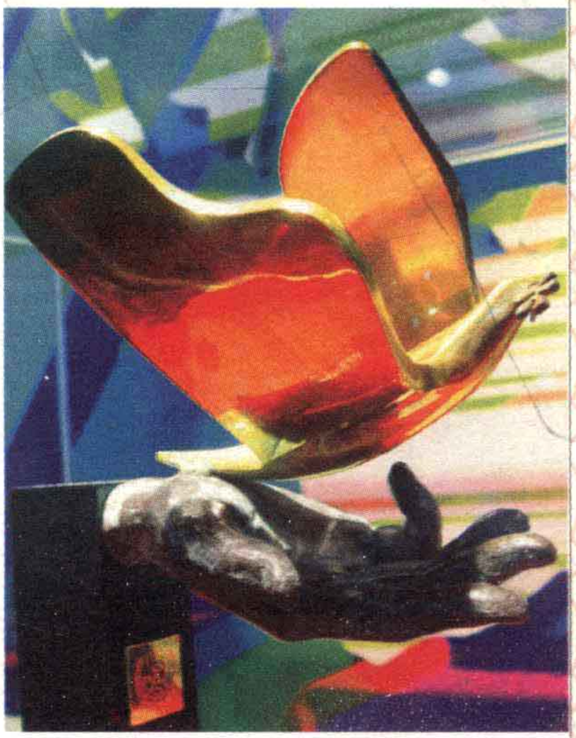
صينية مميزة وجديدة إلى العالم.

إن "بناء عالم متناغم" الذي يعد تطورا لمفهوم الدبلوماسية الصينية يؤكد على ضرورة الاعتراف بوجود تنوع العالم وتفاوت المصالح وتنوع الحضارات كشرط مسبق وتدعو إلى لغة السلام والتعاون في تنسيق المصالح وتسوية الخلافات وتحقيق الكسب للجميع وإيجاد أكبر قدر ممكن من المصالح المشتركة لكافة الأطراف بما يحقق الفوز المتبادل أو الفوز للجميع. يعكس «العالم المتناغم» ما تدعو إليه الثقافة الصينية التقليدية في التواصل مع الخارج وهو الحرص على السلام والأمانة والوفاق والصداقة بين بلدان العالم ويتوافق مع روح ميثاق الأمم المتحدة وينسجم مع سياسة الصين خارجيا وداخليا ويمثل توفيقا بين التنمية السلمية في الصين والاستقرار والرخاء في العالم وانسجاما بين المصلحة الأساسية للشعب الصيني والمصلحة الأساسية لشعوب العالم.

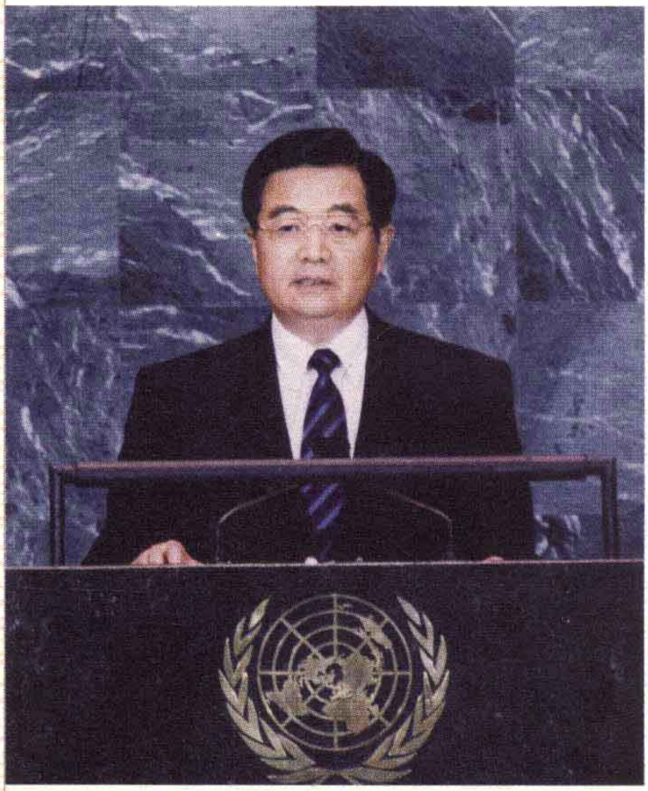
إن بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك يمثل هدفا ساميا لطريق التنمية السلمية الصينية، إذ ترى الصين أن العالم المتناغم يجب أن يكون عالما تسوده الديمقراطية والانسجام والإنصاف والتسامح. قصد تحقيق هذا الهدف، تدعو وتلتزم الدبلوماسية الصينية بالمبادئ التالية:

حمام السلام المطلي بالذهب وهو هدية يهديها أمين عام الأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار إلى الرئيس دنغ شياوبينغ مايو عام ١٩٨٧.

ضرورة الالتزام بالديمقراطية والمساواة وتحقيق التنسيق والتعاون. من الأهمية بمكان أن تعمل دول العالم على تعزيز دمقرطة العلاقات الدولية من خلال الحوار والتواصل والتعاون على أساس ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي. يجب على كل شعب أن يقرر شؤونه الداخلية بنفسه. والقضايا التي تخص العالم ككل يجب التعامل معها عبر التشاور بين جميع الدول على قدم المساواة. ومن باب الإنصاف أن تمتلك البلدان النامية حقا متساويا في المشاركة وصنع القرار في الشؤون الدولية. ومن الضروري أن تحترم البلدان بعضها البعض وتتعامل بمساواة مع بعضها البعض وألا تفرض إرادتها على الآخرين ولا تحقق أمنها ونموها على حساب البلدان الأخرى. كما يتعين مراعاة المصلحة المشتركة لشعوب العالم والعمل على توسيع قواسم المصلحة أثناء معالجة العلاقات الدولية حتى يتسنى لها تعزيز التفاهم عبر الاتصال وتفعيل التعاون من خلال التفاهم وتحقيق الفوز المشترك عبر التعاون.



ضرورة الالتزام بالوفاق والثقة المتبادلة وتحقيق الأمن المشترك.



يجب على دول العالم تكاتف الجهود في مواجهة التهديدات الأمنية العالمية ونبذ عقلية الحرب الباردة وتكوين مفهوم جديد للأمن ثوابته الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق والتعاون والعمل المشترك من أجل منع الصراعات والحروب في إطار آلية متكافئة وفعالة للأمن الجماعي واعتماد التعاون كوسيلة للقضاء بقدر الإمكان على أو تخفيض النشاطات الإرهابية والمخاطر المالية والكوارث الطبيعية وغيرها من التهديدات الأمنية غير التقليدية بما يصون السلم والأمن والاستقرار في العالم. ويتعين على دول العالم أن تعمل على تسوية النزاعات أو الصراعات الدولية سلميا عبر التشاور والتفاوض على قدم المساواة وترفض معا الاعتداءات على سيادة الدول الأخرى والتدخل في الشؤون الداخلية للغير واستخدام القوة لأفته الأسباب أو التهديد باستخدامها. ومن الضروري أن تعزز دول العالم بقوة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وتتعامل مع ظواهره وبواطنه في آن واحد مع تركيز الجهود في القضاء على جذوره وتعمل على نزع السلاح والحد من التسلح بصورة ملموسة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وفقا لمبادئ العدالة والإنصاف والشمولية والتوازن وتبذل جهودا حثيثة لدفع عملية نزاع السلاح الدولي وصون الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

الرئيس هو جينتاو يلقي كلمة هامة بعنوان "بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك" في قمة الاحتفال بالذكرى الـ٦٠ لتأسيس الأمم المتحدة يوم ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٥.

ضرورة الالتزام بالعدالة والمنفعة المتبادلة وتحقيق التنمية المشتركة. يجب أن تقوم العولمة الاقتصادية على أساس العدالة وتتطور بصورة متوازنة ومنظمة وتعود على جميع الدول وخاصة الدول النامية الغفيرة بفوائد وخيرات بدلا من توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب حتى تتقدم العولمة الاقتصادية باتجاه الرخاء المشترك، وبهذا الصدد، مطلوب من الدول المتقدمة أن تتحمل مزيدا من المسؤولية في تحقيق التنمية الشاملة والمنسقة والمتوازنة في العالم، فيما يجب على الدول النامية أن تعمل على استثمار مزاياها لتدعيم هذه التنمية. ومن الأهمية بمكان تدعيم التحرير والتسهيل التجاري والاستثماري وإزالة الحواجز التجارية بكافة أنواعها وزيادة فتح الأسواق ورفع القيود على صادرات التكنولوجيا وإقامة نظام دولي للتجارة المتعددة الأطراف على أساس الوضوح والعدالة والإنصاف والشفافية والانفتاح وعدم التمييز وخلق بيئة تجارية صالحة للنمو المنظم للاقتصاد العالمي. ومن الضروري مواصلة الجهود في استكمال النظام المالي الدولي وتهيئة

بيئة مالية مستقرة وفعالة لضمان النمو الاقتصادي العالمي وتعزيز التعاون والحوار العالمي حول الطاقة وتكاتف الجهود في حماية أمن الطاقة واستقرار أسواق الطاقة، بالإضافة إلى أهمية الجهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان حتى يتمتع كل فرد بفرصة وحق متساو في سعيه إلى التنمية الشاملة وضرورة ابتكار نماذج تنموية وتعزيز الانسجام بين الإنسان والطبيعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ضرورة الالتزام بالتسامح والانفتاح وتحقيق الحوار الحضاري. بما أن التنوع الحضاري سمة أساسية للمجتمع البشري ومحركا هاما لتقدم الحضارة الإنسانية، فهناك ضرورة أن تحترم كل دولة حق الدول الأخرى في اختيار النظام الاجتماعي والنموذج التنموي بإرادتها المستقلة وتستفيد من بعضها البعض حتى تستطيع كل دولة تحقيق النهوض والرقي بنفسها بصورة تتفق مع خصوصياتها الوطنية. ومن الأهمية تعزيز الحوار والتواصل بين مختلف الحضارات والعمل على تبديد الشكوك وإزالة الحواجز وتحقيق التنمية المشتركة بروع إيجاد الأرضية المشتركة وترك الخلافات جانبا بما يعزز الوفاق والانسجام بين أبناء البشرية ويزيد العالم جمالا وروعة. ومن الضرورة حماية تنوع الحضارات والنماذج التنموية ومضافرة الجهود في بناء عالم متناغم تتعايش وتتمازج فيه مختلف الحضارات.

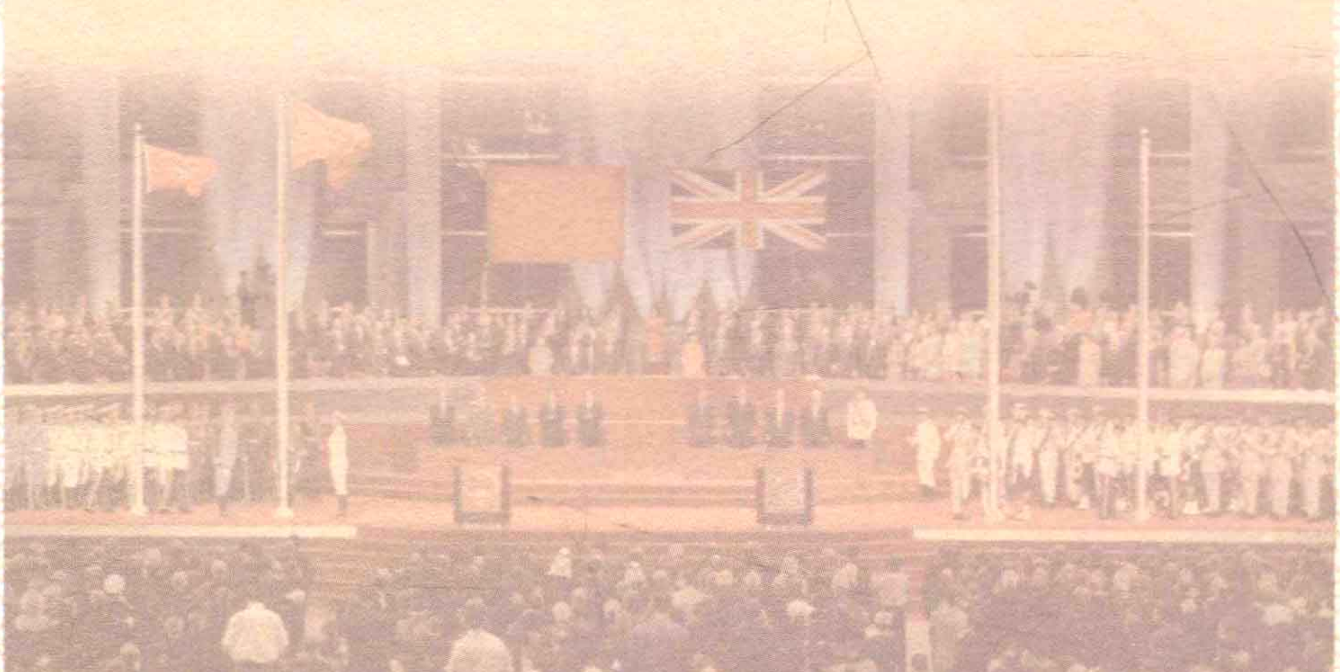
يواجه العالم اليوم فرصا وتحديات غير مسبوقة. مهما كانت تطورات الأوضاع، ستظل الصين ترفع عاليا راية السلام والتنمية والتعاون وتمضي قدما في طريق التنمية السلمية وتلتزم بسياسة الانفتاح القائم على أساس المنفعة المتبادلة والكسب المشترك وتدعم الجهود في بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك. هذا هو تعهد جاد من الصين!

سلسلة المراجع

**عدد متزايد من الدول ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين**

| الوقت | عدد الدول التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين |
|---|---|
| عام ١٩٤٩-عام ١٩٥٩ | ٣٢ |
| عام ١٩٦٠-عام ١٩٦٩ | ١٧ |
| عام ١٩٧٠-عام ١٩٧٩ | ٦٧ |
| عام ١٩٨٠-عام ١٩٨٩ | ١٦ |
| عام ١٩٩٠-عام ١٩٩٩ | ٣٤ |
| منذ عام ٢٠٠٠ | ٥ |
| الإجمالي | ١٧١ |

# الفصل الثاني الالتزام بالسياسة المستقلة وصيانة السيادة والأمن



تعد الدبلوماسية تصرفا رسميا في إطار ممارسة أي دولة مستقلة سيادتها خارجيا ووسيلة هامة تدافع بها كل دولة عن مصلحتها الوطنية وتنفذ سياستها الخارجية. لا دبلوماسية مستقلة بدون سيادة وطنية مستقلة.

تمكنت الصين الجديدة بعد تأسيسها من تحقيق وترسيخ استقلالها واستقلالية سياستها الخارجية وحفظ أمنها ووحدة أراضيها مما أكسبها مكانة متساوية ومحترمة في المحافل الدولية. إن الصين حرصا على استقلالها الذي لم يأت بسهولة تحترم استقلال الدول الأخرى وتعتبر الاستقلالية أهم ثوابت الدبلوماسية الصينية.

## أولا، تطورات السياسة الخارجية المستقلة

ظل تحقيق الاستقلال الوطني هدفا ظل الشعب الصيني يسعى بعزيمة وإصرار إلى تحقيقه منذ العصر المعاصر.

كان تاريخ تواصل الصين مع الخارج على مدى أكثر من ١٠٠ عاما قبل إقامة جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ تاريخ المعانات من الظلم والاضطهاد، ودبلوماسية الصين القديمة دبلوماسية التذلل. منذ حرب الأفيون عام ١٨٤٠، أجبرت القوى الإمبريالية المختلفة من خلال كافة الوسائل الممكنة حكومة أسرة تشينغ الملكية في أواخر عهودها على توقيع سلسلة من الاتفاقيات غير المتساوية وقامت بموجبها بإنشاء مناطق امتياز أو نفوذ وفتحت بقوة مواني المعاهدة وحصلت على الولاية القضائية خارج إقليمها وتمتعت بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية تجاريا من جانب واحد بالإضافة إلى الامتيازات الكثيرة في مجالات أخرى. لم يفلح العدد الكبير من أصحاب الطموح العالي في تغيير مصير الصين رغم كفاحهم المرير منذ العصر المعاصر من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر الوطني. كانت امتيازات القوى الغربية في نشر القوات ومزاولة التجارة بدون قيود وإدارة الجمارك الصينية وتحديد نسب الرسوم الجمركية الصينية مستمرة حتى ما قبل إقامة جمهورية الصين الشعبية.

وتمكن الشعب الصيني من الوقوف على قدميه وتحقيق الاستقلال والتحرر الوطني مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية يوم ١ أكتوبر عام ١٩٤٩! وأصبح حفظ الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي الأولوية الأولى للدبلوماسية الصينية في المرحلة الجديدة.

قبل تحقيق الاستقلال، لا بد من إلغاء امتيازات الإمبريالية في الصين وقطع أي صلة

بـ«الإرث» الدبلوماسي المطبع بالتذلل والركوع في الصين القديمة، ووضعت ونفذت الصين الجديدة ثلاث سياسات رئيسية وهي سياسة «تنظيف البيت قبل دعوة الضيوف» وسياسة «البدء من جديد» وسياسة «الميل إلى جانب واحد».

المقصود بسياسة "تنظيف البيت قبل دعوة الضيوف" هو إصدار القوانين والعمل بصورة تدريجية وثم على نحو نهائي على إلغاء امتيازات الإمبريالية الموروثة من الصين القديمة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وتخليص الصين من الاعتماد على الخارج وبناء الصين دولة مستقلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

وسياسة ما يسمى بـ«البدء من جديد» عبارة عن طي صفحة سياسة التذلل والركوع في الصين القديمة نهائيا وعدم الاعتراف بالعلاقات الدبلوماسية التي أقامتها الصين القديمة مع الدول الأخرى وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين الجديدة والدول الأخرى على أساس المساواة بين الدول المستقلة. لا تعترف الصين بصفة ممثلي البلدان دبلوماسيين رسميين طالما لا تعترف ولا تتعامل مع النظام الصيني الجديد على أساس مبدأ الاستقلال والسلام. وبالنسبة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين حكومة حزب الكومينتانغ والحكومات الأجنبية، قامت حكومة الصين الجديدة

الاتحاد السوفييتي هو أول دولة أقامت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية وذلك في يوم ٢ أكتوبر عام ١٩٤٩.

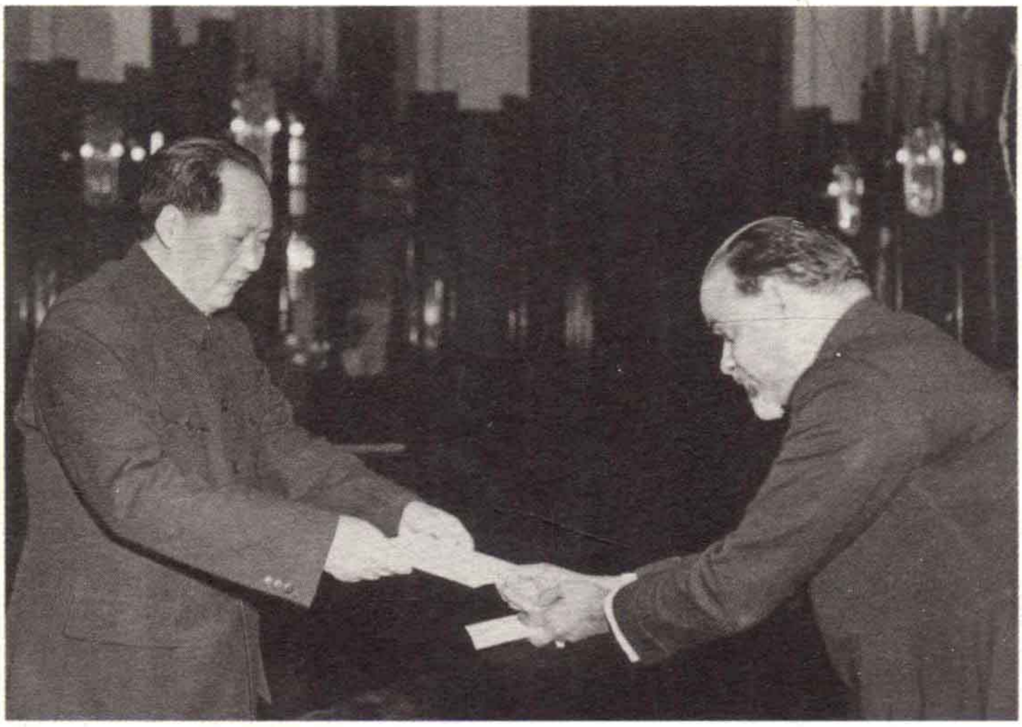


حسب محتوياتها إما بالاعتراف بها أو إلغائها أو تعديلها أو تغييرها أو إعادة صياغتها.

في إطار سياسة «الميل إلى جانب واحد»، اختارت الصين الميل إلى جانب الدول الاشتراكية في مقدمتها الاتحاد السوفييتي وذلك بسبب اختلاف موقفي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تجاه الصين الجديدة في ظل المواجهة بين الشرق والغرب في حقبة الحرب الباردة. وينص «المنهج المشترك» الصادر عن المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني قبيل تأسيس جمهورية الصين الشعبية بوضوح على ما يلي: «تتضامن جمهورية الصين الشعبية مع جميع بلدان وشعوب العالم المحبة للسلام والحرية وتتضامن في المقام الأول مع الاتحاد السوفييتي وجميع الدول الشعبية الديمقراطية والشعوب المضطهدة وتقف في المعسكر الدولي للسلام والديمقراطية في سبيل رفض عدوان الإمبريالية وصون السلام الدائم في العالم».

في إطار هذه السياسة، زار الرئيس ماو تسيدونغ الاتحاد السوفييتي بعد فترة قصيرة من تأسيس الصين الجديدة، ووقعت الصين «معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة مع الاتحاد السوفييتي» في فبراير عام ١٩٥٠ التي تقضي بتعزيز الصداقة والتعاون بين الصين والاتحاد السوفييتي والعمل المشترك من أجل منع عدوان الإمبريالية الجديد والتي تجلب حليفا يمكن للحكومة الصينية الاعتماد عليه وتوفر ضمانا أكبر لأمنها الوطني.

بات رفض تهديدات الدولة العظمى التي تواجه الصين وضمان الأمن الوطني مهمة رئيسية



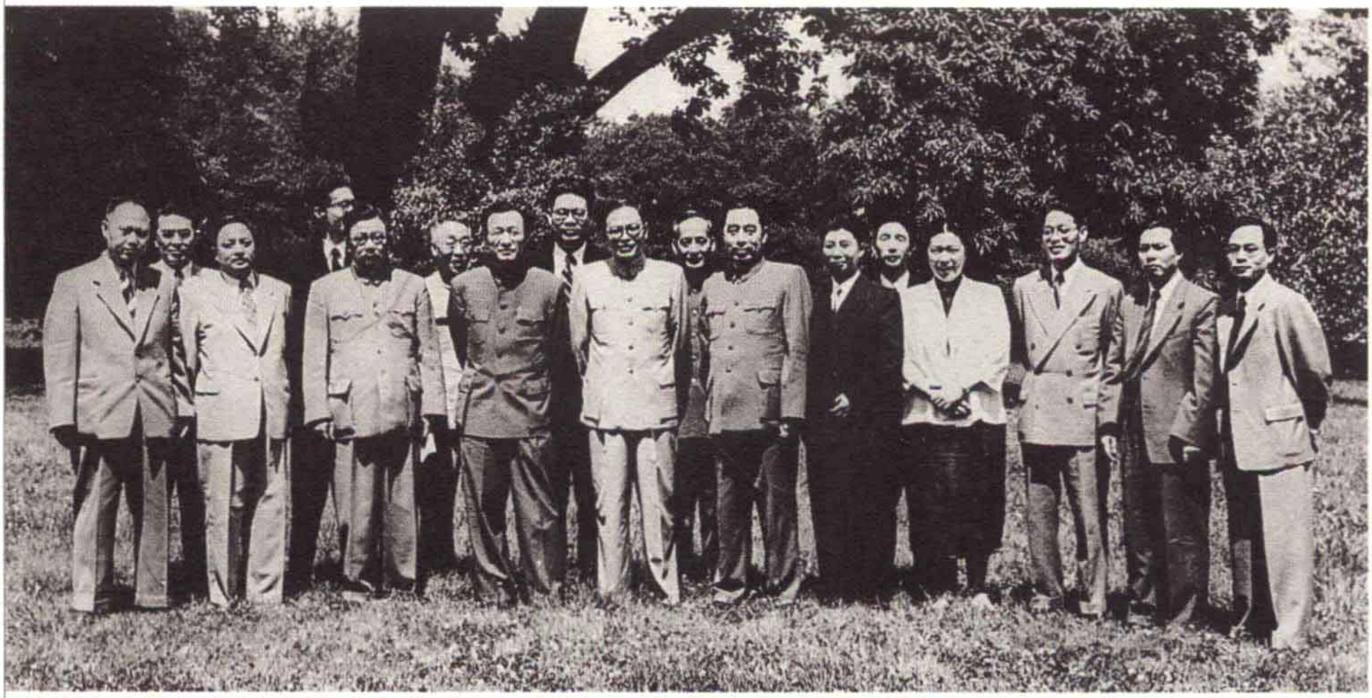
أول سفير هندي لدى الصين كافالام مادافا بانيكار يقدم أوراق الاعتماد إلى الرئيس ماو تسيدونغ مايو عام ١٩٥٠.

للصين من أجل صيانة استقلالها في مرحلة ما بعيد تأسيس الجمهورية. بعد نشوب الحرب الكورية يونيو عام ١٩٥٠، أدلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان بتصريح يأمر فيه قوات السلاح الجوي والبحري بالمشاركة مباشرة في الحرب الكورية والأسطول السابع بالدخول إلى مضيق تايوان، كما وجه بتعزيز القوات الأمريكية المرابطة في الفلبين وزيادة الإسناد للقوات الفرنسية في شبه الجزيرة الهندية الصينية. وجاء تصريح ترومان استهدافا مباشرا للصين الحديثة الولادة إذ ربط هذا التصريح شبه الجزيرة الكورية ومنطقة مضيق تايوان ومنطقة جنوب شرق آسيا بما فيه شبه الجزيرة الهندية الصينية معا. وبالإضافة إلى التدخل الأمريكي في الحرب الكورية، قامت الطائرات العسكرية الأمريكية بانتهاكات مستمرة للأجواء الصينية شمال شرقي الصين من خلال الغارات على المدن والقرى الصينية، وفرضت الأمم المتحدة تحت التلاعب الأمريكي حظرا تجاريا على الصين في حال حرمان الصين من مقعدها في الأمم المتحدة. كما قامت البحرية الأمريكية بعمليات تفتيش قسرية للسفن الصينية في أعالي البحار مما انتهك حقوق الصين في الملاحة البحرية وألحق بالشعب الصيني خسائر روحية ومادية فادحة.

إن الصين التي جُرت إلى الحرب الكورية رغم إرادتها حققت نصرا نهائيا في الحرب من أجل مقاومة العدوان الأمريكي ومساعدة كوريا الديمقراطية مما وضع حدا للحرب في شبه الجزيرة الكورية. وتمكنت الصين من خلال ذلك من حماية سلامة ديارها ورفع مكانتها الدولية والدفاع على



السويد هي أول دولة غربية أقامت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية وذلك في يونيو عام ١٩٥٠.



صورة جماعية للوفد الصيني برئاسة رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية شو إن لاي المشارك في مؤتمر جنيف بهدف إيجاد حل سلمي لقضية كوريا واستعادة السلام في شبه الجزيرة الهندية الصينية في الفترة ما بين إبريل ويوليو عام ١٩٥٤.

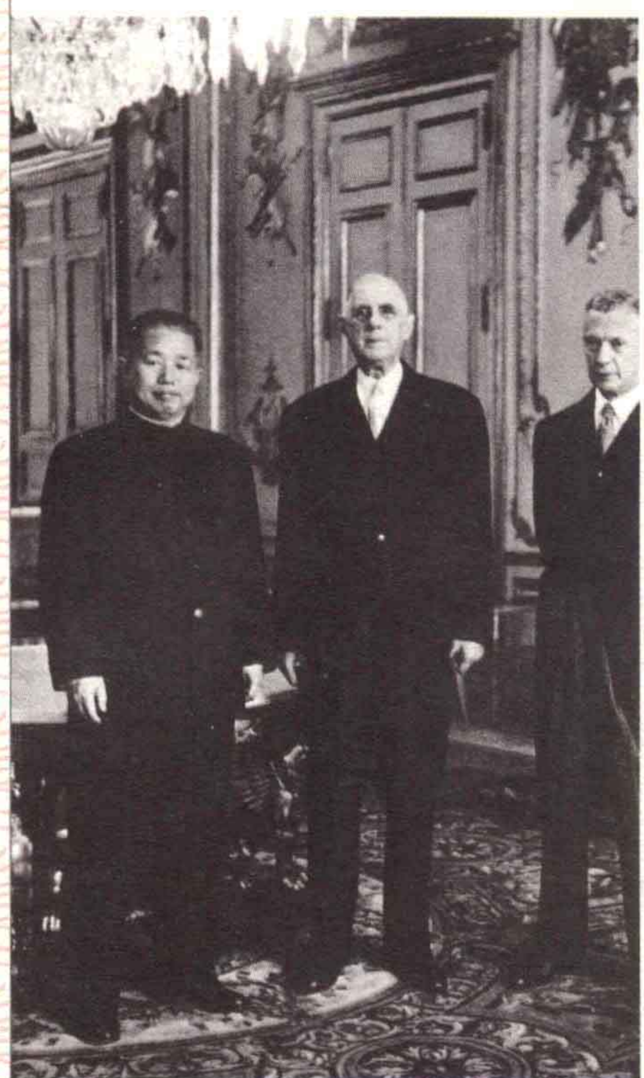
نحو فعال عن استقلالها وسيادتها وأمنها. ودعمت الصين نضال الشعوب في شبه الجزيرة الهندية الصينية من أجل الاستقلال الوطني وشاركت بصورة فاعلة في مؤتمر جنيف وأسهمت بجهودها في إحلال السلام في شبه الجزيرة الهندية الصينية ونجحت في إزالة مصادر التهديد الأمريكي من الجنوب. وظل رفض اعتداءات الولايات المتحدة على أراضي تايوان الصينية وتدخلها في الشؤون الصينية الداخلية منذ ذلك الحين أكثر المسائل أهمية ومحورية في العلاقات الصينية الأمريكية ومهمة رئيسية للدبلوماسية الصينية حتى اليوم.

إن السياسة المستقلة باعتبارها من ثوابت دبلوماسية الصين الجديدة هو أكثر ما يميزها عن الدبلوماسية الصينية في العهد القديم، وظلت الاستقلالية سمة سائدة في كافة جوانب دبلوماسية الصين الجديدة. وفي حقبة سياسة «الميل إلى جانب واحد» في الخمسينات من القرن الـ٢٠، أشار الرئيس ماو تسيدونغ ورئيس مجلس الدولة شو إن لاي أكثر من مرة إلى ضرورة عدم الاعتماد على الاتحاد السوفييتي وعدم الاستنساخ الأعمى للخبرات السوفييتية وأهمية التفكير بعقولنا والمشي بأقدامنا. «التحالف استراتيجيا شيء ضروري، ولكن لا يمكن التخلي عن الانتقاد تكتيكيا». في أواخر الخمسينات من القرن الـ٢٠، حدث بعض الاختلاف بين الصين والاتحاد السوفييتي في وجهات نظرهما حول الوضع الدولي والاستراتيجية الخارجية وخاصة السياسة تجاه الولايات المتحدة وذلك بسبب اختلاف وزن الجانبين على الساحة الدولية. وحاول الاتحاد السوفييتي جر الصين إلى

مسار «تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وهيمنتهما على العالم». وتمكنت القيادة الصينية في مقدمتها الرئيس ماو تسيدونغ من الصمود أمام ضغوط الاتحاد السوفييتي ومقترحاته وتصرفاته التي من شأنها المساس بسيادة الصين واستقلالية سياستها الخارجية ورفضت المطالب السوفيتية، بحيث استطاعت المحافظة على مكانة الصين المستقلة في العلاقات مع الدول الاشتراكية.

في أواخر الستينات من القرن الـ٢٠، شهدت الأوضاع الدولية تغيرات. في الوقت الذي غرقت الولايات المتحدة في مستنقع حرب فيتنام مما أضعف قوتها إلى حد بعيد، استغل الاتحاد السوفييتي هذه الفرصة لتعظيم قوتها وأقدم على التوسع خارجيا. بعد وصول الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى السلطة، طرح «مبدأ نيكسون» القاضي بتقليل دور الولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ والمناطق الأخرى في العالم، فيما طرح الرئيس السوفيتي «مبدأ بريجنيف» الرامي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية الأخرى. وتكمن دلالة هذين المبدأين الأمريكي والسوفيتي في تراجع التهديد الأمريكي وتعاظم التهديد السوفيتي للصين. وشعرت الصين بأن الاتحاد السوفييتي قد أصبح تهديدا رئيسيا لأمنها والسلم العالمي وبدأت تهدئة وتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة.

صورة لأول سفير صيني لدى فرنسا هوانغ تشن والرئيس شارل ديغول بعد تقديم أوراق الاعتماد يونيو عام ١٩٦٤. وفرنسا هي أول دولة غربية كبيرة أقامت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية وذلك في يناير عام ١٩٦٤.



نظرا لتنامي تهديد الاتحاد السوفييتي للصين، نفذت الصين في السبعينات من القرن الـ٢٠ إستراتيجية رفض القوتين المهيمنتين الأمريكية والسوفيتية مع إعطاء جهود أكبر لرفض هيمنة الاتحاد السوفييتي. كما قال الرئيس ماو تسيدونغ في مقابلة مع الضيوف الأجانب الزائرين عام ١٩٧٣، «يجب على الولايات المتحدة واليابان والصين وباكستان وإيران وتركيا والعالم العربي وأوروبا وكذلك العالم الثالث المترامي الأطراف أن تكون متحدة معا» في رفض تهديدات الاتحاد السوفييتي.

من أواخر السبعينات إلى أوائل الثمانينات من القرن الـ٢٠، واجه الاتحاد السوفييتي بعد غزوه على أفغانستان صعوبات في مزيد من التوسع، وأخذت الولايات المتحدة مبادرة هجومية في أنحاء العالم، وشهد ميزان القوى الدولية تغيرا جديدا، وتراجع احتمال نشوب الحرب باستمرار، وتقلصت الأخطار الأمنية التي واجهتها

الصين، وبات من الممكن أن تركز الصين جهودها على عملية التنمية الاقتصادية في الداخل. بعد الدورة الكاملة الـ٣ للجنة المركزية الـ١١ للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٧٨، قامت الصين بتعديل سياستها الداخلية والخارجية وأعطت أهمية أكبر لمبدأ الاستقلالية في السياسة الخارجية. كما أوضح دنغ شياوبينغ في كلمته الافتتاحية في المؤتمر الوطني الـ١٢ للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٨٢: «إن شؤون الصين يجب التعامل معها بصورة تتلاءم مع الظروف الصينية ويجب الاعتماد على جهود الصينيين أنفسهم. كان وما زال استقلالنا والاعتماد على أنفسنا مواطئ أقدامنا في الماضي والحاضر، وسيظل كذلك في المستقبل. والشعب الصيني حريص على الصداقة والتعاون مع البلدان والشعوب الأخرى وإنما هو أكثر حرصا على استقلاله وهو حق حصل عليه عبر الكفاح المستمر. لا ينبغي لأي دولة أن توهم نفسها بأن الصين ستكون تابعة لهم أو بأن الصين ستقبل أن تتعرض مصالحها الوطنية للضرر».

عقب الاضطرابات السياسية في الصين عام ١٩٨٩، وجهت الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة أصابع الاتهام إلى الصين وتدخلت في شؤون الصين وفرضت عقوبات على الصين. وقال دنغ شياوبينغ في مقابلة مع الضيوف الأجانب «نضع دائما السيادة والأمن الوطني في المقام الأول. ونحن أكثر إدراكا بذلك مما كنا عليه في الماضي». «لن تقبل الصين أبدا بتدخل الآخرين في شؤونها الداخلية». إن الصين تمكنت في نهاية المطاف من كسر العقوبات وصيانة الاستقلال والسيادة وذلك

رئيس مجلس الدولة شو إن لاي يقابل فريق تنس الطاولة الأمريكي الزائر في بكين إبريل عام ١٩٧١. وتعد هذه الزيارة فاتحة للاتصالات بين الصين والولايات المتحدة وتسمى بـ «دبلوماسية البينغ بونغ».



عبر التعامل الهادئ والمتأني والإصرار على السياسة الخارجية السلمية المستقلة.

منذ التسعينات من القرن الـ٢٠، لم تتنازل الصين ولا ترضخ لضغوط الدول الغربية وإنما عملت بعزيمة أقوى على صيانة السيادة والمصلحة والكرامة الوطنية. ظلت الصين تتمسك بمبدأ الاستقلالية ورفضت بقوة محاولة أي دولة في التدخل في الشؤون الصينية الداخلية تحت أي حجة وسط مزاعم بعض الدول الغربية بعد الحرب الباردة مثل ما يسمى بـ«حقوق الإنسان تعلو فوق سيادة الدول»وغيرها من الدعاوى التي تتحدى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتدنس القواعد الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت الأوضاع الدولية تغيرات عميقة فيما تغير المفهوم التقليدي للأمن. بالإضافة إلى أهمية وحدة الأراضي وعدم انتهاك السيادة وغيرها من المسائل الأمنية التقليدية، تبرز يوما بعد يوم المسائل الأمنية غير التقليدية مثل الأمن الاقتصادي والأمن الثقافي والأمن المعلوماتي والأمن البيئي والجريمة العابرة للحدود والانتشار النووي والصراعات القومية والتهريب والاتجار بالمخدرات والإرهاب والهجرة الدولية. وأشار تقرير المؤتمر الوطني الـ١٧ للحزب الشيوعي الصيني عام ٢٠٠٧ «مهما كانت تقلبات الأجواء الدولية، ستظل الصين حكومة وشعبا ترفع عاليا راية السلام والتنمية والتعاون، وتلتزم بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة، وتدافع عن سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية، وتتمسك بثوابت السياسة الخارجية المتمثلة في حفظ السلم العالمي وتدعيم التنمية المشتركة».

## ثانيا، محتويات السياسة المستقلة

منذ إقامة جمهورية الصين الشعبية، شهدت الاستراتيجية الخارجية والسياسات المفصلة للصين سلسلة من التعديلات والتغيرات تماشيا مع تغيرات الأوضاع الدولية وأظهرت سمات مختلفة من مرحلة إلى أخرى، لكن الاستقلالية ظلت سيد الموقف مع استمرار تطور الدبلوماسية الصينية وإثراء محتوياتها من خلال ترجمتها على أرض الواقع، الأمر الذي يعكس الطابع الخاص التي تتميز به الدبلوماسية الصينية. إن مبدأ الاستقلالية كأهم مبادئ الدبلوماسية الصينية يمكن تلخيص محتوياتها في المجالات التالية:

بما أن الصين دولة موحدة ومتعددة القوميات، فإن تحقيق الوحدة الوطنية وصيانة السيادة ووحدة الأراضي هو الشرط الأساسي لمبدأ الاستقلالية وأبرز جوانب السياسة الخارجية المستقلة.

لن تتساهل الصين أبدا مع أي اعتداء على وحدتها وسلامة أراضيها وكرامة شعبها. في ظل البيئة الدولية والداخلية المعقدة في الوقت الحالي، تواجه الصين ظروفا جديدة ومشاكل جديدة في مساعيها لحفظ الاستقرار الاجتماعي. لذلك، فإن رفض "القوى الانفصالية الساعية إلى استقلال تايوان" وقوى ما يسمى بـ«تركستان الشرقية» و«القوى الانفصالية الساعية إلى استقلال التبت» وغيرها من القوى الانفصالية المهددة للوحدة والأمن الوطني هو الشرط المسبق والمتطلب الأساسي لسياسة الصين الخارجية المستقلة.

تعد السيادة من أهم خصائص الدولة وأبرز وجوه الاستقلال. وتتمسك الصين بأن كل دولة لها الحق في اختيار نظامها الاجتماعي وتحديد سياستها الداخلية والخارجية بإرادتها المستقلة وتقرير طريقها وسياستها في التنمية بصورة مستقلة كاملة. فيما يتعلق بالشؤون الدولية، ترى الصين أن كل دولة يجب عليها أن تتمتع بالحقوق في عدم التعرض للاعتداء على ترابها أو عدم التعرض للتدخل في شؤونها الداخلية، وتحترم الصين حق الشعوب الأخرى في اختيار طريقها التنموي بإرادتها المستقلة. لن تتدخل الصين في الشؤون الداخلية للغير ولا تفرض إرادتها على الآخرين، وترفض تدخل أي دولة أخرى في شؤونها الداخلية أيضا.

تعد الاستقلالية نوعا من دمقرطة الشؤون الدولية، إذ أنها ترى على الدوام أن كل دول كبيرها أو صغيرها قويها أو ضعيفها غنيها أو فقيرها هي عضو متساو في المجتمع الدولي. وحول القضايا



رئيس الوفد الصيني دنغ شياوبينغ يوضح مبادئ السياسة الخارجية للصين في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة إبريل عام ١٩٧٤.

الكبرى المتعلقة بالسلام العالمي وتنمية البشرية جمعاء، تدعو الصين إلى الاحترام المتبادل والتشاور المتكافئ سياسيا وتضافر الجهود في تدعيم دمقرطة العلاقات الدولية والتعاون المشترك وتكامل المزايا النسبية اقتصاديا والعمل معا على دفع العولمة الاقتصادية باتجاه التوازن والفوائد للجميع والكسب المشترك والاستفادة المتبادلة وإيجاد القواسم وإبقاء التفاوت ثقافيا واحترام تنوع العالم وبذل الجهود المشتركة من أجل الازدهار والتقدم للحضارة البشرية والمساعدة المتبادلة والتعاون والتنسيق بيئيا وتسخير جهود الجميع في حماية الأرض التي توفر كافة مقومات بقاء البشرية، وذلك وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية المتعارف عليها.

إن مبدأ الاستقلالية عبارة عن دعم جميع الجهود التي من شأنها الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجي في العالم. بهذا الصدد، تدعو الصين إلى تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة من خلال الحوار والتعاون، وتسعى إلى حل سلمي للخلافات والنزاعات بين الدول. وتناشد الصين أهمية تكريس المفهوم الجديد للأمن القائم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق والتعاون في القضايا الأمنية المتعلقة بالسلم الدولي وضرورة صيانة الأمن على المستويين الإقليمي والدولي عبر التعاون المتبادل المنفعة وتسوية الخلافات من خلال التشاور والسعي إلى تحقيق الاستقرار عن طريق التعاون وتعزيز وتعميق التعاون الأمني المتعدد الأطراف ومواجهة التهديدات

جانب من قاعة المؤتمر الوطني الـ١٧ للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في بكين أكتوبر عام ٢٠٠٧، ويشير التقرير الصادر عن المؤتمر إلى أن الصين ستلتزم بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة.



والتحديات الأمنية المشتركة. كما تعارض الصين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأتفه الأسباب وترفض سياسة الحرب وسياسة العدوان وسياسة التوسع وسباق التسلح.

ويؤكد مبدأ الاستقلالية على عدم التحالف مع أي دولة كبرى أو مجموعة دول وعدم تكوين تكتلات عسكرية وعدم المشاركة في سباق التسلح وعدم التوسع عسكريا. وتنتهج الصين سياسة الدفاع الوطني لأغراض دفاعية ولا تسعى إلى إقامة مناطق نفوذ خارجيا ولا تدعم دولة لمعارضة دولة أخرى. كما ترفض الصين نزعة الهيمنة وتتعهد بأنها لن تسعى إلى الهيمنة أبدا ولا تقوم بالتوسع ولا تشكل تهديدا عسكريا لأي دولة.

يحرص مبدأ الاستقلالية على تطوير علاقات الصداقة والتعاون المتبادل المنفعة مع جميع الدول وفقا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتجاوز الاختلاف الأيديولوجي وعدم استخدام مدى تطابق النظام الاجتماعي بين الصين ودولة ما لقياس العلاقات بينهما و "التواصل مع الجميع ومصادقة الجميع" وأهمية عدم الوقوع رهينة لحدث ما أو وقت ما وإنما تطوير العلاقات الدبلوماسية مع الدول كافة بصورة شاملة انطلاقا من المصلحة العليا وهي حفظ السلام العالمي وتدعيم التنمية الاقتصادية.

في إطار مبدأ الاستقلالية، تقرر الصين موقفها وسياستها من جميع الشؤون الدولية ليس من باب الرضوخ للضغوط الخارجية، وإنما انطلاقا من المصلحة الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم، وعلى أساس الحكم على الأمور إنصافا للحقيقة، وطالما كان ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين والتعاون بين الدول والرخاء الاقتصادي والازدهار الثقافي في العالم وتقدم البشرية جمعاء.

## ثالثا، رفض النزعة الانفصالية وصيانة الوحدة الوطنية ترابا وشعبا

يقع تحقيق وضمان الوحدة الوطنية ترابا وشبعا في صدارة أولويات السياسة المستقلة الصينية، وتمت ترجمتها بالمقام الأول على الصعيد الخارجي أي في رفض الصين لتدخل القوى الخارجية في شؤونها الداخلية ونضالها في سبيل إعادة توحيد جانبي مضيق تايوان واستعادة سيادتها على هونغ كونغ وماكاو.

تعد تايوان جزءا لا يتجزأ من أراضي الصين. اليابان بغزوها على الصين أجبرت حكومة أسرة تشينغ الملكية على توقيع معاهدة ماقوان الظالمة واحتلت تايوان عام ١٨٩٥. أصدرت حكومات

الصين والولايات المتحدة وبريطانيا في ديسمبر عام ١٩٤٣ «إعلان القاهرة» الذي يؤكد ضرورة إعادة اليابان الأراضي التي سرقتها من الصين مثل شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنغهو إلى الصين. كما وقعت الصين والولايات المتحدة وبريطانيا بلاغ بوتسدام في عام ١٩٤٥ وثم شارك الاتحاد السوفييتي في توقيعه، ويؤكد بلاغ بوتسدام على ضرورة تنفيذ بنود إعلان القاهرة. في أغسطس العام ذاته، أعلنت اليابان استسلامها وتعهدت في وثيقة الاستسلام بأنها ستنفذ كافة بنود بلاغ بوستدام. يوم ٢٥ أكتوبر عام ١٩٤٥، استعادت الحكومة الصينية تايوان وجزر بنغهو واستأنفت ممارسة السيادة على تايوان. وعادت تايوان إلى الوطن الأم ليس من ناحية قانونية فحسب بل على أرض الواقع أيضا.

يوم ١ أكتوبر عام ١٩٤٩، تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المركزية الشعبية لجمهورية الصين الشعبية التي استبدلت بحكومة جمهورية الصين وأصبحت الحكومة الشرعية الوحيدة للصين ككل والممثل الشرعي الوحيد لها على الساحة الدولية. وانسحب بعض العسكريين والسياسيين لحزب الكومينتانغ وهو الجماعة الحاكمة لحكومة جمهورية الصين القديمة إلى تايوان وثم تربعوا على هناك، مما خلق حالة الانقسام المؤقت بين جانبي المضيق.

في ظل المواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي، استغلت الولايات المتحدة اندلاع الحرب الكورية ذريعة لإرسال الأسطول السابع إلى مضيق تايوان عام ١٩٥٠ ووقعت ما يسمى بـ«معاهدة الدفاع المشترك» مع سلطات تايوان عام ١٩٥٤، مما وضع مقاطعة تايوان الصينية تحت «حماية» الولايات المتحدة وشكل انتهاكا لأراضي وسيادة الصين وأدى إلى استمرار توتر الوضع في منطقة



الاخوة من تايوان على سور الصين العظيم. سمحت سلطات تايوان للاخوة التايوانيين لزيارة أقاربهم في البر الرئيسي أكتوبر عام ١٩٨٧.

مضيق تايوان.

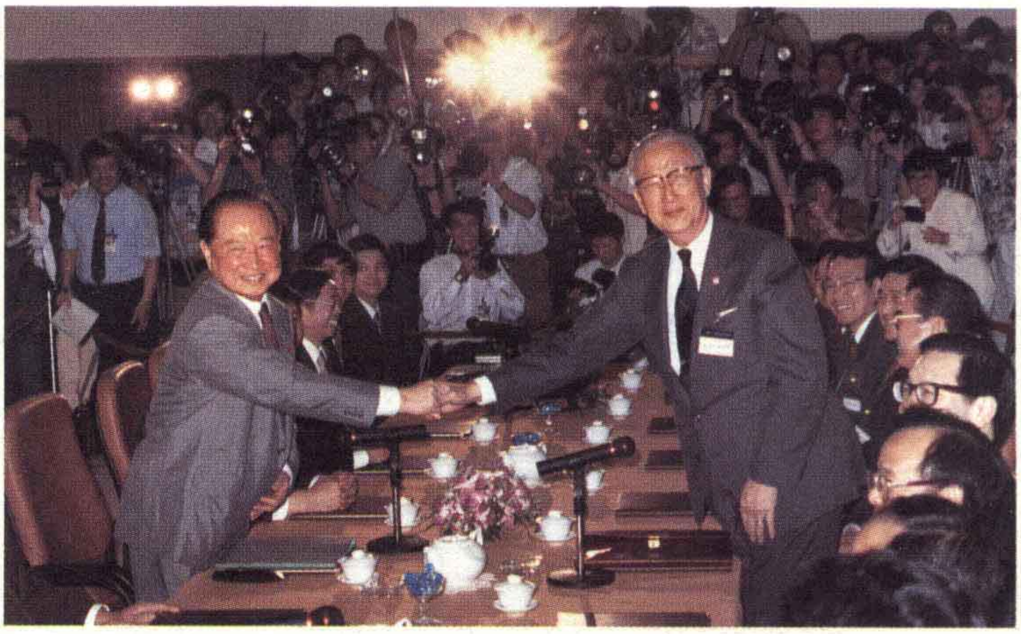
بما أن قضية تايوان هي قضية موروثة من الحرب الأهلية في الصين، فالسعي إلى إعادة التوحيد بين تايوان والبر الرئيسي الصيني هو من الشؤون الداخلية البحتة للصين. وظلت الحكومة الصينية ترفض تدخل أي حكومة أجنبية في قضية تايوان.

تعد الولايات المتحدة في صدارة الدول التي تدعم سلطات تايوان من أجل معارضة البر الرئيسي الصيني وعرقلة جهود الصين في إعادة توحيد الوطن. لذلك، ظل رفض التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية الصينية باستغلال قضية تايوان مهمة طويلة المدى لعلاقات الصين الخارجية. أصدرت الصين والولايات المتحدة أثناء زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون في الصين عام ١٩٧٢ بيانا مشتركا في مدينة شانغهاي يصرح الجانب الأمريكي فيه بأن «الولايات المتحدة تدرك بأن جميع الصينيين في جانبي مضيق تايوان يرون أن هناك الصين الواحدة وتايوان جزء من الصين. لا تتحدى الولايات المتحدة هذا الموقف».

في ديسمبر عام ١٩٧٨، قبلت الحكومة الأمريكية المبادئ الثلاثة التي طرحتها الحكومة الصينية حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ألا وهي قطع «العلاقات الدبلوماسية» بين الولايات المتحدة وسلطات تايوان وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين الولايات المتحدة وسلطات تايوان وسحب القوات الأمريكية من تايوان. وبعد ذلك، أصدرت الصين والولايات المتحدة بيانا مشتركا حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما. كما جاء في البيان: «تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، وفي هذا السياق، سيحافظ شعب الولايات المتحدة على العلاقات الثقافية والتجارية وغيرها من العلاقات غير الرسمية مع شعب تايوان». و«تعترف حكومة الولايات المتحدة بالموقف الصيني أي ليس هناك إلا الصين الواحدة وتايوان هي جزء من الصين».

تأمل الصين في أن يساهم انفراج العلاقات الصينية الأمريكية في تدعيم الوحدة بين جانبي مضيق تايوان. فيما تم تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، قامت الصين حرصا على صيانة السلام في العالم بتغيير سياسة "لا بد من تحرير تايوان" التي كانت سائدة في فترة طويلة منذ إقامة الصين الجديدة، وطرحت فكرة «الدولة الواحدة ذات النظامين» الداعية إلى إعادة توحيد الوطن بوسائل سلمية.

لكن الولايات المتحدة لم تتخل عن استغلال قضية تايوان للتدخل في الشؤون الداخلية الصينية بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين. في مارس عام ١٩٧٩، تبنى الكونغرس



وانغ داوهان رئيس جمعية العلاقات عبر مضيق تايوان من البر الرئيسي وقو تشنفو رئيس صندوق التواصل عبر مضيق تايوان من تايوان يعقدان مباحثات في سنغافورة إبريل عام ١٩٩٣، وهذا هو أول لقاء بين رئيسي الجمعيتين الشعبيتين المفوضتين من قبل جانبي مضيق تايوان.

الأمريكي ما يسمى بـ "قانون العلاقات مع تايوان" الذي يعد تشريعا داخليا ينص على مواصلة بيع الأسلحة إلى تايوان والبنود الكثيرة الأخرى التي تنافي مع مبادئ البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين وقواعد القانون الدولي.

أثارت مبيعات الولايات المتحدة إلى تايوان أول أزمة بعد تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. بهدف حل مشكلة بيع الولايات المتحدة الأسلحة إلى تايوان، عقدت الحكومتان الصينية والأمريكية مفاوضات وتوصلتا إلى اتفاق في أغسطس عام ١٩٨٢ وأصدرتا ما يسمى اختصارا بـ "بيان ١٧ أغسطس" وهو الثالث من نوعه الذي يحكم العلاقات الصينية الأمريكية. وأعلنت الحكومة الصينية في البيان: "أنها لا تسعى إلى تنفيذ سياسة بيع الأسلحة لتايوان على المدى الطويل وأن الأسلحة التي تبيعها إلى تايوان لن تتجاوز كما وكيفا ما تم توريده في السنوات الأخيرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة تعتزم تقليص المبيعات العسكرية إلى تايوان بشكل تدريجي سعيا إلى إيجاد حل نهائي بعد فترة من الزمن".

في الثمانينات من القرن الـ٢٠، شهدت العلاقات عبر مضيق تايوان انفراجا مع النمو المستقر للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة. بدأ التواصل الشعبي بين جانبين المضيق عام ١٩٨٧.

بعد انتهاء الحرب الباردة، قامت سلطات تايوان بتغيير موقفها من قضية التوحيد وتخلت تدريجيا عن «سياسة الصين الواحدة» وبدأت تسعى إلى «استقلال» تايوان بحجة توسيع ما يسمى بـ «مجال البقاء الدولي». وابتداء من عام ١٩٩٣، أقدمت سلطات تايوان على السعي إلى المشاركة

في الأمم المتحدة. وجدير بالذكر بصورة خاصة أن زعيم سلطات تايوان لي دنغهوي طرح نظرية بأن العلاقات بين جانبي المضيق هي «العلاقات الخاصة بين دولة ودولة» عام ١٩٩٧ رافعا بذلك راية «استقلال» تايوان بصورة علانية. في هذه الأثناء، نكثت الحكومة الأمريكية بصورة متكررة وعودها في «بيان ١٧ أغسطس» من خلال رفع حجم ونوعية مبيعات الأسلحة إلى تايوان. وخاصة أن قرار الولايات المتحدة ببيع ١٥٠ طائرة مقاتلة عالية الأداء من طراز F-١٦ إلى تايوان عام ١٩٩٢ والدفعات العديدة من مبيعات الأسلحة الأمريكية العالية الأداء إلى تايوان عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٨ تشكل خرقا سافرا لتعهدات الحكومة الأمريكية وتزيد من العقبات والعراقيل الخارجية التي تحول دون حل قضية تايوان سلميا. ووجدت هذه الخطوات الأمريكية معارضة شديدة من الحكومة الصينية وأدت إلى احتكاكات وأزمات عديدة في العلاقات بين البلدين.

تعارض الصين مبيعات الولايات المتحدة إلى تايوان وقيام أي دولة ذات تبادل دبلوماسي مع الصين ببيع أسلحة إلى تايوان أو بإقامة تحالف عسكري مع تايوان بأي شكل من الأشكال. على سبيل المثال، أصرت الحكومة الهولندية على بيع أسلحة إلى تايوان عام ١٩٨٢ متجاهلة معارضة الحكومة الصينية مما أدى إلى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وأحدث بيع الحكومة الفرنسية الأسلحة إلى تايوان عام ١٩٩٢ تراجعا في العلاقات الصينية الفرنسية. لم يتم تطبيع العلاقات بين البلدين إلا بعد أن قطعت الحكومة الفرنسية على نفسها تعهدات من جديد في هذه المسألة.

الدورة الخامسة لمنتدى الاقتصاد والتجارة والثقافة عبر المضيق تعقد في تشانغشاه في مقاطعة هونان يوليو عام ٢٠٠٩. في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات عبر المضيق تحسنا مطردا واتسع التعاون والتبادل بين الجانبين باستمرار.



وعلى الصعيد الدولي، ظلت حكومة جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة للصين ككل تلتزم بسياسة دائمة من قضية تايوان، ألا وهي: هناك في العالم الصين الواحدة، وتايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين، وكل دولة لها علاقات دبلوماسية مع الصين يجب عليها احترام سيادة الصين ووحدة أراضيها. وترفض الصين رفضا قاطعا قيام أي دولة لها علاقات دبلوماسية مع الصين بإقامة وتطوير العلاقات الرسمية مع تايوان على أساس اعتبار تايوان «كيانا سياسيا مستقلا» وقيامها بشكل معين من «الاعتراف المزدوج» وصنع «صينين اثنتين» أو «صين واحدة وتايوان واحدة» في المنظمات والمؤتمرات الدولية. وكانت ومازالت الصين تلتزم بهذا المبدأ بثبات في تطوير العلاقات مع دول العالم.

تعمل الحكومة الصينية على حماية كافة الحقوق والمصالح المنطقية والمشروعة للاخوة من تايوان في الخارج. لقد عملت الحكومة الصينية ترتيبات مقبولة ومتفق عليها بشأن انضمام تايوان إلى بعض المنظمات الحكومية الدولية التي تسمح للمناطق بالانضمام إليها وذلك في إطار مبدأ الصين الواحدة مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المنظمات الدولية ونظامها الأساسي وظروفها الواقعية. وعلى هذا الأساس، انضمت تايوان كمنطقة في الصين إلى بنك التنمية الآسيوي تحت مسمى «تايبي، الصين»(باللغة الإنجليزية Taipei, China) ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تحت مسمى «تايبي الصينية» (باللغة الإنجليزية Chinese Taipei) ومنظمة التجارة العالمية تحت مسمى «الإقليم الجمركي المنفصل لتايوان وبنغو وكينمن وماتسو» (بالاختصار «تايبي الصينية» وباللغة الإنجليزية Chinese Taipei).

مهما كانت تطورات الوضع، تتعهد الحكومة الصينية بتنفيذ سياسة "الدولة الواحدة ذات النظامين" وسياسة إعادة التوحيد السلمي بإرادة لا تتزعزع وتعمل بأصدق نية وأقصى جهد على تعزيز النمو السلمي للعلاقات عبر المضيق سعيا إلى فتح أفق لإعادة التوحيد السلمي، كما تؤكد بصورة واضحة على أنها لن تسمح لأحد بفصل تايوان عن الصين بأية ذريعة من الذرائع أو بأي شكل من الأشكال. إلحاقا بالكتابين الأبيضين حول قضية تايوان الصادرين عن الحكومة الصينية عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٠، أقر المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني «قانون مناهضة الانفصال» عام ٢٠٠٥ والذي يؤكد من ناحية قانونية مجددا على سياسة إعادة التوحيد السلمي وينص بوضوح على: «إن الدولة ستلجأ إلى استخدام وسائل غير سلمية وإجراءات لازمة أخرى لحماية سيادة الصين ووحدة أراضيها في حال أقدمت القوى الانفصالية الساعية إلى «استقلال تايوان» على اتخاذ إجراء يؤدى إلى فصل تايوان عن الصين بأي شكل من الأشكال أو تحت أي حجة من

الحجج أو إذا ما حدثت حوادث كبرى تشمل انفصال تايوان عن الصين أو إذا ما استنفدت تماما إمكانيات التوحيد سلميا».

## رابعا، استعادة السيادة على هونغ كونغ وماكاو وفقا لسياسة «الدولة الواحدة ذات النظامين»

كانت سياسة «الدولة الواحدة ذات النظامين» مطروحة في البداية من أجل حل قضية تايوان، لكنها أثبتت نجاحها وحيويتها القوية أولا في استعادة السيادة على هونغ كونغ وماكاو.

إن هونغ كونغ جزء من أراضي الصين. واحتلت القوات البريطانية بقوة جزيرة هونغ كونغ في حرب الأفيون الأولى عام ١٨٤٠. وأجبرت المملكة المتحدة حكومة أسرة تشينغ الملكية على توقيع معاهدة نانكين عام ١٨٤٢ وتنازلت الصين بموجبها عن حقها في جزيرة هونغ كونغ. وشنت القوات المتحالفة الفرنسية البريطانية حرب الأفيون الثانية عام ١٨٥٦ وأجبرت حكومة أسرة تشينغ الملكية على التنازل عن حقها في شبه جزيرة كاولوون بموجب معاهدة بكين عام ١٨٦٠. بعد حرب جياوو بين الصين واليابان عام ١٨٩٤، أجبرت بريطانيا حكومة أسرة تشينغ الملكية على توقيع اتفاقية توسيع إقليم هونغ كونغ عام ١٨٩٨ تم بموجبها تأجير الأقاليم الجديدة و٢٦٢ جزيرة قريبة منها

الرئيس ماو تسيدونغ يقابل رئيس الوزراء البريطاني الأسبق إدوارد هيث أثناء زيارته للصين مايو عام ١٩٧٤، ومن المواضيع المطروحة مسألة هونغ كونغ.



إلى بريطانيا لمدة ٩٩ عاما حتى يوم ٣٠ يونيو عام ١٩٩٧. يعد التنازل عن هونغ كونغ من أكثر الأحداث إذلالا في تاريخ الدبلوماسية الصينية في العهد المعاصر.

استجابة لتطورات الأوضاع، طرح دنغ شياوبينغ فكرة «الدولة الواحدة ذات النظامين» عام ١٩٧٨ قصد إغلاق ملف إعادة التوحيد الوطني. و«الدولة الواحدة ذات النظامين» تعني أنه في إطار الدولة الواحدة، يحافظ الجزء الرئيسي من البلاد على نظامه الاشتراكي بينما يُبقي كل من هونغ كونغ وماكاو وتايوان باعتباره جزءا لا يتجزأ من الصين النظام الرأسمالي ونمط الحياة بدون تغيير لمدة طويلة تحت مسمى «مناطق إدارية خاصة».

على أساس هذه السياسة، وقعت الحكومتان الصينية والبريطانية بعد جولات من المفاوضات على الإعلان المشترك حول مسألة هونغ كونغ في ديسمبر عام ١٩٨٤ والذي ينص بوضوح على التاريخ والسياسات حول عودة هونغ كونغ إلى سيادة الصين والترتيبات في الفترة الانتقالية ويرسي قواعد متفق عليها لإغلاق ملف هونغ كونغ نهائيا.

في عام ١٩٨٥، أصدر المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني قرارا بإنشاء لجنة صياغة القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. إن القانون الأساسي الذي تم إصداره في إبريل عام ١٩٩٠ ينص بصورة واضحة ومفصلة على طبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والحقوق والواجبات الأساسية لأهل هونغ كونغ والنظام السياسي





رئيسا الحكومتين الصينية والبريطانية يوقعان الإعلان المشترك حول مسألة هونغ كونغ في بكين يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩٨٤.

والاقتصادي والشؤون الخارجية لهونغ كونغ تمهيدا لاستعادة الصين سيادتها على هونغ كونغ.

كان التعاون بين الصين وبريطانيا جاريا بسلاسة بعد توقيع "الإعلان المشترك حول مسألة هونغ كونغ عام ١٩٨٤، إلا أن سلطات هونغ كونغ البريطانية أساءت قراءة الوضع بعد الحرب الباردة وعزمت على إجراء إصلاح "ديمقراطي" للنظام السياسي في هونغ كونغ في الفترة الانتقالية أي قبل استعادة الحكومة الصينية سيادتها على هونغ كونغ وذلك في خطوة تتعارض مع روح "الإعلان المشترك" والاتفاقيات المبرمة بين الصين وبريطانيا بشأن عودة هونغ كونغ. كما سعت بريطانيا إلى إقامة نظام "ديمقراطي" في هونغ كونغ خلال السنوات الأخيرة من حكمها في محاولة للحفاظ على نفوذها وتأثيرها سياسيا واقتصاديا في هونغ كونغ بعد إعادتها إلى الصين.

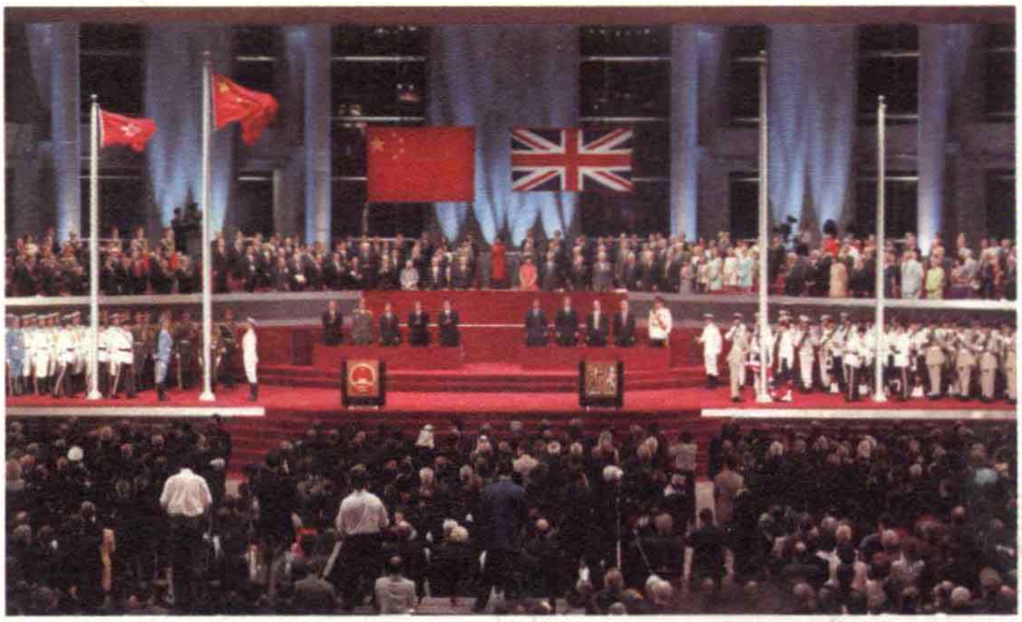
إن ما أقدمت عليه سلطات هونغ كونغ البريطانية من أجل التفريط بسيادة الصين قوبل برفض قاطع من قبل الحكومة الصينية. في منتصف ليل ٣٠ يونيو عام ١٩٩٧، أقيمت في الأجواء المهيبة مراسم تسليم وتسلم سيادة هونغ كونغ في مركز هونغ كونغ للمؤتمرات والمعارض فيما تسلمت القوات الصينية مهمة الدفاع في هونغ كونغ في إطار استعادة سيادتها على هونغ كونغ.

هناك أوجه التشابه بين مسألة ماكاو ومسألة هونغ كونغ. بدأ البرتغاليون يرسون سفنهم في ماكاو لأغراض التجارة منذ عام ١٥٣٥ وثم استقروا منذ عام ١٥٥٧. وأجبرت البرتغال حكومة أسرة تشينغ الملكية على توقيع برتوكول لشبونة في مارس وثم معاهدة بكين في ديسمبر عام ١٨٨٧. وبقيت ماكاو منذ ذلك الحين تحت احتلال البرتغاليين وهم يعتبرون ماكاو أرضا برتغالية. وصرحت حكومة جمهورية الصين الشعبية بعد قيامها في مناسبات كثيرة بأن ماكاو كانت وما زالت من

أراضي الصين وأن مسألة ماكاو هي مسألة باقية منذ الماضي. كما دعت الحكومة الصينية إلى حلها عبر المفاوضات في وقت مناسب أو إبقاء الوضع الحالي قبل حلها.

مهد نجاح حل مسألة هونغ كونغ الطريق لحل مسألة ماكاو. في إبريل عام ١٩٨٧، وقعت الصين والبرتغال الإعلان المشترك حول مسألة ماكاو الذي يحدد يوم ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٩ تاريخا لاستعادة حكومة جمهورية الصين الشعبية سيادتها على ماكاو ويتضمن ترتيبات متبعة في الفترة الانتقالية.

في مارس عام ١٩٩٣، تم اعتماد القانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. يوم ١٩



الصين وبريطانيا تقيمان مراسم تسليم وتسلم سيادة هونغ كونغ. واستعادت الصين سيادتها على هونغ كونغ يوم ١ يوليو عام ١٩٩٧.



رئيسا الصين والبرتغال يشربان نخب الإعلان المشترك حول مسألة ماكاو بعد توقيعه في بكين يوم ١٣ إبريل عام ١٩٨٧.

ديسمبر عام ١٩٩٩، أقامت الحكومتان الصينية والبرتغالية في ماكاو مراسم مهيبة لعودة ماكاو إلى الوطن الأم إيذانا باستعادة الصين سيادتها على ماكاو.

بعد عودة هونغ كونغ وماكو إلى أحضان الوطن الأم، أصبح أهل هونغ كونغ وأهل ماكاو سيدا حقيقيا فوق أرضه،'طويت صفحة احتلال المستعمرين الغربيين على أراضي الصين، ودخلت هونغ كونغ وماكاو إلى مرحلة جديدة من التنمية والتطوير.

منذ عودتهما إلى الوطن الأم، تمكن كل من هونغ كونغ وماكاو تحت القيادة الفاعلة للمنطقة الإدارية الخاصة والدعم القوي من الحكومة المركزية من الحفاظ على الاستقرار والازدهار، الأمر الذي يعد تجربة ناجحة لفكرة «الدولة الواحدة ذات النظامين» ويوفر ظروفا مواتية لحل قضية تايوان وفقا لمبدأ «الدولة الواحدة ذات النظامين» وصولا إلى إعادة توحيد الوطن بأكمله.

## خامسا، رفض النزعة الانفصالية القومية وصيانة الوحدة الوطنية

إن الصين دولة موحدة ومتعددة القوميات تقطنها ٥٦ قومية. يعد تاريخ نشأة وتطور القوميات في حد ذاته تاريخ التلاقي والتلاحم فيما بينها. وعلى مر العصور، أدت الهجرة المستمرة لكل قومية إلى بلورة خارطة توزيع القوميات المتمثلة في عيش مختلف القوميات جنبا إلى جنبا في أنحاء البلاد مع تواجد مناطق ذات كثافة سكانية لقوميات معينة. وأبناء قومية هان هم الأكثر تعدادا ومنتشرون في أنحاء البلاد. مع أن الأقليات القومية عددها قليل ومناطق كثافتها مناطق نائية، إلا أن انتشارها يغطي كافة المناطق الإدارية على مستوى المحافظات وما فوقه. بما أن خارطة التوزيع السكاني تبين حالة الاختلاط والتشابك والتبادل بين مختلف القوميات، فتساهم إقامة مناطق الحكم الذاتي بأشكال مختلفة وعلى مستويات متعددة في مناطق ذات كثافة سكانية للأقليات القومية في تعزيز انسجام واستقرار العلاقات بين القوميات وتدعيم التنمية المشتركة لكافة القوميات. وتم إدخال نظام الحكم الذاتي لأقاليم الأقليات القومية على دستور جمهورية الصين الشعبية في الدورة الأولى للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني عام ١٩٥٤ وظل الدستور رغم تعديلات متعاقبة له ينص بوضوح على الالتزام بهذا النظام.

في ظل الظروف المعقدة الحالية، تواجه الدبلوماسية الصينية مهمة في صيانة الوحدة الوطنية ورفض النزعة الانفصالية القومية في مقدمتها المسائل المتعلقة بمنطقة التبت والمسائل المتعلقة بمنطقة شينجيانغ.

إن التبت جزء لا يتجزأ من الصين وقومية التبت هي عضو هام في أسرة الأمة الصينية الكبيرة. ويعيش التبتيون جيلا بعد جيل في هضبة التبت وخلقوا حضارة باهرة تعتبر كنزا من كنوز الحضارة الصينية.

كانت منطقة التبت مجتمع قنانة إقطاعي يخضع لحكم ثيوقراطي – نظام أكثر ظلما من العصور الوسطى في أوروبا، حيث شكل ملاك الأقنان نسبة أقل من ٥٪ من سكان التبت، ولكنهم امتلكوا كافة وسائل الإنتاج واحتكروا الموارد الثقافية والتعليمية. وكان الدالاي لاما باعتباره زعيم البوذية التبتية ورئيس السلطات المحلية يحتكر السلطة السياسية والدينية في التبت.

تم تحرير التبت سلميا عام ١٩٥١. وجرى إصلاح ديمقراطي في التبت عام ١٩٥٩، وتم إلغاء القنانة الإقطاعية القائمة على الحكم الثيوقراطي، وهرب الدالاي لاما الرابع عشر إلى المنفى في الخارج. على مدى نصف قرن مضى، أولت الحكومة الصينية اهتماما بالغا لحماية وتطوير الثقافة التبتية وخصصت كميات كبيرة من الموارد البشرية والمادية والمالية وبذلت كل ما في وسعها في حماية وتكريس التراث الثقافي الأصيل وتطوير قطاعات العلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة في التبت وذلك في إطار الجهود غير المسبوقة في حماية وتطوير الثقافة التبتية وفقا لدستور جمهورية الصين الشعبية وقانون الحكم الذاتي لأقاليم الأقليات القومية.

قامت عصابة الدالاي لاما بترويج نظرية ما يسمى بـ«انقراض الثقافة التبتية» تحت غطاء الدين على الساحة الدولية بغض النظر إلى الحقائق على الأرض وتغيرات الأوضاع الدولية وطالبت الصين بسحب القوات والمنشآت العسكرية من التبت طمعا في صنع ما يسمى بـ«استقلال التبت الكبرى». ومن أجل لفت انتباه المجتمع الدولي، دعمت عصابة الدالاي لاما الأعمال من شأنها إحداث بلابل وزعزعة الاستقرار الاجتماعي مما أدى إلى عدد كبير من الجرحى والقتلى وخسائر مادية فادحة.

ترفض الحكومة الصينية رفضا قاطعا أي نشاطات على الساحة الدولية من شأنها تمزيق الصين والسعي إلى «استقلال» التبت. وترى الصين أن مسألة الدالاي لاما ليست مسألة دينية وإنما هي مسألة سياسية والدالاي لاما الرابع عشر ليس شخصية دينية بل هو منفي سياسي يمارس الأنشطة الانفصالية ضد الوطن الأم. وصرحت الحكومة الصينية بأنها تستعد للاتصال والتشاور مع الدالاي لاما حول مستقبله طالما كان الدالاي لاما يتخلى بالفعل عن موقفه الانفصالي ويتوقف عن نشاطاته الانفصالية ويعترف علنا بأن التبت جزء لا يتجزأ من الصين وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين بأكملها.

تعترف جميع الحكومات في العالم بأن التبت جزء لا يتجزأ من أراضي الصين. لا توجد

أي دولة تعترف بـ "استقلال" التبت أو ما يسمى بـ "حكومة التبت في المنفى". كان ما يسمى بـ "مسألة التبت" وليدة لمحاولات الإمبرياليين اليائسة لتمزيق الصين وتحويل الصين إلى بلد مستعمر أو شبه مستعمر لهم. بعد هروب عصابة الدالاي لاما إلى الخارج، لم تتوقف بعض القوى المناوئة للصين يوما عن تحريض ودعم النشاطات الانفصالية التي تقوم بها عصابة الدالاي لاما من أجل «استقلال التبت». لذلك، ما يسمى بـ «مسألة التبت» ليس مسألة عرقية ولا دينية ولا مسألة حقوق الإنسان، وإنما هي مسألة تتعلق بتآمر القوى الغربية المناوئة للصين في احتواء وتمزيق وشيطنة الصين. وتعارض الصين بقوة قيام الدالاي لاما بنشاطات انفصالية بأي صفة في أي بلد. كما تعارض الصين توفير أي دولة تسهيلات أو منابر لنشاطات الدالاي لاما الانفصالية.

على مدى أكثر من ٥ عقودا منذ تأسيسها عام ١٩٥٥، شهدت منطقة شينجيانغ الويغورية الذاتية الحكم تطورا كبيرا في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية. في ظل تداعيات التطرف الديني والنزعة الانفصالية والإرهاب الدولي بعد الحرب الباردة، لجأت «حركة تركستان الشرقية الإسلامية» والجماعات الأخرى في الخارج إلى العنف والإرهاب كوسيلة رئيسية لنشاطاتها الانفصالية والتخريبية وقامت بتخطيط وتنظيم سلسلة من العمليات الإرهابية والعنفية في شينجيانغ مما ألحق أضرارا خطيرة بسلامة الأرواح والممتلكات لأبناء الشعب الصيني بكافة القوميات واستقرار المجتمع وألقى بظلاله على الأمن والاستقرار في البلدان الأخرى والمنطقة.

بدأت تتعالى النداءات الداعية إلى التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر. وقصد التخلص من الورطة التي وقعت فيها، رفعت قوى «تركستان الشرقية» مجددا راية «حقوق الإنسان» و«الحرية الدينية» و«مصلحة الأقليات العرقية» وفبكرت أكاذيب بأن «الحكومة الصينية تستغل كل فرصة لقمع الأقليات القومية» وقامت قوى «تركستان الشرقية» بتضليل وخداع الرأي العام الدولي في محاولة للإفلات من العقاب من جراء حرب المجتمع الدولي ضد الإرهاب. كما نفذت قوى «تركستان الشرقية» عمليات إرهابية مختلفة باستمرار، الأمر الذي بات يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة وبالتالي جعله الهدف المقرر ضربه في مساعي «آلية خماسي شانغهاي» و«منظمة شانغهاي للتعاون» من أجل صيانة الاستقرار الإقليمي.

في سبتمبر عام ٢٠٠٢، أدرج مجلس الأمن للأمم المتحدة "حركة تركستان الشرقية الإسلامية" على قائمته للمنظمات الإرهابية. وتشارك الصين بنشاط في التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وترفض المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب وترفض دعم أي دولة أو قوة بأي حجة لأي أنشطة انفصالية وإرهابية من شأنها تمزيق أراضي الصين.

# الفصل الثالث المشاركة بصورة فعالة ولعب دور بناء في الشؤون المتعددة الأطراف






أعضاء الوفد الصيني تعلو وجههم ابتسامة عريضة بعد استعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة في الدورة الـ٢٦ للجمعية العامة أكتوبر عام ١٩٧١.

فيما تشهد العلاقات بين الصين المعاصرة والعالم تغيرا تاريخيا، يزداد مستقبل الصين ارتباطا بمستقبل العالم. وتعمل الصين من خلال تنميتها ورخائها على تعزيز التنمية والرخاء للعالم، وتلعب دورا بناء ومسؤولا في صيانة السلم الدولي ودفع التقدم البشري. إن المشاركة الفعالة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولعب دور بناء في الشؤون الدولية والدفع بالنظام الدولي باتجاه أكثر عدالة وإنصافا أصبح من أكثر الجوانب حيوية لعلاقات الصين الخارجية.

## أولا، المشاركة بصورة شاملة في الآليات الدولية والعمل على تنشيط الدبلوماسية المتعددة الأطراف

شهد تاريخ العالم صراعات وحروبا بين الحضارات القديمة أدت إلى انصهار البعض واختفاء البعض الآخر، لكن ما يميز الحضارة الصينية عن الأخريات هو أنها تحافظ بشكل عام على خصوصياتها وتماسكها رغم التبادل والتواصل مع الحضارات الأخرى في التاريخ. وذلك يرجع إلى جبال الهيمالايا التي تفصل بين الصين والحضارة الهندية جنوب غربا والمساحات الشاسعة من الصحراوات والهضاب التي تفصل بين الصين والحضارات في الشرق الأوسط

وأوروبا شمال غربا.

في التاريخ الحديث، سبق الغرب غيره في تحقيق التحديث الصناعي والصعود الاقتصادي مما ساهم في تدعيم التكامل الاقتصادي العالمي والتشابك والتمازج لمختلف الحضارات. وأُجبرت الصين على فتح بابها تحت أفواه المدافع والسفن العسكرية الغربية مع أفول قوة «الإمبراطورية السماوية»، وأصبحت الصين بلدا شبه مستعمر وإقطاعي. في سنوات الدم والذل هذه، خاض عدد كبير من أصحاب المثل العليا محاولات مختلفة لإنقاذ مصير الوطن. وفشلت حركة التغريب شعارها «إبقاء القيم الصينية نواة واتخاذ المعارف الغربية أداة» بعد الحرب بين الصين واليابان عام ١٨٩٤. واستمرت ثورة عام ١٨٩٨ لـ ١٠٠ يوما فقط قبل إجهاضها في مهدها. ورغم أن ثورة عام ١٩١١ تمكنت من الإطاحة بالحكم الإقطاعي، إلا أنها وجدت نفسها عاجزة عن تخليص الصين من المهانة والذل على الساحة الدولية. وجُرت الصين إلى المنظومة الدولية رغم إرادتها وطالما بقيت دولة مفعول بها.

نجح الشعب الصيني بكافة قومياته تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني من الإطاحة بحكم الإمبريالية والإقطاعية والرأسمالية البيروقراطية بعد كفاح مرير وطويل وحقق انتصار الثورة الديمقراطية الجديدة وأسس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩. وحكومة الصين الجديدة

رؤساء الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان يجتمعون لأول مرة ويوقعون الإعلان عن تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون يونيو عام ٢٠٠١.





صورة جماعية لقادة دول منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المشاركين في الاجتماع غير الرسمي للمنظمة في شانغهاي أكتوبر عام ٢٠٠١.

حريصة على إقامة العلاقات مع الدول الغربية على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمشاركة في المجتمع الدولي والمساهمة بنصيبها من الجهود في خدمة السلام والازدهار في العالم.

بعد فترة وجيزة من إقامة جمهورية الصين الشعبية، بعث رئيس مجلس الدولة وزير الخارجية شو إن لاي برقية إلى أمين عام الأمم المتحدة آنذاك تريجفي هالفدان لي يطالب فيها الأمم المتحدة بطرد مندوب سلطات حزب الكومينتانغ ويبلغها أن الحكومة الصينية الجديدة عينت تشانغ ونتيان مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة. لكن المطلب الصيني لم يتحقق بسبب عرقلة الولايات المتحدة. وبعد الحرب الكورية، تركت الأمم المتحدة تحت إملاءات الولايات المتحدة موضوع استعادة المقعد الشرعي لجمهورية الصين الشعبية جانبا بحجة قضية جزيرة كوريا. في ظل الاستقطاب الدولي والحرب الباردة، اقتصرت علاقات الصين الخارجية في البداية على علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية وعدد قليل من الدول المجاورة.

بعد تدهور العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي في الستينات من القرن الـ٢٠، كانت الصين ليست في مواجهة مع الدول الغربية فحسب، وإنما تعرضت علاقاتها مع الدول الاشتراكية لتداعيات سلبية كبيرة. وخاصة بعد انطلاق الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦، وجدت الصين نفسها في عزلة في العالم، وانسحبت الصين من عضوية المنظمات الدولية القليلة التي انضمت إليها

وتوقفت في فترة عن المشاركة في بعض المباريات الرياضية الدولية.

وشهدت السبعينات تغيرات في علاقات الصين مع المنظومة الدولية. يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٧١، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ٢٦ القرار رقم ١٧٥٨ الذي يقضي بإعادة المعقد الشرعي لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ووكالاتها، الأمر الذي يعد خطوة هامة في مشاركة الصين في المنظمات الدولية واندماجها في المنظومة الدولية. ولغاية عام ١٩٧٧، انضمت الصين إلى ٢١ منظمة دولية بما فيه الأمم المتحدة ووقعت أو أيدت ٤٥ معاهدة واتفاقية دولية.

يعد عام ١٩٧٨ معلما تاريخيا في تاريخ الصين. بدأت الصين في هذا العام تنفيذ سياسة الانفتاح في المناطق الساحلية ثم قامت بتعميمها تدريجيا في المناطق الداخلية. في التوازي مع انفتاح الصين، بدأت الصين الانطلاق إلى العالم بصورة فعالة من خلال تعديل سياستها ومشاركتها النشيطة في أعمال الأمم المتحدة مما فتح الباب لاندماج الصين في المنظومة الدولية. وعلى الصعيد الاقتصادي، انضمت الصين إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عام ١٩٨٠ واستعادت صفتها كمراقب في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) عام ١٩٨٢، وتقدمت بطلب رسمي لاستعادة صفتها كطرف متعاقد في الجات عام ١٩٨٦. وفي المجال الأمني، بدأت الصين تشارك في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وأعمال اللجان المتخصصة ومجموعات

الرئيس هو جينتاو يحضر الحوار غير الرسمي بين قادة دول الشمال ودول الجنوب في إيفيان الفرنسية يونيو عام ٢٠٠٣.



العمل له منذ عام ١٩٨٠. وحتى نهاية عام ١٩٨٦، انضمت الصين إلى الأمم المتحدة وكافة الوكالات المتخصصة لها. وأشار تقرير عمل الحكومة الصادر عن الدورة الرابعة للمجلس الوطني الـ٦ لنواب الشعب الصيني في عام ١٩٨٦ بوضوح لأول مرة أن «الصين تدعم الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة بروح ميثاقها وتشارك بصورة فعالة في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في سبيل السلام والتنمية في العالم. كما تنضم الصين إلى مجموعة واسعة من المنظمات الدولية وتشارك بصورة فاعلة في الأنشطة الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتعمل على تعزيز التعاون بين دول العالم في كافة المجالات». وهذا يدل على تغير موقف الصين من الآليات المتعددة الأطراف الممثلة بالأمم المتحدة ويبشر بمزيد من مشاركة الصين فيها.

مع انتهاء الحرب الباردة، أُزيلت العقبات السياسية أمام التواصل بين الشرق والغرب، وازداد الاقتصاد العالمي ترابطا. في ظل العولمة، ازداد عدم وضوح الخط الفاصل بين القضايا الداخلية والقضايا الدولية، وأصبحت مشاكل البيئة والأمراض المعدية ونقص الطاقة والهجرة والجريمة العابرة للحدود وغيرها مشاكل مشتركة للبشرية جمعاء لم تعد أي دولة قادرة على حلها بمفردها. وفي المجال الأمني، أزال انتهاء الحرب الباردة احتمال نشوب حروب كبيرة بين القوى العظمى، وشهدت الأوضاع الدولية انفراجا عاما، لكن المشاكل الأمنية التقليدية المختلفة ما زالت تبقى بدون حلها، وبرزت المشاكل الأمنية غير التقليدية يوما بعد يوم، وأصبح التعاون الأمني الدولي مجالا رئيسيا في الدبلوماسية المتعددة الأطراف في المرحلة ما بعد الحرب الباردة. وعلى ضوء الحاجة




قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي تعقد في بكين نوفمبر عام ٢٠٠٦.

المتزايدة لدى المجتمع الدولي إلى تعزيز التشاور وتوسيع التعاون وتكاتف الجهود في مكافحة التحديات، تنامت مكانة ودور المنظمات الدولية في العلاقات الدولية وأصبحت الدبلوماسية المتعددة الأطراف أكثر نشاطا من أي وقت مضى.

في ظل البيئة الدولية المتسمة بالعولمة بعد الحرب الباردة، التزمت الصين بإرادة لا تتزعزع بسياسة الانفتاح خارجيا وكيفت نفسها مع تطورات العولمة الاقتصادية وشاركت بصورة فعالة في التعاون والمنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي وعملت على التوظيف الكامل لكافة المزايا والفرص التي جلبتها العولمة الاقتصادية مع الحفاظ على اليقظة والحذر لمخاطرها. وانضمت الصين إلى مزيد من المنظمات الدولية وشاركت في عدد أكبر من الآليات الدولية وعملت على توسيع الدبلوماسية الشاملة الأبعاد وبذلت جهودا أكبر في الاندماج مع المجتمع الدولي وحققت إنجازات مرموقة في هذا المجال.

لغاية عام ٢٠٠٨، انضمت الصين إلى أكثر من ١٣٠ منظمة حكومية دولية وعدة آلاف من المنظمات غير الحكومية الدولية بما فيه منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية زائد خمسة ومجموعة العشرين ومنظمات إقليمية مثل منظمة شانغهاي للتعاون

رئيس مجلس الدولة ون جياباو يحضر الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة للقمة الأسيوية الأوروبية في فنلندا سبتمبر عام ٢٠٠٦.






صورة جماعية للقادة المشاركين في المؤتمر السنوي لمنتدى بوأو الآسيوي لعام ٢٠٠٨. ويعقد المنتدى سنويا في بوأو في مقاطعة هاينان منذ عام ٢٠٠٢.

وآلية حوار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) زائد ثلاثة ومنظمات عبر إقليمية مثل القمة الآسيوية الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي. ولغاية عام ٢٠٠٨، وقعت أو اعترفت الصين بـ٣٠٠ معاهدة واتفاقية واتفاق وبرتوكول دولي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية مقارنة مع ١٥٧ عام ١٩٨٩.

في موازاة اندماجها إلى المجتمع الدولي، أصرت الصين على سياسة الانفتاح القائم على المنفعة المتبادلة والكسب المشترك التي تدعو إلى أهمية تعزيز تنمية الصين لخدمة التنمية المشتركة في المنطقة والعالم وتوسيع قواسم المصالح مع الأطراف الأخرى. وتدعو الصين إلى تعددية الأطراف والإقليمية المفتوحة في أثناء مشاركتها في المنظمات الدولية. وتعمل الصين كدولة نامية على تنشيط دبلوماسية القمة ونشر مفاهيم وموقف الصين وتوسيع العلاقات مع كافة الأطراف، كما تتحمل الصين مسؤولياتها وواجباتها المطلوبة وتدافع عن مصلحة الصين وتعمل على تحسين صورتها في العالم وتلعب دورا إيجابيا وبناءا في حل القضايا الدولية والإقليمية. ومن خلال تأسيس منتدى بوأو الآسيوي وإقامة وتطوير منظمة شانغهاي للتعاون ودفع ورعاية المحادثات السداسية حول القضية النووية لشبه جزيرة كوريا، تحولت الصين بالتدرج من مشارك مفعول به في المنظمات الدولية إلى لاعب فاعل ومبادر وحتى رائد في الآليات الدبلوماسية الدولية.

مارجريت تشان رئيسة هيئة الصحة السابقة لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الصينية تنتخب مديرة عامة لمنظمة الصحة العالمية نوفمبر عام ٢٠٠٦، وهذا هو أعلى منصب قيادي يشغله صينيون في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.



شهدت العلاقات بين الصين المعاصرة والعالم تغيرات

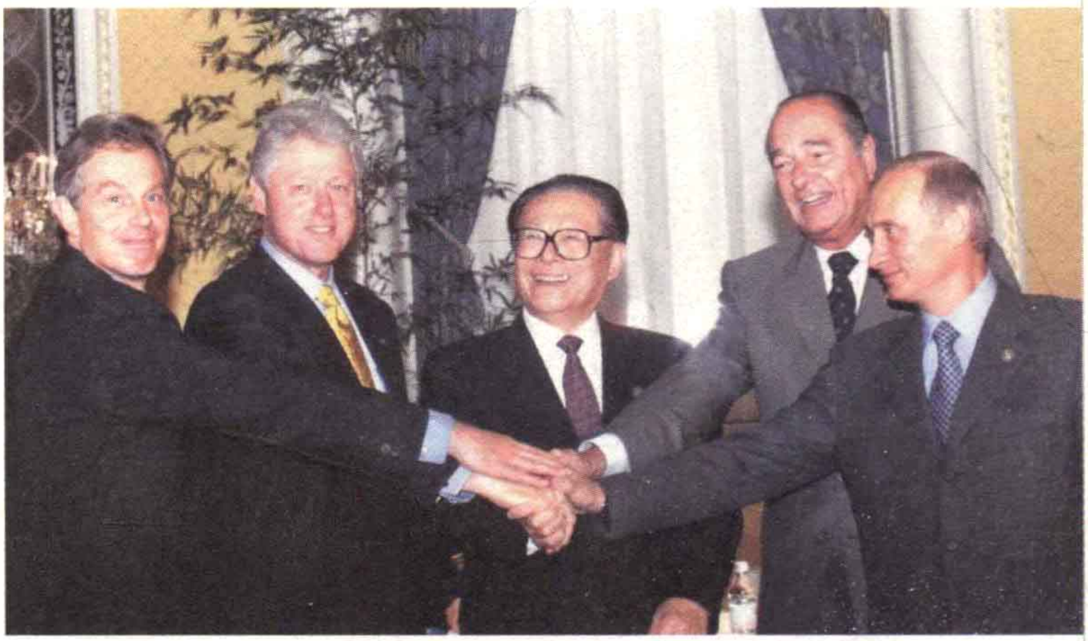
تاريخية وبات الاقتصاد الصيني جزءا حيويا من الاقتصاد العالمي، وأصبحت الصين عضوا هاما في النظام الدولي، وازداد مستقبل الصين ترابطا بمستقبل العالم. لا تستغني الصين عن العالم في تنميتها بينما لا يستغني العالم عن الصين في استقراره وازدهاره. وتعمل الصين على تدعيم تنمية العالم من خلال تنميتها وتساهم في تدعيم ازدهار العالم من خلال ازدهارها.

## ثانيا، لعب دور بناء في إطار الأمم المتحدة

تعد الأمم المتحدة أكبر منظمة حكومية دولية في العالم، وازداد عدد الدول الأعضاء لها من ٥١ عند تأسيسها إلى ١٩٢ حتى الآن بنسبة تفوق ثلاث مرات، وتغطي فعالياتها ودورها المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وحقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية في المرحلة ما بعد الحرب الباردة.

تهتم الصين كدولة مؤسسة للأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن بدور الأمم المتحدة، وتشارك بصورة فعالة في أعمال الأمم المتحدة في كافة المجالات والأصعدة وتدعم دورها.

الصين منذ استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة أرسلت كل سنة وفدا رفيع المستوى لحضور الجمعية العامة لتوضيح مواقفها ورؤاها تجاه القضايا الدولية والإقليمية. ومع تنامي دور الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، حضر القادة الصينيون جميع المؤتمرات الدولية الهامة في إطار



لقاء يضم قادة الدول الدائمة العضوية الخمس بمبادرة الصين على هامش قمة الألفية للأمم المتحدة سبتمبر عام ٢٠٠٠.

الأمم المتحدة.

أوضح الرئيس الصيني جيانغ زيمين أمام العالم موقف الحكومة الصينية الداعم لدور الأمم المتحدة وذلك أثناء حضوره لقمة الألفية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، مؤكدا على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة الإيجابي بدلا من إضعافه وضرورة صيانة مصداقية الأمم المتحدة بدلا من المساس بها في الظروف الجديدة، قائلا إن الصين تدافع بثبات عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعمل بجهود مستمرة على تدعيم الدور الإيجابي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في معالجة المشاكل الدولية وصيانة السلم الدولي وتأمين الحقوق المتساوية لكافة أعضائها في الشؤون الدولية.

وبادر الرئيس هو جينتاو أثناء حضوره لقمة الاحتفال بالذكرى الـ٦٠ لتأسيس الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ إلى التفعيل الكامل للدور الهام للأمم المتحدة وغيرها من الآليات الدولية ومواصلة تعزيز دورها البناء في حل الصراعات الدولية وصون السلم وتقديم المساعدات الإنسانية، كما أوضح بصورة مفصلة أفكار ومفاهيم الدبلوماسية الصينية مثل ما يسمى بـ«بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك».

تدعم الصين دورا هاما للأمم المتحدة، وتساهم الصين في إطار الأمم المتحدة بدور إيجابي وبناء ومتزايد الأهمية في صيانة السلام العالمي وحل القضايا الدولية والإقليمية الساخنة. وعلى سبيل المثال، ساهمت الصين بأفرادها في عمليات حفظ السلام الأممية وبذلت جهودها في تدعيم نزع السلاح والحد من التسلح وشاركت في التعاون في مجال حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة.




الاجتماع الرفيع المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية يعقد في بكين مارس عام ٢٠٠٤.




المجموعة الثانية من جنود حفظ السلام الصينيين يتحركون من بكين إلى كمبوديا فبراير عام ١٩٩٣.

**المشاركة في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة** تعد عمليات حفظ السلام من الوسائل الهامة للأمم المتحدة في أداء مهمتها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وينص ميثاق الأمم المتحدة على «حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها».

ابتداء من الدورة الـ٣٦ للجمعية العامة عام ١٩٨١، ظلت الصين تؤكد بوضوح على أهمية دور عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في تهدئة التوتر وتعرب عن دعمها من حيث المبدأ لعمليات حفظ السلام التي تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة. وبدأت الصين تسدد اشتراكاتها المالية لعمليات حفظ السلام من عام ١٩٨٢، وأصبحت عضوا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عام ١٩٨٨. وحتى يونيو عام ٢٠٠٩، أرسلت الصين أكثر من ١٠ ألف جندي وشرطي للمشاركة في ٢٤ عملية لحفظ السلام، وبينهم ثلاثة ضباط وخمسة جنود ضحوا بأرواحهم العزيزة من أجل المهمة.

## أهم محطات مشاركة الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يناير عام ١٩٨٢، بدأت الصين تتحمل اشتراكاتها المالية لعمليات حفظ السلام الدولية.

إبريل عام ١٩٨٩، شاركت الصين في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

نوفمبر عام ١٩٨٩، أرسلت الصين لأول مرة عاملين مدنيين إلى عملية حفظ السلام الدولية.

إبريل عام ١٩٩٠، أرسلت الصين لأول مرة مراقبين عسكريين إلى عملية حفظ السلام الدولية.

إبريل عام ١٩٩٢، أرسلت الصين لأول مرة قوات نظامية غير قتالية للمشاركة في عملية حفظ السلام الأممية.

يناير عام ٢٠٠٠، أرسلت الصين لأول مرة شرطيين مدنيين للمشاركة في عملية حفظ السلام للأمم المتحدة.

فبراير عام ٢٠٠٢، انضمت الصين إلى نظام الترتيبات الاحتياطية (الدرجة الأولى) لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة (تقضي الدرجة الأولى بنشر الأفراد والعتاد خلال ٩٠ يوما) .

سبتمبر عام ٢٠٠٧، تم تعيين اللواء تشاو جينغمين قائدا لبعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء بالصحراء الغربية وهو أول ضابط صيني تقلد منصبا قياديا بارزا في قوات حفظ السلام للأمم المتحدة .

ترى الصين أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تلعب دورا قياديا لا غنى عنه في حفظ السلام وأن عمليات حفظ السلام الأممية يجب أن تنسجم مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد العلاقات الدولية الأخرى وخاصة مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وأخذ موافقة الدول المعنية مسبقا والحياد وعدم استخدام القوة لغير غرض الدفاع عن النفس. في رؤية الصين، هذه المبادئ هي الكفيلة بتأمين سلامة ونجاح عمليات حفظ السلام.

**دفع الجهود في نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة** الصين هي إحدى الدول الدائمة العضوية الخمس في مجلس الأمن الدولي ودولة نووية كبيرة. وتعهدت الصين بدون أي شروط منذ يوم امتلاك الأسلحة النووية بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبدأت الصين تشارك في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وأعمال اللجان الخاصة ومجموعات العمل التابعة له في عام ١٩٨٠، منذ ذلك الحين، شاركت الصين كل عام في أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة المعنية بمسائل نزع السلاح والأمن وحضرت المؤتمر السنوي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ودعمت دور

الأمم المتحدة في منع انتشار الأسلحة النووية. حتى الآن، انضمت الصين إلى جميع الاتفاقيات والمنظمات الدولية في مجال منع الانتشار وأسست نظاما قانونيا شاملا لضبط الصادرات فيما يتصل بالمواد النووية والبيولوجية والكيماوية والصاروخية وغيرها من المواد والتكنولوجيا الحساسة وكافة المنتجات العسكرية. وتطبق الصين إجراءات صارمة في الموافقة على الصادرات حرصا على فعالية إجراءات الإدارة والضبط.



تشيان تشيتشن نائب رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية يوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك سبتمبر عام ١٩٩٦.




تأسيس جمعية الصين للحد من التسلح ونزع السلاح في بكين يوم ٢١ أغسطس عام ٢٠٠١ وهي أول منظمة غير حكومية في مجال الحد من التسلح في الصين.

في مجال ضبط الأسلحة التقليدية، تلتزم الصين التزاما جديا بكافة الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة التقليدية والبرتوكولات الملحقة بها، واتخذت إجراءات ملموسة لضمان مطابقة الألغام المضادة للأفراد الموجودة في الخدمة مع مواصفات بروتوكول الألغام المعدّل. كما تشارك الصين بصورة فاعلة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين لمسائل الذخائر العنقودية وتقوم بالاستعدادات الآن للمصادقة على بروتوكول مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

كما تقوم الصين بخطوات إيجابية لتخفيض قوتها العسكرية وزيادة شفافيتها. وقررت اللجنة العسكرية المركزية تقليص عدد القوات بمقدار مليون جندي عام ١٩٨٥، وقررت تخفيض حجم القوات بنصف مليون في غضون ثلاث سنوات من عام ١٩٩٧ وأعلنت في عام ٢٠٠٣ تخفيضا آخر قدرها ٢٠٠ ألف جندي في غضون سنتين.

**دعم الجهود في تحسين حقوق الإنسان والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة** إن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك هو مقصد من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان هو هدف من الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

بدأت الصين تحضر اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بصفة مراقب عام ١٩٧٩، وتم انتخابها عضوا في لجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٨١، وظلت الصين عضوا في لجنة حقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان) منذ عام ١٩٨٢، وأوفدت ممثلين لحضور اجتماعات كل دورة من دورات مجلس حقوق الإنسان، وبذلت جهودا إيجابية لتدعيم التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

بعد الحرب الباردة، استغلت بعض الدول مسألة حقوق الإنسان لتوجيه انتقادات للدول الأخرى، وتدخلت على نحو متكرر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأصبحت مسألة حقوق الإنسان بؤرة الخلافات بين الشمال والجنوب. إن الصين إذ تهتم بمسألة حقوق الإنسان لأصدرت وعدلت قوانين كثيرة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد. وعلى الصعيد الدولي، لا تمانع الصين في النقاش مع الدول الأخرى حول مسألة حقوق الإنسان على قدم المساواة وفي جو من الاحترام المتبادل، لكنها ترفض التدخل في الشؤون الصينية الداخلية بحجة حقوق الإنسان أو تسييس مسألة حقوق الإنسان باستغلال منبر مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة. حرصا على التواصل والاتصال الدولي بهذا الخصوص، أصدرت الصين أوراق بيضاء لتعريف العالم بجهود الصين في

حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتقدم الذي حققته الصين في مجال حقوق الإنسان. وتشمل هذه الأوراق البيضاء «وضع حقوق الإنسان في الصين» (عام ١٩٩١) و«تقدم الصين في قضية حقوق الإنسان» (عام ١٩٩٥) و«تقدم الصين في قضية حقوق الإنسان لعام ١٩٩٦» (عام ١٩٩٧) و«حرية الاعتناق الديني في الصين» (عام ١٩٩٧) و«التقدم الجديد في مجال حقوق الإنسان في منطقة التبت الذاتية الحكم» (عام ١٩٩٨) و«٥٠ عاما من التقدم في مجال حقوق الإنسان في الصين» (عام ٢٠٠٠) و«تقدم الصين في قضية حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٠» (عام ٢٠٠١) و«تقدم الصين في قضية حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤» (عام ٢٠٠٥) والخ.

وأجرت الصين حوارا ثنائيا حول حقوق الإنسان مع كل من الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا والولايات المتحدة والنرويج وغيرها وإنما شاركت أيضا في التعاون في مجال حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. ووقعت وزارة الخارجية الصينية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة التفاهم بشأن التعاون الفني في مجال حقوق الإنسان في نوفمبر عام ٢٠٠٠. وتبادر الصين في منبر مجلس حقوق الإنسان إلى ضرورة إصلاح المجلس على نحو يساير تيار العصر لزيادة ديمقراطية وشفافية عملية صنع القرار، وترفض تسييس مسألة حقوق الإنسان والمعايير المزدوجة، وتدعو إلى نبذ عقلية الحرب الباردة وإجراء الحوار في مجال حقوق الإنسان



الرئيس هو جينتاو يقابل أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان في بكين أكتوبر عام ٢٠٠٤.

على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وتؤكد على أهمية التعامل بنظرة متوازنة مع مسألة حقوق الإنسان ومعالجة العلاقات بين عالمية حقوق الإنسان وخصوصيتها بصورة مناسبة واحترام خيار كل دولة في حماية وتحسين حقوق الإنسان.

**دعم إصلاح الأمم المتحدة** تدعم الصين بصورة إيجابية إصلاح الأمم المتحدة حرصا على زيادة فعاليتها على ضوء تغيرات الوضع. وأصدرت الحكومة الصينية «ورقة الموقف الصيني حول مسألة إصلاح الأمم المتحدة» عام ٢٠٠٥ لتوضيح موقفها على نحو شامل ومفصل من إصلاح الأمم المتحدة. كما تشير هذه الورقة إلى أن إصلاح الأمم المتحدة «يجب أن يساهم في تدعيم تعددية الأطراف وتعزيز مصداقية وفعالية الأمم المتحدة وقدراتها على مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة، ويجب أن يكون الإصلاح شاملا ومتعدد الأبعاد ويحرز إنجازات مطلوبة في كلا المجالين الأمني والتنموي، ويساهم على وجه الخصوص في وضع حد لتوجه الأمم المتحدة المتمثل في «ترجيح الأمن على التنمية»، ويجب أن يلبي الإصلاح إلى أقصى حد ممكن مطالب واهتمامات جميع الدول الأعضاء عامة والدول النامية الغفيرة خاصة».

حول إصلاح مجلس الأمن وهو لب إصلاح الأمم المتحدة، تبادر الصين بالقول «يجب أن

الرئيس هو جينتاو يقابل أمين عام الأمم المتحدة بان كي - مون في بكين يوليو عام ٢٠٠٨.



يكون إصلاح مجلس الأمن متعدد الأبعاد، إنه يشمل توسيع عضويته، ويشمل أيضا رفع فعاليته. ويجب أن يهدف الإصلاح إلى تعزيز مصداقية وفعالية مجلس الأمن وتقوية قدراته على مواجهة التهديدات والتحديات العالمية. ويجب إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية والالتزام بمبدأ التوازن الجغرافي ومراعاة التمثيلات الثقافية والحضارية المختلفة».

## ثالثا، التعامل بصورة بناءة مع القضايا العالمية

مع تنامي قوة الصين وتزايد مشاركتها في المجتمع الدولي، تشارك الحكومة الصينية بصورة فعالة في التنسيق والتعاون الدولي في سبيل مواجهة القضايا الكونية وتعمل بصورة فاعلة على الوفاء بالتزاماتها وتلعب دورا بناءا وتتحمل التزاماتها كدولة كبيرة في حفظ الأمن المشترك وتدعيم التنمية في العالم.

**التعامل بصورة مسؤولة مع المسائل الاقتصادية** على الرغم من أن العولمة الاقتصادية تجعل الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا وتجانسا، يمكن لأي أزمة أو كساد اقتصادي أن تلقي بظلالها على العالم برمته. ومنذ عملية الإصلاح والانفتاح في الصين، قد اندمج الاقتصاد الصيني الموجه للتصدير في الاقتصاد العالمي. ورغم أن كل أزمات اقتصادية عالمية بدون استثناء خلفت تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد الصيني، إلا أن الصين على قناعة بأنه في ظل العولمة، لا نموا سريعا للاقتصاد الصيني بدون نمو وازدهار الاقتصاد العالمي أو تنامي وصعود جيرانها، ومساعدة الآخرين هي في الحقيقة مساعدة نفسها. وتستعد الصين لتحمل خسائرها ومسؤوليتها والنهوض بدور بناء في زمن الأزمات إقليميا وعالميا. مثلا، واجه اقتصاد الصين ضغوطا كبيرة عندما عصفت أزمة مالية شديدة بجيران الصين في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧. ورغم ذلك، تمكنت الحكومة الصينية من تذليل الصعوبات كافة والإبقاء على استقرار قيمة العملة الصينية الرنمينبي واتخذت إجراءات فعالة لتحفيز الطلب المحلي وقدمت كميات كبيرة من المساعدات الاقتصادية إلى دول جنوب شرق آسيا الأكثر تضررا عبر القنوات الثنائية، كما قدمت مساعدات متعددة الأطراف إليها عبر صندوق النقد الدولي. وساعدت الجهود الصينية هذه الدول على تجاوز الأزمة المالية ونالت ثقة الدول المجاورة.

بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، التزمت الصين التزاما أمينا بقواعد

المنظمة على أساس التوازن بين الحقوق والواجبات وعملت في إطار الوفاء بتعهداتها على تخفيض الرسوم الجمركية وتقليص الحواجز غير الجمركية وتعديل القوانين واللوائح وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وزيادة تحرير تجارة السلع وانفتاح تجارة الخدمات وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، تدعم الصين الجهود في استكمال النظام التجاري والمالي الدولي وتحرير وتسهيل التجارة والاستثمار وتدعو إلى تسوية الاحتكاكات التجارية بصورة مناسبة عبر التشاور والتعاون.

أدت الأزمة المالية الدولية التي بدأت كأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ إلى تداعيات طويلة المدى وواسعة النطاق على الاقتصاد العالمي ووضعت الاقتصاد الصيني أمام تحديات جسيمة. وفي وجه تداعيات الأزمة المالية الدولية، قامت الصين في حينه بتعديل سياسة الاقتصاد الكلي ونفذت سياسة مالية إيجابية وسياسة نقدية سهلة بصورة معتدلة وطرحت حزمة حوافز من شأنها تحفيز الاستهلاك المحلي والنمو الاقتصادي وأسرعت بتنفيذ المشاريع الحيوية لخدمة الشعب وتطوير البنية التحتية وحماية البيئة. وعلى الصعيد الدولي، تشارك الصين بصورة نشيطة في التعاون الدولي وترفض الحمائية بكافة أشكالها وتدعو دول العالم إلى التحلي بالثقة وتعزيز التواصل

الرئيس هو جينتاو يحضر القمة المالية الثالثة لمجموعة الـ٢٠ في بيتسبرغ بالولايات المتحدة سبتمبر عام ٢٠٠٩.



والتساند وترى ضرورة تشديد وتحسين رقابة صندوق النقد الدولي على سياسات الاقتصاد الكلي لدى كافة الأطراف وخاصة الاقتصادات الرئيسة صاحبة العملة الاحتياطية وضرورة تحسين الهيكلة الحاكمة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وضرورة استكمال النظام النقدي الدولي وتطوير آلية الإصدار والإدارة للعملات الاحتياطية وتأمين استقرار سعر الصرف بين العملات الاحتياطية الرئيسة وزيادة النظام النقدي الدولي تنوعا وإنصافا. قد ساهمت إجراءات الحكومة الصينية في تقليل تأثيرات الأزمة المالية على الصين بأكبر قدر ممكن وإنعاش الاقتصاد العالمي.

**المشاركة في التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب** بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، تجاوز الإرهاب مفهوم التهديد غير التقليدي ليصبح آفة مشتركة للمجتمع الدولي بأسره وبات منع ومكافحة الإرهاب مهمة جديدة وبالغة الأهمية تتصدر استراتيجية الأمن الوطني لكل دولة.

تعاني الصين من الإرهاب، علما بأن قوى ما يسمى بـ"تركستان الشرقية" والقوى الإرهابية الأخرى نفذت عمليات إرهابية باستمرار في منطقة شينجيانغ الصينية مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الجرحى والقتلى وألحق ضررا خطيرا بسلامة أرواح وممتلكات أبناء الشعب الصيني بكافة القوميات واستقرار المجتمع. فوضعت الصين سياسة مكافحة الإرهاب في إطار المفهوم الجديد للأمن القائم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة والمساواة والتنسيق والتعاون، وأجرت التعاون مع الدول الأخرى في منع ومكافحة الأنشطة الإرهابية الدولية.

وتدعو الصين إلى ضرورة مكافحة الإرهاب من ظواهره وبواطنه في آن واحد في إطار الإجراءات المتكاملة والشاملة مع تركيز الجهود في اجتثاث جذور الإرهاب. وترى الصين ضرورة وجود أدلة دامغة وأهداف محددة قبل مكافحة الإرهاب والاستناد إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المتعارف عليها والتفعيل الكامل للدور الريادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن بهذا الصدد. وترفض الصين ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه وممارسة المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب، وإنما تدعو الصين إلى تضافر الجهود الدولية لإدانة ومكافحة أي عملية إرهابية بحزم وقوة بغض النظر إلى وقت ومكان حدوثها وأهدافها وأشكالها.

في إطار دعم ومشاركة الصين بقوة في التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، انضمت الصين إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل ووقعت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. لقد انضمت الصين إلى ١٠ اتفاقيات ووقعت اتفاقية من بين ١٢ اتفاقية دولية متعلقة

الضباط والجنود الصينيون والأجانب المشاركون في المناورات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب.



بمكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠٠١، وقعت الصين والدول الأعضاء الأخرى في منظمة شانغهاي للتعاون معاهدة شانغهاي حول مكافحة الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف.

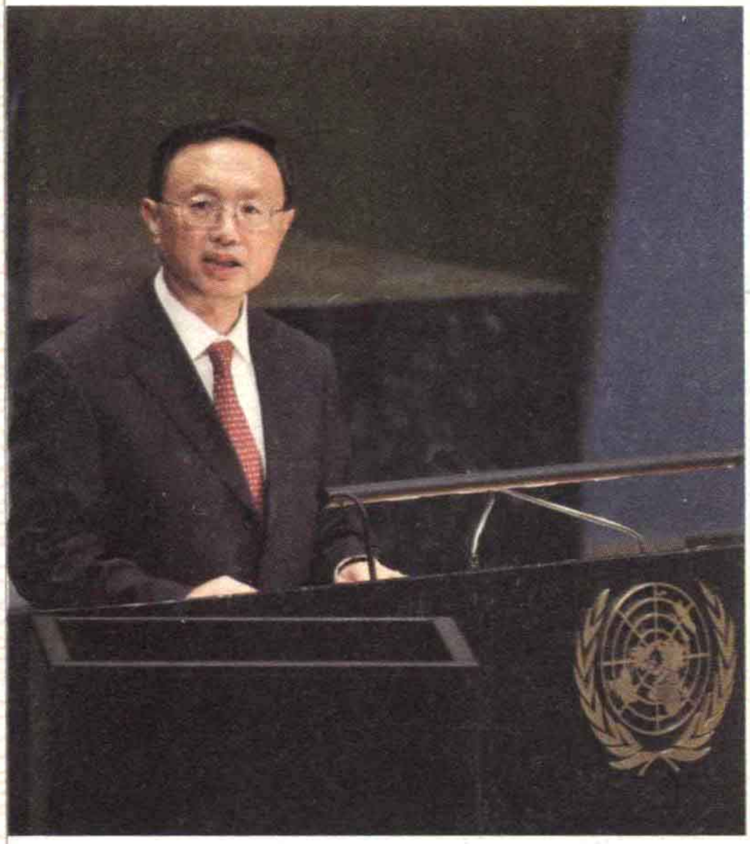
وعقدت الصين مشاورات حول مكافحة الإرهاب مع كل من الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وباكستان والهند وغيرها، وشاركت بصورة فعالة في أعمال لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وقامت الصين بالاتصال والتشاور مع أكثر من ٣٠ دولة في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيدين الثنائي والدولي. وتحت الجهود الصينية الإيجابية، أصدرت قمة شانغهاي لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بيانا بشأن مكافحة الإرهاب، وخرجت اجتماعات منظمة شانغهاي للتعاون على مستوى رؤساء الحكومات ووزراء الدفاع والمسؤولين عن الأمن وإنفاذ القانون ووزراء الخارجية ببيانات مشتركة حول مكافحة الإرهاب. وقدمت الصين دعما كبيرا لتأسيس المركز الإقليمي الدائم لمكافحة الإرهاب في إطار منظمة شانغهاي للتعاون وأقامت مناورات عسكرية مشتركة في إطار مكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء الأخرى مثل المناورات العسكرية مع قيرغيزستان في مجال مكافحة الإرهاب أكتوبر عام ٢٠٠٢ ومناورات مكافحة الإرهاب التي أقيمت في كازاخستان ومنطقة شينجيانغ الصينية أغسطس عام ٢٠٠٣ والتي تضم قوات الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان والتي تعد الأولى من نوعها في تاريخ منظمة شانغهاي للتعاون، بالإضافة إلى المناورات المشتركة «التعاون – ٢٠٠٧» في إطار مكافحة

الإرهاب التي أقيمت بمشاركة قوات الشرطة المسلحة الصينية وقوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية الروسية في سبتمبر عام ٢٠٠٧.

**المشاركة بصورة نشيطة في التعاون الدولي في سبيل التعامل مع التغير المناخي** بما أن تغير المناخ العالمي وتداعياته السلبية مشكلة تهم البشرية جمعاء، تتعامل الصين باهتمام بالغ مع التغير المناخي انطلاقا من إدراكها الكامل بخطورة وإلحاح هذه المشكلة. ووضعت الصين ثم أصدرت الخطة الوطنية للتعامل مع التغير المناخي عام ٢٠٠٧ التي تضم مجمل الأهداف المتوقع الوصول إليها بحلول عام ٢٠١٠، آخذة في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والحماية البيئية في البلاد.

تشارك الصين بقوة في عملية المجتمع الدولي في مواجهة التغير المناخي، دليل ذلك هو مشاركتها الفعالة ودعمها القوي للتعاون الدولي في مجال التغير المناخي على أساس مبدأ "المنفعة المتبادلة والفوز المشترك والجهود العملية والفعالة» ومبدأ «مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة». وأوضح قادة الصين موقفها من التعاون الدولي في مجال التغير المناخي خلال اتصالات ثنائية أو في مناسبات دولية مثل الحوار بين مجموعة الثمانية وقادة الدول النامية واجتماع منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وقمة شرق آسيا ومنتدى بوأو الآسيوي. كما تدعم الصين بقوة التحركات الدولية في مواجهة التغير المناخي.انضمت الصين إلى أكثر من ٥٠ اتفاقية دولية في مجال حماية البيئة في صدارتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ونفذت بصورة أمينة التزاماتها وفقا هذه الاتفاقيات.

وزير الخارجية يانغ جيتشي يلقي كلمة في الجلسة عن مسألة التكيف في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتغير المناخي سبتمبر عام ٢٠٠٧.



تجري الصين بحوثا مشتركة بصورة نشيطة مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث والدراسات في الدول الأخرى في مجال التعاطي مع التغير المناخي وتشارك بنشاط في برامج التعاون

العلمي الدولي بما فيه البرنامج العالمي للبحوث المناخية (WCRP) في إطار شراكة علوم نظام الأرض (ESSP) وبرنامج دارسة التفاعلات بين العمليات البيولوجية (IGBP) والبرنامج العالمي لرصد المناخ (GCOS) والنظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS) وتعمل على تعزيز تبادل وتقاسم المعلومات والموارد مع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية. وحتى يوليو عام ٢٠٠٨، لدى الصين ٢٤٤ مشروعا مسجلا في إطار آلية التنمية النظيفة للأمم المتحدة من شأنها تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ١١٣ مليون طن سنويا.

## رابعا، دفع الجهود في حل القضايا الإقليمية الساخنة

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهد الوضع الدولي انفراجا عاما، لكن القضايا الإقليمية الساخنة والنزاعات الإقليمية انفجرت بين حين وآخر مما ألحق أضرارا بالاستقرار الإقليمي، بينما أسفرت الكوارث الطبيعية مثل الزلزال والتسونامي عن تأثيرات خطيرة على بقاء وتنمية الإنسان.

تستعد الصين لتقديم مساعدات إنسانية للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية المدمرة لمساعدة شعوبها على تجاوز الصعوبات. في أعقاب تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤، قدمت الصين حكومة وشعبا مساعدات مخلصة في حينه لدعم جهود الإغاثة وإعادة الإعمار في الدول المنكوبة وذلك في أكبر مهمة إغاثة تنفذها الصين في الخارج منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

فيما يتعلق بجهود الصين في حل القضايا الإقليمية الساخنة، تلتزم الحكومة الصينية بمبادئ العلاقات الدولية وتدعم الحق والعدالة وتلعب دورا بناءا لدعم الجهود في إيجاد حل سليم للقضايا الإقليمية الساخنة.

**قضية الشرق الأوسط** قضية الشرق الأوسط هي عبارة عن النزاع الدائر بين الدول العربية (بما فيه فلسطين) وإسرائيل، الذي أدى إلى ثلاث حروب كبيرة منذ عام ١٩٤٧ وخلف قرابة مليون لاجئ فلسطيني. والنزاع العربي الإسرائيلي المتفاقم هو الأطول زمنا بين المشاكل الإقليمية الساخنة في العالم.

ظلت الصين تتعاطف مع معانات الشعب الفلسطيني وتدعم بقوة نضال الشعوب العربية والشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيهم المحتلة وحقوقهم الوطنية وحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وإقامة دولته المستقلة. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٨٨، اعترفت الصين




اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي والباسيفيكي المعني بقضية فلسطين يعقد في بكين ديسمبر عام ٢٠٠٣.

بدولة فلسطين وأقامت علاقات دبلوماسية معها. ومن ناحية أخرى، لا ترفض الصين الشعب الإسرائيلي، ولا توافق على فكرة القضاء على دولة إسرائيل.

لقد أثبت تاريخ وواقع الشرق الأوسط أن القوة عاجزة عن حل قضية الشرق الأوسط وكذلك لا تنفع المواجهة شيئا. وتدعم الصين عملية السلام في الشرق الأوسط. وعينت الصين مبعوثا خاصا في خطوة تضاف إلى خطواتها الأخرى للمساهمة بنصيبها في تحقيق تقدم مستمر في عملية السلام في الشرق الأوسط. وترى الصين أن قرارات الأمم المتحدة حول قضية الشرق الأوسط ومبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي تم تحديده في مؤتمر مدريد تشكل أساسا لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وهنا يكمن مفتاح كسر جمود المفاوضات في مدى جدية الأطراف المعنية في تنفيذ الاتفاقيات والتفاهمات الموقعة.

حول قضية القدس التي تعتبر الأصعب في قضية الشرق الأوسط، تدعو الصين الأطراف المعنية إلى حلها عبر المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعيدا عن أي عمل معاكس من جانب واحد.

**قضية أفغانستان** أفغانستان كجار قريب هي من أوائل الدول التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين. وتدعم الصين دائما القضية العادلة للشعب الأفغاني من أجل صيانة السيادة والاستقلال. وأفغانستان هي الجار الوحيد الذي ليس لديه أي مشكلة تاريخية مع الصين.

بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، باتت قضية أفغانستان في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي بعد انتقال مركز الثقل لحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب إلى أفغانستان. وتأمل الصين كبلد مجاور في أن تكون أفغانستان دولة يسودها السلام وتتعاون مع المجتمع الدولي وتعيش فيها مختلف القوميات في الإخاء والوئام. وترى الصين ضرورة أن يكون استقلال أفغانستان وسيادتها ووحدة أراضيها موضع الاحترام الكامل وأن يحل الشعب الأفغاني قضية أفغانستان نهائيا بنفسه. وتدعم الصين ممارسة الحكومة الأفغانية المؤقتة السلطة بصورة فعالة وتحث الأطراف الأفغانية على إعلاء مصلحة الوطن والسلام وحفظ السلم والاستقرار وتحريك عملية إعادة الإعمار. كما ترى الصين أن الحل السياسي لقضية أفغانستان لا يستغني عن دور الأمم المتحدة، وتدعم الصين جهود الأمم المتحدة في حلها بوسائل سلمية والدور القيادي والتنسيقي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إعادة إعمار البلاد.

تدعم الصين جهود حكومة أفغانستان وشعبها في حفظ الاستقرار وتطوير الاقتصاد وإعادة الإعمار في جو يسوده السلام. وقدمت الصين إلى أفغانستان مساعدات مادية ونقدية وقروضا ميسرة وشاركت المجتمع الدولي في بناء البنية التحتية مثل الطرق ومرافق الري والمستشفيات ضمن مساعيها الحثيثة لدعم عملية إعادة الإعمار وتأمين السلام والاستقرار في أفغانستان.

**قضية دارفور السودانية** في الستينات والسبعينات من القرن الـ٢٠، حدثت صراعات قبائلية



مراسم توقيع اتفاقية مساعدات الحكومة الصينية إلى الحكومة الأفغانية المؤقتة في بكين يناير عام ٢٠٠٢.

بين الرعاة والمزارعين على المياه والمراعي والأراضي في إقليم دارفور غربي السودان في ظل تدهور ظاهرة الجفاف والتصحر، وازداد الوضع الأمني في الإقليم سوءا حتى اندلعت اشتباكات كبيرة بين الحركات المسلحة المعارضة في دارفور والقوات الحكومية عام ٢٠٠٣، الأمر الذي بات قضية ساخنة تتصدر واجهة الاهتمام الدولي.

في المداخلات حول قضية دارفور في مجلس الأمن الدولي، تدعو الصين دائما إلى ضرورة احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه وحل هذه القضية بوسائل سياسية عبر الحوار والتشاور المتكافئ وترفض ممارسة الضغوط أو فرض العقوبات لأتفه الأسباب أو التلويح باستخدام القوة، وترى الصين ضرورة أن تعكس إجراءات مجلس الأمن الإرادة المشتركة لدى المجتمع الدولي وتستجيب للهموم المنطقية لدى السودان وتساهم في حل هذه القضية بصورة مناسبة ونهائية. وتناشد الصين المجتمع الدولي مساعدة السودان على تحسين الوضع الإنساني والأمني في إقليم دارفور وتقديم مساعدات لدعم التنمية وإعادة الإعمار وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الإقليم في أسرع وقت ممكن. حول مشاركة المجتمع الدولي في حل قضية دارفور، تؤكد الصين على أهمية التفعيل الكامل للآلية الثلاثية بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والحكومة السودانية باعتبارها القناة الرئيسية ودفع عملية حفظ السلام والعملية السياسية بصورة متوازنة في دارفور.

حرصا على الاستقرار والتنمية على مدى بعيد في السودان، قدمت الصين اقتراحات ونصائح بناءة للسودان وساعدت الجانب السوداني على تعزيز الاتصال والتنسيق مع الأطراف المعنية. كما



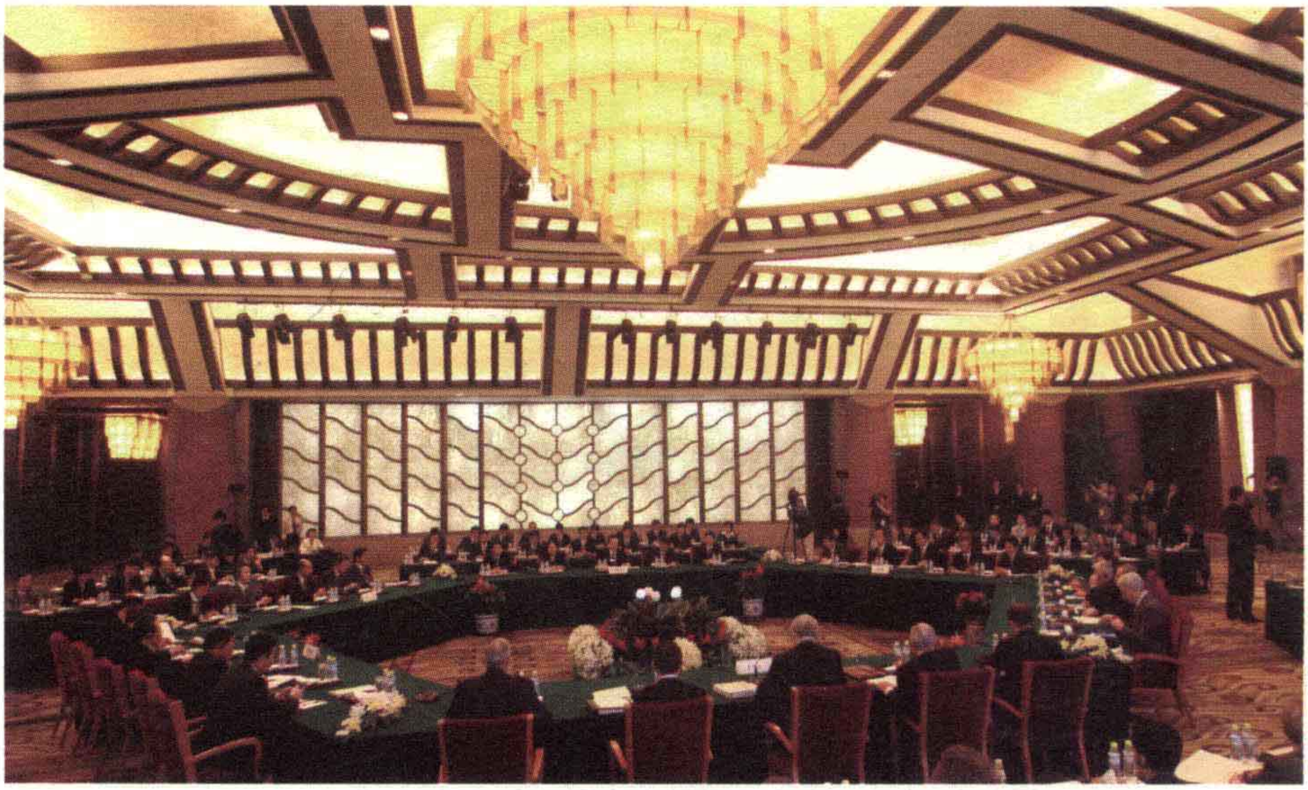
المجموعة الثانية من قوات حفظ السلام الصينية تتحرك من مطار شينتشنغ في مقاطعة خنان متوجهة إلى السودان يوم ١٦ يناير عام ٢٠٠٧.

استحدثت الحكومة الصينية ممثلا خاصا لقضية دارفور عام ٢٠٠٧ وقام الممثل الخاص بزيارات كثيرة إلى السودان والدول الأوروبية والإفريقية والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في إطار سعيه للإبقاء على الاتصال والتشاور المكثف مع الأطراف المعنية، واستغل المناسبات المختلفة لبذل جهود لدى كل الأطراف من أجل تجسير الخلافات وزيادة الثقة وتبديد الشكوك. كما نجحت الصين بالتعاون مع الأطراف المعنية في دفع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والحكومة السودانية إلى التوصل إلى اتفاق حول نشر العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في إقليم دارفور. في يوليو عام ٢٠٠٧، بذلت الصين التي كانت تتولى رئاسة مجلس الأمن آنذاك جهودا إيجابية في تمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ في خطوة تعد إنجازا مرحليا لجهود المجتمع الدولي في حل قضية دارفور. وأرسلت الصين تلبية لطلب الأمم المتحدة سرية الهندسة المتعددة الوظائف قوامها ٣١٥ جنديا للمشاركة في عملية حفظ السلام في دارفور، كما قدمت الصين دفعات عديدة من المساعدات الإنسانية إلى دارفور وشاركت بصورة نشيطة في عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في الإقليم.

**القضية النووية لشبه جزيرة كوريا** شهدت البيئة الأمنية الدولية تغيرات كبيرة بعد الحرب الباردة، بدأت بعض الدول تفكر في تطوير الأسلحة النووية انطلاقا من الدفاع عن النفس أو اعتبارات أخرى، بينما بات انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها في صلب اهتمام المجتمع الدولي، لعل خير مثال على ذلك هو القضية النووية لشبه جزيرة كوريا وملف إيران النووي.

ظلت القضية النووية لشبه جزيرة كوريا منذ ظهورها أوائل التسعينات من القرن الـ٢٠ محل انشغال العالم. إن الصين إذ تهتم اهتماما دائما بالملف الكوري النووي لتبذل جهودا دبلوماسية في المحافل الدولية من أجل حل هذا الملف. في ظل تصاعد القضية النووية الكورية عام ٢٠٠٣، نجحت الصين من خلال وساطتها الفعالة في استضافة المحادثات الثلاثية عام ٢٠٠٣ وثم المحادثات السداسية في بكين وتحقيق إنجازات مرحلية في المحادثات السداسية مثل وثيقة «الإجراءات الأولية لتنفيذ البيان المشترك» بفبراير عام ٢٠٠٧ ووثيقة «المرحلة الثانية من الإجراءات لتطبيق البيان المشترك» بأكتوبر عام ٢٠٠٧ اللتان تحددان هدف تحقيق خلو شبه جزيرة كوريا من الأسلحة النووية.

تعارض الصين دائما انتشار الأسلحة النووية وتدعو إلى إخلاء شبه جزيرة كوريا من الأسلحة النووية وتسعى إلى حفظ السلام والاستقرار الدائمين في شبه جزيرة كوريا. وأعربت



جانب من قاعة المحادثات السداسية (الصين وكوريا الديمقراطية والولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان وروسيا) للقضية النووية لشبه جزيرة كوريا في بكين. وتدعو الصين دائما إلى حل الصراعات الدولية والنزاعات الإقليمية عبر الحوار السلمي.

الصين عن رفضها للتجربتين النوويتين اللتين قامت بهما كوريا الديمقراطية أكتوبر عام ٢٠٠٦ ومايو عام ٢٠٠٩ بغض النظر إلى معارضة المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة بصورة خاصة أن الصين صوتت لصالح قرار مجلس الأمن رقم ١٨٧٤ بشأن التجربة النووية الكورية الديمقراطية بعد أن أصرت كوريا الديمقراطية على إجراء التجربة النووية الثانية وسط أصوات المعارضة الدولية وطالبت كوريا الديمقراطية بعدم اتخاذ أي عملية أخرى من شأنها أن تزيد الوضع سوءا. في الوقت نفسه، ترى الصين ضرورة احترام سيادة كوريا الديمقراطية ووحدة أراضيها وهمومها الأمنية المنطقية ومصالحها التنموية باعتبارها دولة ذات سيادة وعضوا في الأمم المتحدة وضرورة تمتع كوريا الديمقراطية مثل الدول المتعاقدة الأخرى بحق استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بعد عودتها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تدعو الصين إلى حل القضية النووية لشبه جزيرة كوريا بوسائل سلمية عبر الحوار والتشاور بما يصون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة ومنطقة شمال شرقي آسيا.

**ملف إيران النووي** صار ملف إيران النووي الذي يتشابه مع القضية النووية الكورية في بؤر اهتمامات المجتمع الدولي عام ٢٠٠٣. كانت وما زالت إيران تؤكد على أنها لها الحق في استغلال

الطاقة النووية لأغراض سلمية، لكنها تراجعت مرات عديدة عن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعليق تخصيب اليورانيوم. ومارس الغرب ضغوطا على البرنامج النووي الإيراني مما أدى إلى استمرار الشد والجذب مع إيران.

تدعم الصين دائما النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وتدعو الصين منذ ظهور الأزمة النووية الإيرانية إلى حل ملف إيران النووي سلميا بوسائل سياسية ودبلوماسية بما يصون السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وترى الصين أن إيران لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتشيد بتصريحات إيران المتعددة بعدم نيتها في تطوير الأسلحة النووية وتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترى الصين أن إيران كدولة متعاقدة على معاهدة عدم الانتشار في الوقت الذي تتمتع فيه بحق الاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب أن تفي بالتزاماتها الدولية وتعمل على حفظ النظام الدولي لمنع الانتشار. كما تأمل الصين في أن تعزز إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشاركت الصين بصورة إيجابية في مداخلات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن حول ملف إيران النووي، وحضر ممثلوها اجتماعات وزراء الخارجية والمدراء السياسيين لمجموعة الخمس زائد واحد واستضافت الصين اجتماع المدراء السياسيين لمجموعة الخمس زائد واحد حول الملف النووي الإيراني في شانغهاي إبريل عام ٢٠٠٨.

# الفصل الرابع تنفيذ الدبلوماسية الشاملة الأبعاد على أساس مبادئ التعايش السلمي



تعد المبادئ الخمسة للتعايش السلمي من أهم القواعد التي تحكم العلاقات الدولية ومفادها الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والمساواة والمنفعة المشتركة والتعايش السلمي. وتطوير العلاقات السلمية والودية مع جميع دول العالم على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي هو من أهم ركائز الدبلوماسية الصينية.

تلتزم الصين دائما بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتعمل على تطوير العلاقات مع الدول المختلفة. وتشهد علاقات الصين مع الدول المتقدمة استقرارا مستمرا بشكل عام على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتمر علاقات حسن الجوار والصداقة بين الصين وجيرانها بأفضل مرحلة منذ إقامة جمهورية الصين الشعبية، ويزداد التضامن والتعاون بين الصين والبلدان النامية الغفيرة قوة ومتانة. تعيش الصين اليوم في بيئة دولية ومحيط إقليمي يعد هو الأفضل منذ تأسيسها.

## أولا، تطورات المبادئ الخمسة للتعايش السلمي

إن رئيس مجلس الدولة شو إن لاي هو أول من طرح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وذلك أثناء لقائه مع الوفد الهندي أثناء زيارته في الصين في نهاية ديسمبر عام ١٩٥٣. وفي ذلك الحين، كانت المفاوضات بين الوفدين الحكوميين الصيني والهندي قد انطلقت حول العلاقات



رئيس مجلس الدولة شو إن لاي يؤكد مجددا على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في مؤتمر آسيا – إفريقيا في باندونغ في إندونيسيا إبريل عام ١٩٥٥.

بين البلدين في منطقة التبت الصينية. وقال رئيس مجلس الدولة شو إن لاي في حديثه مع الوفد الهندي: «لقد حددت الصين الجديدة بعيد ولادتها المبادئ التي تحكم علاقاتها مع الهند، ألا وهي الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والمساواة والمنفعة المشتركة والتعايش السلمي». وجدت هذه الرؤية موافقة الجانب الهندي وتم إدخالها على مقدمة الاتفاقية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند بشأن التجارة والاتصال بين منطقة التبت الصينية والهند.



رئيس مجلس الدولة شو إن لاي يقابل رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى كليمنت جيفروموفيتش فوروشيلوف في زيارته إلى الاتحاد السوفييتي. أكد رئيس مجلس الدولة شو إن لاي على أهمية الالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي في العلاقات بين الدول الاشتراكية أيضا أثناء جولة تشمل الاتحاد السوفييتي وبولندا وهنغاريا يناير عام ١٩٥٧.

حضر شو إن لاي مؤتمر آسيا – أفريقيا (أو بتسمية «مؤتمر باندونغ») الذي عقد في باندونغ بإندونيسيا إبريل عام ١٩٥٥ بمشاركة ٢٩ دولة. جاءت في البيان الختامي المبادئ العشرة للعلاقات الدولية امتدادا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وبعد ذلك، نجحت الصين في حل مشكلة الحدود التي خلفها التاريخ مع كل من ميانمار ونيبال ومنغوليا وباكستان وأفغانستان بالتوالي على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

في الفترة من نهاية عام ١٩٦٣ إلى ربيع عام ١٩٦٤، قام شو إن لاي بجولة خارجية تشمل ١٤ دولة في آسيا وإفريقيا وأوروبا، وأعلن أثنائها المبادئ الثمانية لمساعدات الصين الاقتصادية والفنية إلى الخارج التي تعد امتدادا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي إلى مجال التعاون الاقتصادي. كما يؤكد البيان المشترك الصيني الأمريكي الصادر أثناء زيارة الرئيس نيكسون إلى الصين عام ١٩٧٢ والبيان المشترك حول إقامة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة عام ١٩٧٨ واتفاقية السلام والصداقة الصينية اليابانية الموقعة عام ١٩٧٨ وغيرها من الوثائق الدولية كلها على استخدام المبادئ الخمسة للتعايش السلمي كمبادئ إرشادية في تطوير العلاقات الثنائية.

كانت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي مطروحة خصيصا لمعالجة العلاقات بين الصين والدول التي تختلف عنها من حيث النظام الاجتماعي. وأثبتت التجارب اللاحقة على الأرض على أن الدول ذات النظم الاجتماعية يمكنها تحقيق التعايش السلمي والصداقة والتعاون فيما بينها طالما تلتزم بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وحتى الدول ذات نفس النظام الاجتماعي قد تنزلق إلى

مواجهة حادة أو نزاعات إذا كانت بعيدة كل البعد عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. ونجاح العلاقات بين دولة ودولة أخرى مرهون بمدى التزامهما بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

كما جاء في القانون الأعلى والأسمى – الدستور الجديد الذي تم إقراره في الدورة الـ٥ للمجلس الوطني الـ٥ لنواب الشعب الصيني ديسمبر عام ١٩٨٢، "تلتزم الصين بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي القاضية بضرورة الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والمساواة والمنفعة المشتركة والتعايش السلمي وتعمل على تطوير العلاقات الدبلوماسية والتبادل الاقتصادي والثقافي مع جميع الدول».

الصين ليست مَنْ طرح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي فحسب، بل هي مَنْ نفذها أيضا. والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي واردة في البيانات حول إقامة العلاقات الدبلوماسية والوثائق الثنائية الهامة الأخرى الموقعة بين الصين و١٧١ دولة حتى الآن. تشهد علاقات الصين الخارجية نموا طيبا وشاملا نتيجة لجهودها في إقامة وتطوير العلاقات مع جميع الدول على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وعلى الصعيد الدولي، تدعو الصين إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يسوده السلام والاستقرار والعدالة والإنصاف على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

الندوة الدولية حول المبادئ الخمسة للتعايش السلمي تعقد في بكين بمشاركة أكثر من ١٠٠ شخصية سياسية وخبير كبير من ١٣ بلدا في خمس قارات بمناسبة الذكرى الـ٥٠ للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي يونيو عام ٢٠٠٤.



## ثانيا، الحفاظ على نمو مستقر ومستمر للعلاقات مع الدول المتقدمة

تكمن أهمية الدبلوماسية في كونها وسيلة هامة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وحماية المصلحة الوطنية لدولة ما. وتختلف أولويات المصلحة الوطنية بأبعادها المتعددة من مرحلة إلى مرحلة أخرى وتتغير مع تغير الظروف الداخلية والخارجية. في العقود الثلاثة الأولى منذ إقامة جمهورية الصين الشعبية، وضعت الصين نصب أعينها صيانة سيادتها ووحدة أراضيها وأمنها. مع تصدر الاقتصاد سلم الأولويات الداخلية منذ الثمانينات في القرن الـ٢٠، باتت المصلحة الوطنية الصينية تتجلى في تدعيم التنمية الاقتصادية وزيادة القوة الوطنية الشاملة وتحسين مستوى وجودة معيشة الشعب. وتجاوبا مع ذلك، تنصب أولويات الدبلوماسية الصينية في تهيئة بيئة دولية ومحيط إقليمي يسوده السلام الدائم والظروف المواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الصين.

يكتسي الحفاظ على استقرار العلاقات بين الصين والدول المتقدمة أهمية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية. بهدف الحفاظ على نمو مستمر للاقتصاد الصيني، لا بد من الأخذ في الاعتبار أن الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان هي من أهم الشركاء التجاريين للصين. وحسب الإحصائيات الصينية، تشكل التجارة مع الدول الثلاث ما يزيد من ٤٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية للصين وتمثل استثمارات الدول الثلاث ربع إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين. كما تعد البلدان المتقدمة مصدرا رئيسيا لواردات التكنولوجيا ومقصدا هاما للطلاب الصينيين لمتابعة الدراسة. والحفاظ على استقرار العلاقات مع الدول المتقدمة هو سبب من أسباب قصة النجاح للسياسة الخارجية الصينية منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح، وإنما هو شرط لضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية في الصين.

وعلى الصعيدين السياسي والأمني، تختلف الصين عن الدول المتقدمة من حيث النظام السياسي والقيم ونمط الحياة. وكثير من المشاكل السياسية والأمنية التي تواجه الصين ترتبط بدرجة أو أخرى بالبلدان المتقدمة. والعلاقات بين الصين والدول المتقدمة يمكن أن تؤثر على علاقات الصين مع الدول الأخرى وبالتالي تلقي بثقلها على مساعي الصين في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. لذلك، تعلق الحكومة الصينية أهمية على العلاقات مع البلدان المتقدمة.

**الحفاظ على النمو المستقر والصحي للعلاقات الصينية الأمريكية** تحتل العلاقات الصينية الأمريكية مركز الصدارة في سلم علاقات الصين مع الدول الغربية الكبرى. نظرا لكون



الرئيس ماو تسيدونغ ورئيس مجلس الدولة شو إن لاي يتحدثان مع الرئيس ريتشارد نيكسون والدكتور هنري كيسنجر خلال زيارة الرئيس نيكسون إلى الصين فبراير عام ١٩٧٢.

الصين أكبر دولة نامية والولايات المتحدة أكبر دولة متقدمة، فالعلاقات هي في غاية الأهمية ليس للبلدين فقط بل للعالم ككل. على مدى السنوات الـ٦٠ الماضية، شهدت العلاقات الصينية الأمريكية مدا وجذرا وتأرجحت بين المواجهة والاحتكاك والتعاون والتنسيق حتى أصبحت اليوم علاقات بالغة الترابط مع ازدياد الاتصال والتواصل بين الجانبين.

من الممكن تقسيم تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية على مدى السنوات الـ٦٠ الماضية إلى ثلاث مراحل ومدة كل منها ٢٠ عاما. العشرون عاما الأولى منذ إقامة جمهورية الصين الشعبية تهيمن عليها المواجهة والمجابهة والنزاعات بين البلدين. ورفضت الولايات المتحدة الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية ونفذت سياسة من شأنها عزل الصين سياسيا وفرض العقوبة على الصين اقتصاديا واحتواء الصين عسكريا. كان ليس بوسع حكومة الصين الحديثة الولادة إلا أن تخوض في النضال والكفاح ضد الولايات المتحدة لغرض الدفاع عن سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها.

العشرون عاما الثانية عنوانها تعاون الصين والولايات المتحدة استراتيجيا. وشهد ميزان القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تغييرا في أواخر الستينات من القرن الـ٢٠ مما أدى إلى تغيير معادلة القوى الدولية وأسهم في إحداث انفراج في العلاقات بين الصين والولايات



المتحدة. وزار الرئيس نيكسون الصين عام ١٩٧٢، حيث أصدر البلدان بيان شانغهاي مما مهد الطريق نحو تطبيع العلاقات الصينية الأمريكية وفتح الباب للتعاون الاستراتيجي بين البلدين. مع إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة عام ١٩٧٩، انتقلت العلاقات بين البلدين إلى مستوى جديد ودخل التعاون الاستراتيجي والاقتصادي والتجاري والتعليمي والثقافي إلى مرحلة جديدة.

بعد الحرب الباردة، دخلت العلاقات الصينية الأمريكية إلى العشرين عاما من الاضطراب والجهود الرامية إلى تعديلها والتكيف المتبادل بين الجانبين. وفرضت الولايات المتحدة ما يسمى بـ "عقوبات" على الصين عام ١٩٨٩، مما فتح مرحلة من الاضطراب والصعاب للعلاقات الصينية الأمريكية. وباعت الحكومة الأمريكية مقاتلات قيمتها ٦ مليار دولار إلى تايوان عام ١٩٩٢ في خطوة تتعارض مع تعهداتها بشأن مبيعات الأسلحة إلى تايوان. وأدارت الحكومة الأمريكية ظهرها لوعودها مجددا وسمحت لزعيم منطقة تايوان والانفصالي الساعي إلى "استقلال تايوان" لي دنغهوي بزيارة الولايات المتحدة عام ١٩٩٥. وأغارت قوات حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة سفارة الصين لدى يوغوسلافيا أثناء تدخلها في شؤون يوغوسلافيا السابق عام ١٩٩٩.



الرئيس دنغ شياوبينغ في مراسم الترحيب التي أقامها الرئيس جيمي كارتر في البيت الأبيض خلال زيارته إلى الولايات المتحدة يناير عام ١٩٧٩. وهذه أول زيارة لرئيس صيني إلى الولايات المتحدة بعد إقامة جمهورية الصين الشعبية.

وكثفت الولايات المتحدة طلعات التجسس فوق الصين مما أدى إلى اصطدام طائرة التجسس الأمريكية بمقاتلة صينية وتحطم المقاتلة وسقوط طيارها عام ٢٠٠١. وتعرضت العلاقات الصينية الأمريكية لنكسات متكررة نتيجة للاستيلاءات الأمريكية على سيادة الصين التي أثارت موجات غضب شديد واحتجاج قوي لدى الصين حكومة وشعبا.

في ظل الظروف الجديدة، تزداد المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة رغم وجود الخلافات بينهما وتتجاوز المصالح الخلافات بكثير. تتمثل المصالح المشتركة الواسعة بين البلدين في حفظ السلام الدولي وحل القضايا الدولية والإقليمية مثل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضية النووية لشبه جزيرة كوريا وملف إيران النووي ومحاربة الجريمة العابرة للحدود ومواجهة التغير المناخي والإغاثة في الكوارث الطبيعية ومنع انتشار الأمراض المعدية والوبائية وغيرها. وبات تعزيز التنسيق والتعاون بشأن هذه القضايا ركيزة استراتيجية جديدة للعلاقات الثنائية بين البلدين.

وأصبحت العلاقات الاقتصادية والتجارية المتسارعة محركا جديدا للعلاقات بين البلدين. كان حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢,٤ مليار دولار فقط عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٩ وارتفع إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وأصبح كل من البلدين ثاني أكبر شريك تجاري للآخر. بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والتجاري، يزداد الاتصال الرفيع



الرئيس جيانغ زيمين والرئيس بيل كلينتون في إحدى الفعاليات أثناء زيارة الرئيس جيانغ زيمين إلى الولايات المتحدة في الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٩٧.

المستوى والحوار والتواصل على كافة المستويات، وتم إقامة أكثر من ٦٠ آلية حوار أو تعاون تغطي كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والثقافية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية، والأهم من ذلك هو أن العلاقات بين البلدين لم تعد تقتصر على علاقات بين دولتين أو حكومتين وإنما تمتد الآن إلى علاقات بين مجتمعين. كان التواصل الشعبي بين البلدين شبه معدوم في حين بدأ التبادل الدبلوماسي. الآن، تنشط حركة تبادل الأفراد بين الجانبين حتى تصل ٢٫١ مليون نسمة كل عام، وبعبارة أخرى، يتنقل أكثر من ٥ آلاف نسمة بين جانبي المحيط الهادئ كل يوم. كما أقام الجانبان علاقات التوأمة بين ٣٥ زوجة من المقاطعات والولايات و١٤٥ زوجة من المدن في البلدين. وتزداد العلاقات الصينية الأمريكية ترابطا بفضل روابط التواصل المختلفة بين البلدين.

تزداد الخلافات بين البلدين بلا محالة مع تنامي العلاقات بينهما، وتبقى قضية تايوان أكثرها حساسية وأهمية. وأصرت الولايات المتحدة على بيع أسلحة إلى تايوان متجاهلةً معارضة الصين، الأمر الذي من شأنه رفع مستوى العلاقات الجوهرية مع تايوان والتطاول على سيادة الصين والتدخل في شؤون الصين الداخلية والمساس بالمصلحة المحورية للصين. كما استغلت الولايات المتحدة المسائل المتعلقة بمنطقة التبت الصينية ومسألة حقوق الإنسان والمسائل الدينية وغيرها للتدخل في الشؤون الداخلية للصين، الأمر الذي ألقى بظلاله على مجمل التعاون الصيني الأمريكي.




لقاء بين الرئيس هو جينتاو والرئيس جورج بوش على هامش الحوار بين مجموعة الثمانية وقادة الدول النامية في هوكايدو في اليابان يوليو عام ٢٠٠٨.



أول لقاء بين الرئيس هو جينتاو والرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما على هامش القمة المالية الثانية لمجموعة الـ٢٠ في لندن إبريل عام ٢٠٠٩.

وتعارض الحكومة الصينية ذلك معارضة قاطعة.

تعلق الصين أهمية على العلاقات مع الولايات المتحدة وتأمل أن تتطور العلاقات بين البلدين بصورة مستقرة على أساس المبادئ المنصوص عليها في البيانات المشتركة الصينية الأمريكية الثلاثة. ومما يبعث على الارتياح أن الرئيس هو جينتاو والرئيس أوباما في لقائهما الأول على هامش القمة المالية لمجموعة العشرين في لندن إبريل عام ٢٠٠٩ اتفقا على العمل سويا على

بناء «علاقات صينية أمريكية إيجابية وتعاونية وشاملة في القرن الـ٢١». وفي إطارها، اتفق الجانبان على إقامة آلية الحوار الاستراتيجي والاقتصادي التي أصبحت منبرا هاما لتوسيع التوافق وتجسير الخلافات وتعزيز الثقة المتبادلة وتفعيل التعاون ومواصلة دفع العلاقات بين البلدين باتجاه إيجابي وتعاوني وشامل.

**تعميق العلاقات الصينية الأوروبية** الصين هي أكبر دولة نامية في العالم، بينما أن أوروبا لها أكبر عدد من الدول المتقدمة والاتحاد الأوروبي هو أكبر تكتل اقتصادي وسياسي متكون من الدول المتقدمة. وظل تطوير العلاقات مع أوروبا سياسة ثابتة للصين نظرا لكونها من أهم العلاقات الثنائية للصين.

كنتيجة للنظام الدولي في الحرب الباردة، فرنسا هي الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين في الخمسينات والستينات من القرن الـ٢٠ وذلك تحديدا في عام ١٩٦٤. والباقية لم تقم علاقات دبلوماسية مع الصين إلا بعد انفراج الوضع الدولي في السبعينات. وبعد ذلك، أقامت الصين علاقات رسمية مع الاتحاد الأوروبي (كان باسم المؤسسة الاقتصادية) عام ١٩٧٥. حتى الآن، لدى الصين علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأوروبية باستثناء الفاتيكان.

قامت الصين بتعديل سياستها الخارجية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، حيث دعت إلى ضرورة عدم استخدام مدى تطابق النظام الاجتماعي والقيم الأيدلوجية بين الصين ودولة ما كمقياس لقياس مدى حميمية العلاقات بينهما، مما فتح الباب لتطوير العلاقات مع أوروبا الغربية وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا وغيرها من الدول الغربية المتقدمة التي تتكامل مع الصين اقتصاديا رغم أنها تختلف عن الصين من حيث النظام الاجتماعي. وتمت زيارات متبادلة مكثفة بين قادة الصين وهذه الدول، وجرى التعاون المتنوع الأشكال والواسع النطاق في المجالات الاقتصادية، وازداد التبادل التجاري بسرعة. وفي هذه الأجواء، تمكنت الصين عبر التشاور الودي من التوصل إلى اتفاقية مع كل من بريطانيا و البرتغال من شأنها تحديد المبادئ الأساسية في استعادة الصين سيادتها على هونغ كونغ وماكاو.

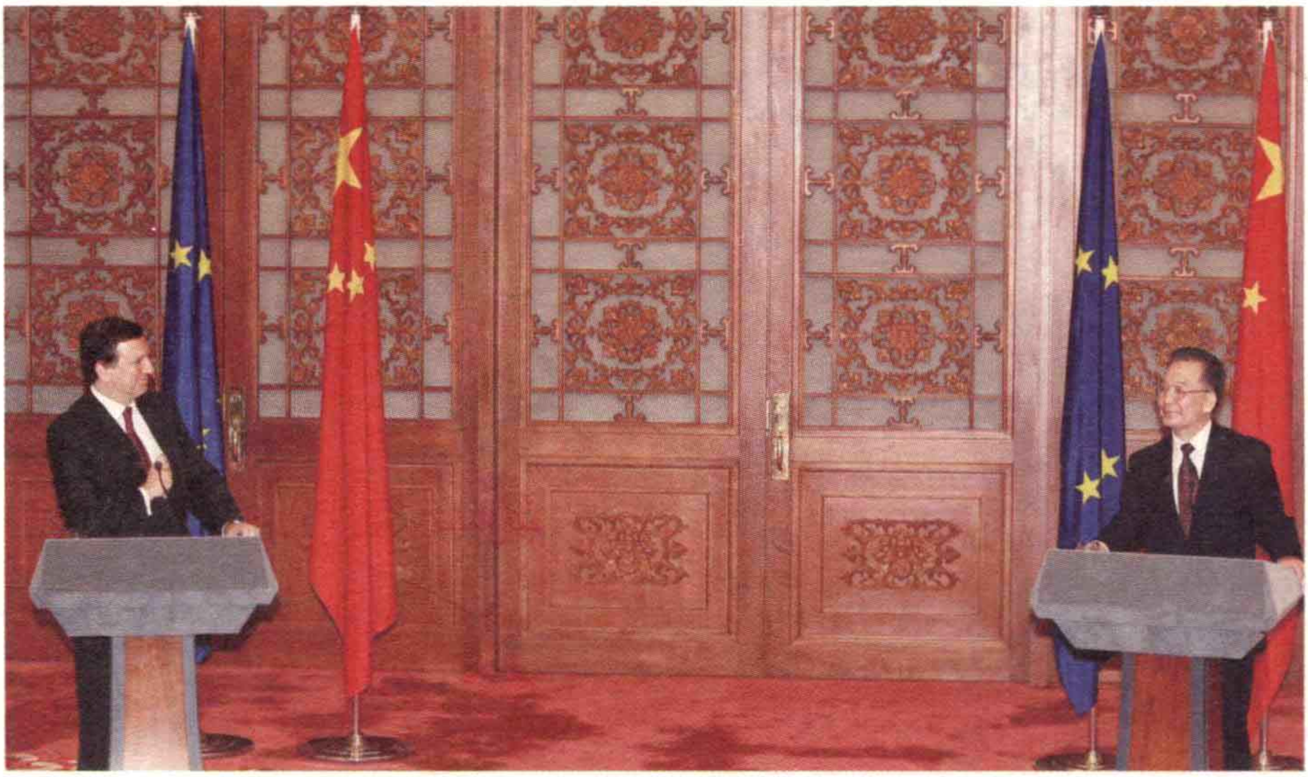
في عام ١٩٨٩، تعثرت العلاقات الصينية الأوروبية لبعض الوقت، لكن سرعان ما بدأت تتعافى من النصف الثاني من عام ١٩٩٠. وزار رئيس الوزراء البريطاني ثم رئيس الوزراء الإيطالي الصين عام ١٩٩١. وقام الرئيس جيانغ زيمين بزيادة الدولة إلى فرنسا عام ١٩٩٤ وطرح المبادئ

لتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية الغربية. وفي العام نفسه، ألغى الاتحاد الأوروبي العقوبات المفروضة على الصين باستثناء التي تتعلق بمبيعات الأسلحة، ووقع الجانبان اتفاقية بشأن الحوار السياسي، وعادت العلاقات الصينية الأوروبية إلى طبيعتها. وبعد ذلك، شهدت العلاقات بين الصين وأوروبا تطورا سريعا، واتفق الجانبان على آلية القمة السنوية عام ١٩٩٨، وقررا إقامة الشراكة الشاملة بينهما عام ٢٠٠١ وثم رفعاها إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام ٢٠٠٣. وحتى الآن، تم إقامة أكثر من ٥٠ آلية تشاور وحوار بين الجانبين على المستويات كافة في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والطاقوية والبيئية والخ.

تكتسي العلاقات الصينية الأوروبية منذ بدايتها أهمية استراتيجية دولية. وتهتم الصين بدور وتأثير الاتحاد الأوروبي في الشؤون الإقليمية والدولية وترحب بدور بناء للاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية. وتدعم الصين دائما جهود البلدان الأوروبية في عملية التكامل سواء في أيام نضال الصين من أجل رفض الهيمنة الدولية وحفظ السلام الدولي في الماضي أم في مرحلة جهود الصين في تكريس تعددية الأطراف ودمقرطة السياسة الدولية. في أكتوبر عام ٢٠٠٣، أصدرت الصين ورقة سياسة الصين تجاه الاتحاد الأوروبي التي توضح مكانة الاتحاد الأوروبي في علاقات الصين الخارجية وتبين عزيمة الصين في تطوير الشراكة الشاملة المستقرة والبعيدة المدى مع الاتحاد الأوروبي. كما تطرح هذه الوثيقة أهداف سياسة الصين تجاه الاتحاد الأوروبي وترسم سبلا تفصيلية لتعزيز التعاون الصيني الأوروبي في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية



الدورة السادسة للمباحثات بين قادة الصين والاتحاد الأوروبي تعقد في بكين أكتوبر عام ٢٠٠٣ بمشاركة رئيس مجلس الدولة ون جياباو ورئيس الوزراء الإيطالي رئيس المجلس الأوروبي سيلفيو بيرلوسكوني ورئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي.



رئيس مجلس الدولة ون جياباو ورئيس المفوضية الأوروبية الزائر جوزيه مانويل باروسو يقابلان الصحفيين الصينيين والأجانب بعد المباحثات في بكين إبريل عام ٢٠٠٨.

والتكنولوجية والثقافية والصحية والاجتماعية والقضائية والإدارية والعسكرية.

يهتم الاتحاد الأوروبي من جانبه بتطوير العلاقات مع الصين ويرحب بانفتاح الصين وتنميتها ويدعم مضي الصين قدما في طريق التنمية السلمية. وأقرت المفوضية الأوروبية في عام ١٩٩٥ «السياسة البعيدة المدى حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين» التي تؤسس إطارا سياسيا لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الصين وتليها وثائق سياسية أخرى لتوضيح مبادئ وأهداف وخطط سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين ومن بينها «استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة حول التعاون مع الصين» (عام ١٩٩٦) و«بناء شراكة شاملة مع الصين» (عام ١٩٩٨) و«استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الصين: مدى تنفيذ وثيقة عام ١٩٩٨ والخطوات الفعالة الإضافية لتعزيز سياسة الاتحاد الأوروبي في المستقبل» (عام ٢٠٠١) و«شراكة متزايدة النضوج: المصلحة المشتركة والتحديات أمام الاتحاد الأوروبي والصين» (عام ٢٠٠٣).

تمهد العلاقات السياسية الطيبة بين الصين والاتحاد الأوروبي الطريق لمزيد من التطور للعلاقات الاقتصادية. وأصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين بعد توسيعه شرقا عام ٢٠٠٤. وبلغت التجارة الصينية الأوروبية ٤٢٥,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨. والاتحاد الأوروبي ليس فقط أكبر شريك تجاري للصين بل هو أكبر سوق لصادرات الصين وأكبر مصدر لواردات الصين

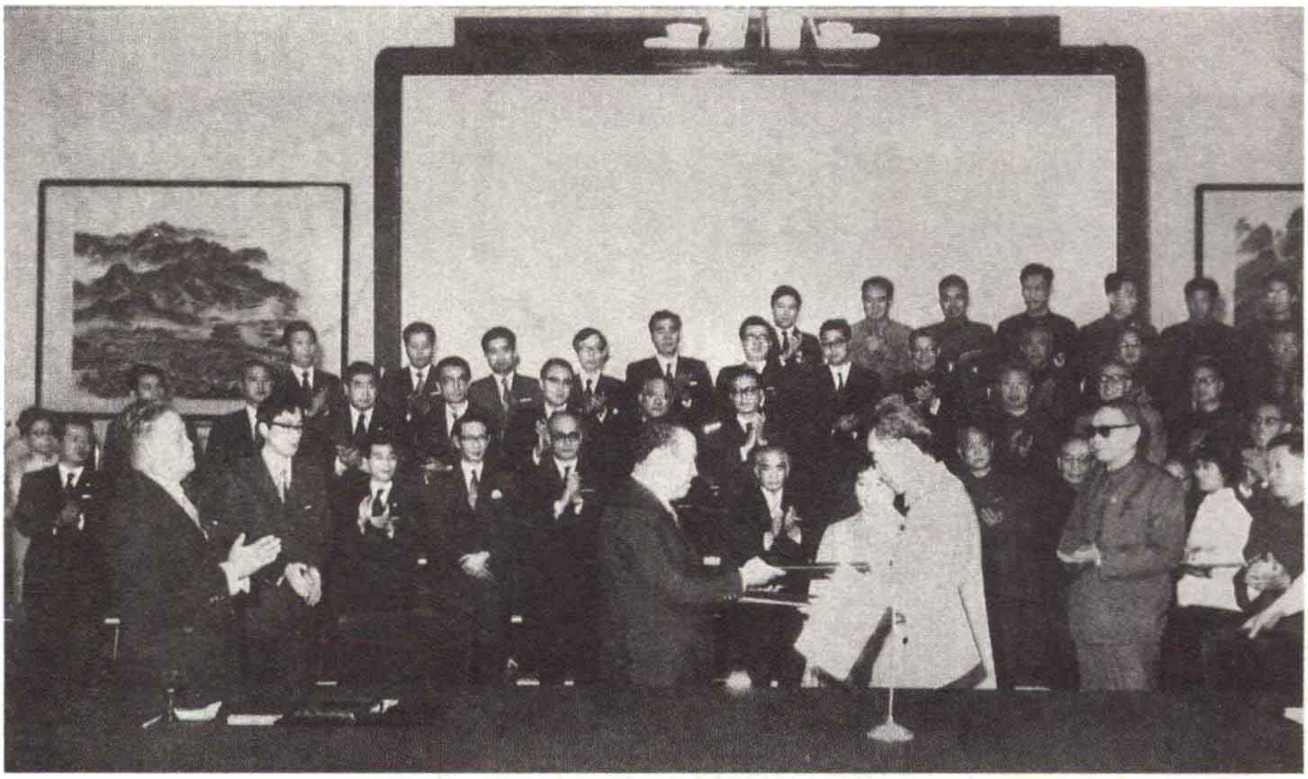
التكنولوجية ورابع أكبر مصدر للاستثمارات للصين. ومعظم الشركات الكبرى في البلدان الأوروبية لديها استثمارات في الصين.

لا يعني تطور العلاقات الصينية الأوروبية أنها لا تخلو من الصعوبات، وأبرزها هي التي تتعلق بسيادة الصين ووحدة ترابها وتلحق أكبر ضرر بالعلاقات بين الجانبين. على سبيل المثال، إصرار حكومة هولندا على بيع الغواصات إلى تايوان بغض النظر إلى معارضة الصين عام ١٩٨٢ أدى إلى تخفيض مستوى العلاقات الصينية الهولندية. وأحدث بيع فرنسا مقاتلات ميراج إلى تايوان عام ١٩٩٢ نكسة للعلاقات الصينية الفرنسية. في عام ٢٠٠٨، حدثت تشويشات في مسيرة تناقل شعلة أولمبياد بكين في أوروبا وخاصة في محطة باريس، وثم أصر الرئيس الفرنسي على مقابلة الدالاي لاما الذي يسعى إلى فصل التبت عن أراضي الصين، مما أدى إلى تراجع في العلاقات الصينية الفرنسية وبالتي أثر سلبا على العلاقات الصينية الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، تحدث احتكاكات اقتصادية بين الجانبين أحيانا مع تنامي العلاقات الصينية الأوروبية.

مع ذلك، لا يوجد تضارب للمصالح الحيوية بين الجانبين. لا تتطلب الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي تطابق الآراء بين الجانبين في كل قضية، بل تستدعي جهود الجانبين لتقليص الخلافات وزيادة الثقة المتبادلة وتوسيع التعاون وفقا لمبدأ «إبقاء القواسم المشتركة وترك الخلافات جانبا». والصين على استعداد لمواصلة تطوير وإثراء الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الاتحاد الأوروبي على أساس الاحترام المتبادل للمصالح المحورية لدى الجانبين والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

**تطوير الصداقة الصينية اليابانية جيلا بعد جيل** إن الصين واليابان جارتان لا تفصلهما إلا شريط ضيق من المياه ويربطهما التواصل الودي التاريخي. قبل قيام جمهورية الصين الشعبية، شنت قوى النزعة العسكرية اليابانية حربا عدوانية على الصين مما جلب معاناة كارثية على الشعب الصيني. وصف رئيس مجلس الدولة شو إن لاي هذه الحقبة من التاريخ المؤلم بـ«ألفي عام من الصداقة وخمسين عاما من المواجهة»، كما طرح مبدأ «الاتعاظ بدروس التاريخ والتوجه نحو المستقبل» لتطوير العلاقات بين البلدين.

على ضوء تغيرات النظام الدولي في بداية السبعينات من القرن الماضي، وضعت الصين واليابان حدا للوضع غير الطبيعي للعلاقات بينهما وأقامتا علاقات دبلوماسية عام ١٩٧٢. بموجب البيان المشترك الصيني الياباني بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين، وقع الجانبان معاهدة السلام



رئيس مجلس الدولة شو إن لاي ورئيس الوزراء الياباني كاكويه تاناكا يتبادلان نسخ البيان المشترك الصيني الياباني الذي تم توقيعه في بكين سبتمبر عام ١٩٧٢ إيذانا بتطبيع العلاقات بين البلدين.

والصداقة الصينية اليابانية عام ١٩٧٨ التي من شأنها تطوير العلاقات الشاملة بين البلدين على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وإرساء الأسس السياسية لعلاقات حسن الجوار والصداقة بينهما.

منذ الثمانينات من القرن الماضي، حققت العلاقات الصينية اليابانية تقدما كبيرا، وجرت زيارات رفيعة المستوى بصورة مكثفة بين البلدين، وتم إقامة آليات التعاون الثنائي على مستويات متعددة مثل الاجتماع المشترك لأعضاء الحكومتين ولجنة القرن الـ٢١ للصداقة الصينية اليابانية المتكونة من أعضاء من الفئات العمرية الشابة والمتوسطة والمتقدمة والمشاورات الدورية بين وزارتي الخارجية والتشاور الأمني والخ.

وفرت العلاقات السياسية الطيبة بين الصين واليابان ظروفا مواتية للتعاون في الاقتصاد والتجارة والمجالات الأخرى. أعلنت الحكومة الصينية في البيان المشترك الصيني الياباني التخلي عن مطالبة دولة اليابان بدفع تعويضات الحرب، حرصا على الصداقة بين الشعبين. وبين عام ١٩٧٩ وعام ٢٠٠٠، قدمت اليابان إلى الحكومة الصينية ٤ دفعات من القروض بقيمة ٢,٦٥ ترليون ين ياباني. وبلغ التبادل التجاري بين البلدين ٢٦٦,٧٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨. وتعد اليابان ثالث أكبر شريك تجاري وثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي للصين، بينما تعد الصين أكبر شريك تجاري

لليابان. وجلبت الصين بنموها الاقتصادي المتسارع فرصة سانحة لليابان وتمثل الصين قوة خارجية دافعة لجهود اليابان في التخلص من الركود الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي مستمر.

تعُزف ألحان الصداقة والتعاون في العلاقات الصينية العربية يتخللها بعض الضجيج وأبرزها هو فهم وموقف الحكومة اليابانية من تاريخ العدوان الياباني. في البيان المشترك الصيني الياباني الذي يعد إطارا لتطبيع العلاقات بين البلدين، يؤكد الجانب الياباني على أنه «يدرك بألم مسؤوليته عن الأضرار الجسيمة التي ألحقتها دولة اليابان بالشعب الصيني في الحرب ويراجع الذات بندامة عميقة». لكن الحكومة اليابانية منذ الثمانينات من القرن الماضي قامت بـ«مراجعة وتعديل» الكتب المدرسية مرات كثيرة لتحريف وقائع التاريخ وتجميل العدوان، مما أثار احتجاجا من الصين ودول الجوار الآسيوية الأخرى. في عام ١٩٨٥، قام رئيس الوزراء الياباني بصفته مسؤولا حكوميا بزيارة لمعبد ياسوكوني الذي يكرس أرواح ١٤ مجرمي الحرب بالدرجة الأولى في الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي قوبل بموجات احتجاجات الصين وغيرها من الدول الآسيوية، وتوقف القادة اليابانيون بعد ذلك عن زيارة معبد ياسوكوني. ولكن في مطلع القرن الـ٢١، زار الزعيم الياباني بصفته رئيس الوزراء معبد ياسوكوني ضاربا عرض الحائط بأصوات معارضة الشعب الصيني والشعوب الآسيوية، مما أدى إلى انقطاع الزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين في فترة زمنية وحالة ما يسمى بـ«الفتور سياسيا والحرارة اقتصاديا» في العلاقات بين البلدين.

ثانيا، تعد قضية تايوان عاملا مؤثرا للعلاقات بين الصين واليابان. فرضت اليابان حكما

مراسم التوقيع لاتفاقية السلام والصداقة الصينية اليابانية في بكين أغسطس عام ١٩٧٨.





رئيس مجلس الدولة ون جياباو يقيم مراسم الترحيب على شرف رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا في قاعة الشعب الكبرى في بكين أثناء زيارته إلى الصين يوم ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠٧.

استعماريا دام ٥٠ عاما على تايوان في التاريخ وأعادت تايوان إلى الصين وفقا للاتفاقيات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. كما ينص البيان المشترك الصيني الياباني على أن «جمهورية الصين الشعبية تؤكد مجددا على أن تايوان هي جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية الصين الشعبية، وتتفهم وتحترم حكومة دولة اليابان بصورة كاملة هذا الموقف للحكومة الصينية وتلتزم بثبات بموقفها المنصوص عليه في المادة الثامنة في بلاغ بوتسدام». لكن بعض الساسة اليابانيين ما زالوا واهمين بشأن تايوان ويحاولون التدخل في قضية تايوان. وتؤكد الحكومة الصينية بشكل واضح لا لبس فيه أن الصين لا تعارض قيام اليابان بالاتصالات غير الرسمية مع تايوان، لكنها تعارض أي اتصالات رسمية بأي شكل من الأشكال أو أي إجراءات من شأنها خلق «صينين اثنتين» أو «صين واحدة وتايوان واحدة» بأي شكل من الأشكال.

منذ أكتوبر عام ٢٠٠٦، توقف القادة اليابانيون الجدد عن زيارة معبد ياسوكوني بصفة رسمية آخذين في الاعتبار حساسية الشعب الصيني والشعوب الآسيوية الأخرى للعدوان الياباني، مما أزال العقبة أمام العلاقات الصينية اليابانية. بعد مرحلة «التجلد» في العلاقات بين البلدين، قام رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي بـ«زيارة كسر الجليد» إلى الصين عام ٢٠٠٦. وقام رئيس مجلس الدولة الصيني ون جياباو بـ «زيارة إذابة الجليد» إلى اليابان في إبريل عام ٢٠٠٧، حيث



إمبراطور اليابان اكيهيتو يقيم مراسم الترحيب على شرف الرئيس هو جينتاو في القصر الإمبراطوري أثناء زيارته إلى اليابان يوم ٧ مايو عام ٢٠٠٨.

أصدر البلدان البيان الصحفي المشترك الصيني الياباني الذي يؤكد على اعتزامهما على العمل على بناء «علاقات المنفعة المتبادلة القائمة على المصلحة الاستراتيجية المشتركة» مما مهد الطريق لعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها تدريجيا. وتعد زيارة «باكورة الربيع» التي قام بها ياسو فوكودا إلى الصين في ديسمبر عام ٢٠٠٧ وزيارة «ربيع دافئ» التي قام بها الرئيس هو جينتاو إلى اليابان في مايو عام ٢٠٠٨ مؤشرا إلى عودة العلاقات الصينية اليابانية إلى طبيعتها.

والصداقة بين الصين واليابان هي نعمة والعداء نقمة للشعبين. إن الصين إذ تعتبر اليابان شريكا هاما في تحقيق السلام والتنمية على أساس المنفقة المتبادلة والكسب المشترك، لتستعد لتطوير العلاقات الصينية اليابانية القائمة على التعايش السلمي والصداقة المتوارثة جيلا بعد جيل والتعاون المتبادل المنفعة والتنمية المشتركة وفقا للمبادئ الواردة في البيان المشترك الصيني الياباني والوثائق الأخرى التي تحكم العلاقات بين البلدين.

## ثالثا، تعزيز الصداقة وحسن الجوار مع الدور المجاورة

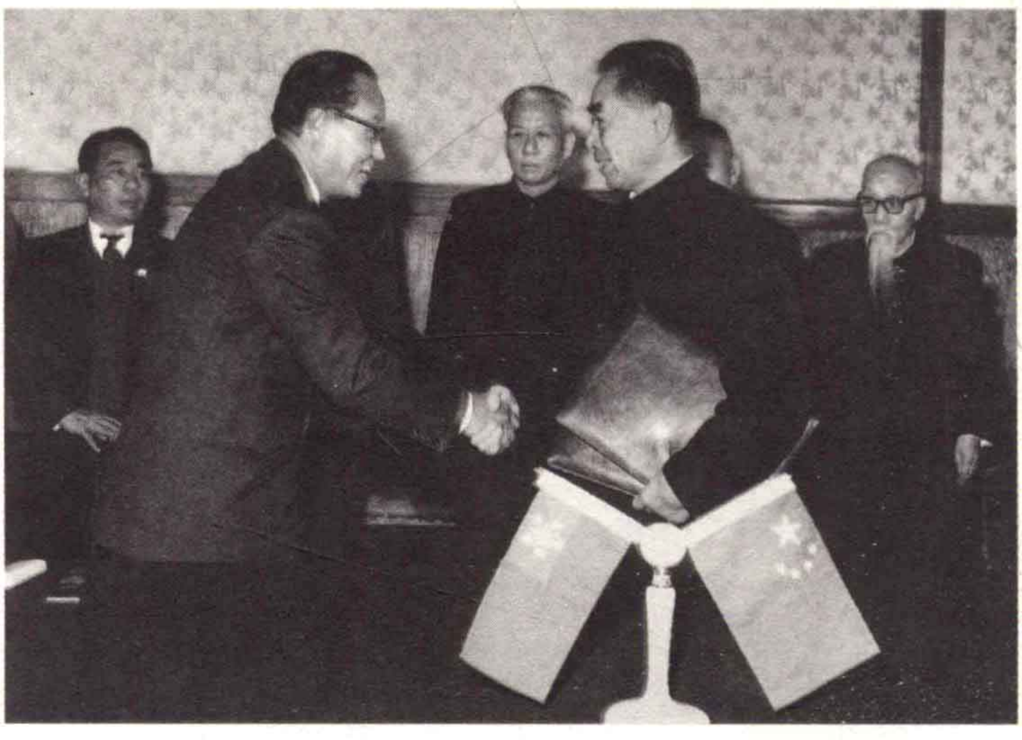
يذكر التاريخ أن العلاقات بين الصين ودول جوارها علاقات توصف بأنها قريبة مثل المسافة بين الشفاه والأسنان. كما يقول مثل صيني: «جيرانك الأقرباء خير من أقربائك البعيدين». وتفهم

الصين جيدا أهمية تطوير العلاقات مع الدول المجاورة.

في مرحلة ما قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية وبعدها، نالت معظم البلدان المجاورة للصين استقلالها من الاستعمار الغربي ووقفت العلاقات بين الصين وجيرانها عند نقطة انطلاق جديدة. وطرحت الصين المبادئ الخمسة للتعايش السلمي أثناء حل القضايا التاريخية المعلقة مع الهند، وثم طرحت الصين مع الهند وميانمار هذه المبادئ أمام دول العالم. وعلى أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، أفلحت الصين في حل مسألة الحدود التي خلفها التاريخ مع كل من ميانمار ونيبال وأفغانستان ومنغوليا وكوريا الديمقراطية والخ على التوالي وأصبحت معظم أجزاء الحدود المشتركة روابط الصداقة والمحبة بين الصين وجيرانها.

بعد بدء عملية الإصلاح في الصين، باتت الدبلوماسية الصينية تعطي أولوية لتهيئة محيط إقليمي موات للتنمية الاقتصادية في الصين وبذلت الصين جهودا حثيثة في تطوير علاقات حسن الجوار والصداقة مع جيرانها وتمكنت من ترسيخ الصداقة مع الدول الصديقة التقليدية المجاورة وتحسين العلاقات بصورة تدريجية مع دول آسيان ومنغوليا وفيتنام والهند ودول الجوار الأخرى.

بعد انتهاء الحرب الباردة، نجحت الصين في حل مسألة الحدود المعلقة مع بعض الدول عبر التشاور على قدم المساواة وبروح التنازل المتبادل. وبالنسبة إلى القضايا التي ما زالت محل خلاف، فاتفقت الصين والأطراف المعنية على وضعها جانبا. ومن عام ١٩٩٦، أقامت الصين علاقات



توقيع اتفاقية ثم معاهدة بشأن مسألة الحدود بين الصين وميانمار في بكين عام ١٩٦٠. هذه هي أول تجربة ناجحة للصين الجديدة في حل مسألة الحدود التي خلفها التاريخ مع جيرانها عبر الاتفاقيات.

الشراكة بأشكالها المختلفة مع الهند وباكستان ونيبال وآسيان بالتوالي.

تعد تجربة الصين في تحسين العلاقات مع روسيا وتطويرها على نحو مستقر تجربة ناجحة يحتذى بها في دبلوماسية الصين مع دول الجوار. روسيا أكبر جارة للصين. وكانت العلاقات الصينية السوفيتية باكورة العلاقات الصينية الروسية. والاتحاد السوفييتي أول دولة اعترفت بجمهورية الصين الشعبية وأقامت علاقات دبلوماسية معها. وفي إبان الحرب الباردة، سلكت العلاقات الصينية السوفييتية مسيرة متعرجة ابتداء من مرحلة التحالف والصداقة في الخمسينات مرورا بمرحلة التدهور والمواجهة في الستينات والسبعينات وانتهاء بمرحلة التهدئة والتطبيع في الثمانينات.

انهار الاتحاد السوفييتي يوم ٢٦ ديسمبر عام ١٩٩١ بعد تطبيع العلاقات مع الصين عام ١٩٨٩ بفترة ليست بالطويلة. وانتقلت العلاقات الصينية السوفيتية إلى العلاقات الصينية الروسية بسلاسة بعد أن ورثت روسيا الوضع القانوني الدولي من الاتحاد السوفييتي. واتفق البلدان في ديسمبر عام ١٩٩٢ على تعزيز العلاقات بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وغيرهما من قواعد القانون الدولي المتعارف عليها. وطوال التسعينات من القرن الماضي، استمرت زيارات بين قادة البلدين وتبادل الجانبان الآراء حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك بصورة منتظمة في داخل الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون. وبذل

مراسم توقيع اتفاقية تجارة الحدود بين الصين و وفييتنام. زار أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفييتنامي دو موي الصين تلبية لدعوة الجانب الصيني نوفمبر عام ١٩٩١، إيذانا بتطبيع العلاقات بين البلدين.



الجانبان جهودهما في الارتقاء بـ«الشراكة البناءة» إلى «الشراكة الاستراتيجية البناءة» وثم إلى «شراكة التنسيق والتعاون الاستراتيجي القائمة على المساواة والثقة والموجهة نحو القرن الـ٢١». ووقع الرئيسان اتفاقية حسن الجوار والصداقة والتعاون بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي يوليو عام ٢٠٠١، مؤكدين على استعدادهما لمواصلة تطوير علاقات التنسيق والتعاون الاستراتيجي القائمة على حسن الجوار والصداقة والتعاون المساواة والثقة المتبادلة بين البلدين. كما تتضمن هذا الاتفاقية فكرة «الحفاظ على الصداقة بين البلدين والشعبين جيلا بعد جيل إلى الأبد بدلا من الاستعداء».

في القرن الـ٢١، طرحت الصين فكرة «تهدئة الجوار وحسن الجوار وإغناء الجوار» وبذلت جهودا إيجابية في تنفيذ سياسة «الشراكة وحسن الجوار مع الدول المجاورة» وعملت على تعزيز حسن الجوار والصداقة والتعاون العملي مع الدول المحيطة وتسوية الملفات الساخنة وشاركت في بعض الآليات الدولية ودعمت الجهود في تكوين الأخرى. وتوجت الجهود الصينية ببيئة إقليمية يسودها السلام والاستقرار والمساواة والثقة المتبادلة والتعاون القائم على الكسب المشترك وأفضل مرحلة في تاريخ علاقات الصين مع دول جوارها.



الرئيس هو جينتاو يقابل الرئيس فلاديمير بوتين في زيارته إلى الصين أكتوبر عام ٢٠٠٤.

في الاتجاه الجنوبي الشرقي، أدت سياسة الحكومة الصينية في وقت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وتعاملها بضبط النفس مع مسالة الأراضي المتنازع عليها مع القلة القليلة من الدول إلى تغيير رؤية دول جنوب شرق آسيا تجاه الصين. وعلى الصعيد السياسي، عملت الصين من خلال المشاركة في المنتدى الإقليمي لآسيان (ARF) على زيادة الثقة مع دول آسيان وتوصلت معها إلى اتفاقيات ذات مضامين جوهرية من خلال الحوار والتعاون المتعدد الأطراف في إطار المنتدى، في مقدمتها الإعلان بشأن تصرفات الأطراف في بحر الصين الجنوبي والإعلان المشترك بشأن التعاون في مجال القضايا الأمنية غير التقليدية اللذين وقعتهما الصين مع آسيان عام ٢٠٠٢ ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا التي انضمت إليها الصين عام ٢٠٠٣.



الرئيس هو جينتاو والرئيس دميتري ميدفيديف يوقعان الإعلان المشترك بشأن القضايا الدولية الهامة بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي في بكين يوم ٢٣ مايو عام ٢٠٠٨.

في المجال الاقتصادي، دفعت الصين بقوة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع آسيان في إطار آسيان زائد ثلاثة (الصين واليابان وجمهورية كوريا) وآسيان زائد واحدة (الصين). ووقعت الصين وآسيان عام ٢٠٠٢ الاتفاقية الإطارية بشأن التعاون الاقتصادي الشامل بينهما التي تهدف إلى إقامة منطقة التجارة الحرة بين الصين وآسيان في عام ٢٠١٠، مما أعطى دفعة قوية للتعاون الاقتصادي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا. ودخلت اتفاقية تجارة السلع لمنطقة التجارة الحرة بين الصين وآسيان حيز التنفيذ في يوليو عام ٢٠٠٥، بدأ تخفيض الرسوم الجمركية على أكثر من ٧٠٠٠ صنفا من السلع مما أسهم في النمو المطرد للتجارة بين الجانبين.

وبالنسبة إلى البلدان التي تحد الصين من الشمال الغربي وهي روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وفي خطوة من شأنها حل مشكلة الحدود التي خلفها التاريخ، وقعت الصين مع الدول الأربع اتفاقية بشأن تعزيز بناء الثقة في المجال العسكري في المناطق الحدودية عام ١٩٩٦ واتفاقية بشأن نزع السلاح في المناطق الحدودية عام ١٩٩٧، وتم على أساسهما إقامة آلية «خماسي شانغهاي» التي لا تساهم فقط في حل المسائل الحدودية سلميا وزيادة الثقة بين الدول الأعضاء، وإنما يمتد دورها في التعاون الأمني إلى المجالات السياسية والدبلوماسي والاقتصادية والثقافية والخ.



الرئيس جيانغ زيمين يحضر الاجتماع غير الرسمي لقادة أسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا في كوالالمبور عاصمة ماليزيا ديسمبر عام ١٩٩٧.




القمة الاحتفالية بالذكرى السنوية الـ١٥ لإقامة علاقات الحوار بين الصين وأسيان في ناننينغ في مقاطعة قوانغشي يوم ٣٠ أكتوبر عام ٢٠٠٦.



رئيس مجلس الدولة ون جياباو ورئيس الوزراء الهندي آتال بهاري فاجباي يوقعان الإعلان بشأن مبادئ العلاقات والتعاون الشامل بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند في بكين يونيو عام ٢٠٠٣.

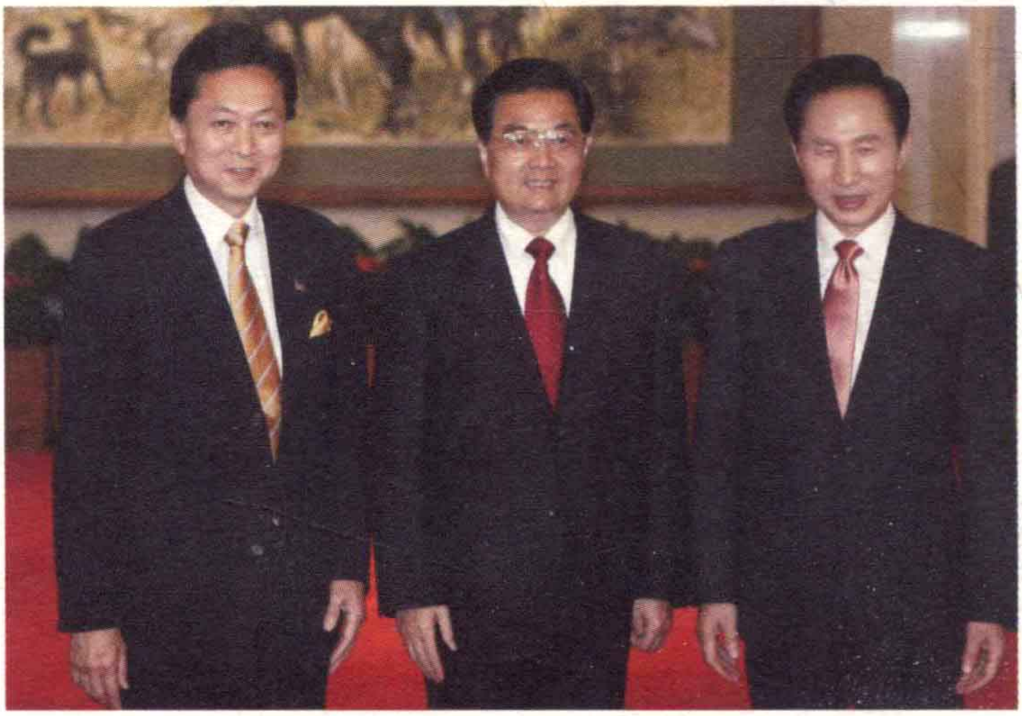
في عام ٢٠٠١، تم تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون على أساس التعاون المثمر في إطار خماسي شانغهاي. وعلى الصعيد الداخلي، تدعو المنظمة إلى تكريس «روح شانغهاي» المتمثلة في الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتشاور واحترام التنوع الحضاري والسعي إلى التنمية المشتركة. وعلى الصعيد الخارجي، تلتزم المنظمة بمبادئ عدم الانحياز وعدم استهداف أي دولة أو منطقة أخرى والانفتاح. مع ازدياد التعاون في إطار المنظمة، يتنامى نفوذها باستمرار. بالإضافة إلى الدول الأعضاء وهي الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، قبلت منظمة شانغهاي للتعاون عضوية منغوليا وباكستان وإيران والهند كمراقبين وسريلانكا وبيلاروس كشركاء الحوار. وأصبحت منظمة شانغهاي للتعاون إطارا هاما لحفظ الأمن في منطقة شمال غربي الصين وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

وفي الجهة الجنوبية الغربية، استمرت زيارات بين قادة الصين ودول جنوب آسيا لاسيما الهند وباكستان مما أسهم في تحسين العلاقات بين الصين والهند وترسيخ الصداقة التاريخية بين الصين وباكستان. واتفقت القيادتان الصينية والهندية على بناء الشراكة الاستراتيجية البناءة الموجهة نحو القرن الـ٢١ في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٣، وقعت الصين والهند إعلان مبادئ العلاقات والتعاون الشامل الذي ينص على اتفاق الجانبين على الإبقاء على الوضع الحالي قبل حل مسألة الحدود بين البلدين. كما عين كل من البلدين ممثلا خاصا لبحث الآلية الكفيلة بحل مسألة

الحدود. وتزداد الثقة بين البلدين سياسيا ويتوسع التعاون حتى يمتد إلى المجالات الاقتصادية والتجارية والدفاعية والثقافية والأهلية وتشهد العلاقات بين البلدين زخما طيبا. وفي نفس الوقت، يجري التعاون المتبادل المنفقة بين الصين وباكستان بصورة فعالة وتترسخ الصداقة التقليدية بين البلدين باستمرار. وأسهمت الجهود الدبلوماسية الصينية المبذولة في هذه المنطقة في تعزيز العلاقات مع الهند وباكستان اللتان تعدان دولتين ناميتين مؤثرتين وتهدئة التوتر وتحسين الوضع الأمني بصورة فعالة في المنطقة شمال غربي الصين.



الرئيس هو جينتاو والرئيس برويز مشرف يوقعان الإعلان المشترك بشأن اتجاهات التعاون الثنائي بين الصين وباكستان في بكين نوفمبر عام ٢٠٠٣.



الرئيس هو جينتاو يقابل رئيس جمهورية كوريا لي ميونغ باك ورئيس الوزراء الياباني يوكيو هاتوياما المشاركين في الدورة الثانية لاجتماع قادة الصين واليابان وجمهورية كوريا في بكين أكتوبر عام ٢٠٠٩.

سلسلة المراجع

## علاقات الصين مع الدول المجاورة على مستوى الشراكة منذ التسعينات من القرن الـ٢٠

| | |
|---|---|
| عام ١٩٩٤ | أقامت الصين الشراكة البناءة مع روسيا. |
| عام ١٩٩٦ | أقامت الصين شراكة التعاون البناء الموجهة نحو القرن الـ٢١ مع الهند. |
| عام ١٩٩٦ | أقامت الصين شراكة التعاون الشامل الموجهة نحو القرن الـ٢١ مع باكستان. |
| عام ١٩٩٦ | أقامت الصين شراكة حسن الجوار والصداقة جيلا بعد جيل الموجهة نحو القرن الـ٢١ مع نيبال. |
| عام ١٩٩٧ | أقامت الصين شراكة حسن الجوار والثقة المتبادلة مع آسيان. |
| عام ١٩٩٨ | أقامت الصين شراكة الصداقة والتعاون الساعية إلى السلام والتنمية مع اليابان. |
| عام ١٩٩٨ | أقامت الصين شراكة التعاون الموجهة نحو القرن الـ٢١ مع جمهورية كوريا. |
| عام ٢٠٠٣ | أقامت الصين الشراكة الاستراتيجية الموجهة نحو السلام والازدهار مع آسيان. |
| عام ٢٠٠٣ | أقامت الصين شراكة حسن الجوار والثقة المتبادلة مع منغوليا. |
| عام ٢٠٠٥ | أقامت الصين شراكة التعاون الاستراتيجي الموجهة نحو السلام والازدهار مع الهند. |
| عام ٢٠٠٥ | أقامت الصين الشراكة الاستراتيجية مع إندونيسيا. |
| عام ٢٠٠٥ | أقامت الصين الشراكة الاستراتيجية مع كازاخستان. |
| عام ٢٠٠٦ | أقامت الصين العلاقات الاستراتيجية القائمة على المنفعة المتبادلة مع اليابان. |
| عام ٢٠٠٨ | أقامت الصين شراكة التعاون الاستراتيجي مع جمهورية كوريا. |

في الجهة الشمالية الشرقية، أوفدت الصين مبعوثا خاصا لزيارة الولايات المتحدة وكوريا الديمقراطية والدول المعنية الأخرى بعد تحول الملف النووي الكوري إلى أزمة، ونجحت خلال الزيارات المكوكية والجهود الحميدة في إطلاق المحادثات السداسية التي تضم كوريا الديمقراطية والولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان وروسيا والصين. وبهذا الصدد، ساهمت المحادثات السداسية باستضافة الصين التي وفرت لها كل مستلزمات النجاح في تحديد هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإيجاد حل سلمي للملف النووي الكوري عبر الحوار وتفادي احتمال خروج الملف عن نطاق السيطرة وصيانة السلام والأمن في منطقة شمال شرق آسيا.

## رابعا، ترسيخ التضامن والتعاون مع الدول النامية الغفيرة

تقوم العلاقات بين الصين والدول النامية على أسس طيبة إذ أن معظم الدول النامية في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ولأغلبيتها معانات تاريخية متشابهة وظروف وتطلعات

مشتركة مع الصين. وتهتم الصين بتطوير العلاقات مع البلدان النامية الغفيرة. وتتميز علاقات الصين مع الدول النامية من دولة إلى أخرى بسبب تباين الظروف الوطنية.

**علاقات الصين مع الدول الإفريقية والعربية الغفيرة** ترجع العلاقات بين الصين والدول الإفريقية والعربية إلى مؤتمر آسيا - إفريقيا المنعقد في باندونغ الإندونيسية عام ١٩٥٥، حيث طرح رئيس مجلس الدولة شو إن لاي مبدأ «إيجاد القواسم المشتركة وترك الخلافات جانبا» مما بدد شكوك وسوء فهم بعض البلدان النامية تجاه الصين. وأقامت الصين علاقات دبلوماسية مع مصر عام ١٩٥٦، مما فتح التبادل الدبلوماسي بين جمهورية الصين الشعبية والدول الإفريقية والعربية. وحتى الآن، العلاقات الدبلوماسية موجودة بين الصين و٤٨ من ٥٣ دولة إفريقية وجميع الدول العربية.

تقوم العلاقات بين الصين والدول الإفريقية والعربية على أساس التساند والتكاتف. وتدعم الصين الجهود الإفريقية والعربية في صيانة الاستقلال الوطني وتطوير الاقتصاد القومي. وقام رئيس مجلس الدولة شو إن لاي بجولة خارجية تشمل عشر دول آسيوية وإفريقية في الفترة ما بين ديسمبر عام ١٩٦٣ وفبراير عام ١٩٦٤، وطرح المبادئ الخمسة بشأن علاقات الصين مع الدول




رئيس مالي موديبو كايتا يستقبل رئيس مجلس الدولة شو إن لاي في زيارته إلى مالي يناير عام ١٩٦٤. في الفترة ما بين ديسمبر عام ١٩٦٣ وفبراير عام ١٩٦٤، قام كل من رئيس مجلس الدولة شو إن لاي ونائب رئيس مجلس الدولة وزير الخارجية تشن يي بزيارة ١٣ دولة في آسيا وإفريقيا. تعد هاتان الجولتان معلما تاريخيا هاما في سجل علاقات الصداقة بين الصين والبلدان الآسيوية والإفريقية.



السكك الحديدية بين تنزانيا وزامبيا – مشروع مشهور في إطار مساعدات الصين إلى الخارج. وبدأ تشييده عام ١٩٧٠ وتم إنجازه عام ١٩٧٦ وطوله ١٨٦٠ كيلومتر.

الإفريقية والعربية والمبادئ الثمانية بشأن مساعدات الصين تجاه دول إفريقيا. أصبح خط السكك الحديدية بين تنزانيا وزامبيا الذي تم تشييده بالقروض بلا فائدة من الحكومة الصينية بتكلفة ٩٨٨ مليون يوان صيني علامة بارزة للصداقة الصينية الإفريقية.

ودعمت الدول الإفريقية دائما جهود الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة. في الدورة الـ٢٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧١، صوتت ٧٦ دولة بما فيه ٢٦ دولة إفريقية مع مشروع قرار حول استعادة الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة. وقال الرئيس ماو تسيدونغ بطريقة فكاهية إن «أصدقائنا الأفارقة هم حملونا إلى الأمم المتحدة».

وظلت الصين تقف بثبات في جانب الدول النامية بعد عودتها إلى الأمم المتحدة. وصوتت الصين ١٦ مرة متتالية مع المرشح وزير الخارجية التنزاني سالم أحمد سالم في انتخابات أمين عام الأمم المتحدة عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من عدم فوزه، الفائز النهائي خافيير بيريز دي كويلار هو من دولة نامية أيضا. كما دعمت الصين بقوة المرشح الإفريقي بطرس بطرس غالي نائب رئيس الوزراء المصري. وتم انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة عام ١٩٩١.

بعد بدء عملية الإصلاح والانفتاح في الصين، اتخذت الصين تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية المنطلق الأول والأخير لسياستها الخارجية وعملت بجهود حثيثة على إيجاد سبل جديدة للتعاون ذي المنفعة المتبادلة مع الدول النامية ودعمت وشاركت في التعاون بين بلدان الجنوب وطرحت المبادئ الأربعة بشأن توسيع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول النامية وهي

"المساواة والمنفعة المتبادلة والحرص على النتائج على الأرض وتنوع الأشكال والتنمية المشتركة". والتعاون بين الصين والبلدان النامية كجزء من خطة انفتاح الصين الشامل ازداد إثراء واتساعا وسرعة مما حقق الكسب المشترك للجميع.

بعد الحرب الباردة، شهدت العلاقات بين الصين والبلدان النامية الإفريقية مزيدا من التطور. في عام ١٩٨٩ وحده، زار ٩ قادة دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية الصين. وزار الرئيس جيانغ زيمين ٦ دولا إفريقية عام ١٩٩٦، حيث طرح المبادئ الخمسة بشأن تطوير علاقات التعاون الشامل والمستقرة والبعيدة المدى والموجهة نحو القرن الـ٢١ مع الدول الإفريقية المتمثلة في «الصداقة المخلصة والتعامل على قدم المساواة والتضامن والتعاون والتنمية المشتركة والتوجه نحو المستقبل».

بهدف مضافرة الجهود في مواجهة التحديات في القرن الجديد، تم تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي بمبادرة الصين ودعم بعض الدول الإفريقية كإطار جديد لتعزيز التشاور والتعاون بين الصين وإفريقيا. وفي الاجتماع الوزاري الأول للمنتدى في أكتوبر عام ٢٠٠٠، أعلنت الصين إسقاط وتخفيض الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الأقل نموا في إفريقيا بقيمة ١٠ مليار يوان صيني وإنشاء صندوق خاص لدعم وتشجيع الشركات الصينية على إجراء التعاون المتبادل المنفعة في إفريقيا. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد الاجتماع الوزاري الثاني برنامج أديس أبابا للعمل لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦). كما اعتمد الاجتماع الوزاري



وزير الخارجية لي تشاوشينغ وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى يعلنان عن تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي في المؤتمر الصحفي في القاهرة بمصر يوم ١٣ يناير عام ٢٠٠٤.




الرئيس هو جينتاو ورئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي والرئيس المصري حسني مبارك يقرؤون معا الإعلان الصادر عن قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي نوفمبر عام ٢٠٠٦.




رئيس مجلس الدولة ون جياباو يلقي كلمة في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في شرم الشيخ بمصر نوفمبر عام ٢٠٠٩.

الثالث وقمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام ٢٠٠٦ إعلان بكين وبرنامج بكين للعمل (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وكل ذلك دفع بقوة التعاون بين الصين وإفريقيا. وأعلنت الصين في قمة بكين ثمانية إجراءات تجاه إفريقيا حظيت بتقدير وتثمين من قبل الدول الإفريقية والمجتمع الدولي.

وازداد التعاون الاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة بين الصين والدول الإفريقية حجما واتساعا في القرن الـ٢١. وارتفعت التجارة الصينية الإفريقية من ١٠ مليون دولار عام ١٩٥٠

إلى ١٠٦,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ وصارت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا وانتشرت مشاريع استثمارية صينية في ٤٩ بلدا إفريقيا مما دفع بقوة عملية التنمية الاقتصادية هناك.

وأصدرت الحكومة الصينية ورقة السياسة الصينية تجاه إفريقيا عام ٢٠٠٦ تدعو فيها إلى إقامة وتطوير الشراكة الاستراتيجية الصينية الإفريقية الجديدة على أساس المساواة والثقة المتبادلة سياسيا والتعاون والكسب المشترك اقتصاديا والاستفادة المتبادلة ثقافيا وتوضح أهداف السياسة الصينية تجاه إفريقيا وإجراءاتها وتخطط التعاون بين الجانبين في المرحلة المقبلة في كافة المجالات.

على ضوء نجاح منتدى التعاون الصيني الإفريقي، تم تأسيس منتدى التعاون الصيني

سلسلة المراجع

## الإجراءات الثمانية التي أعلنتها الصين في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي عام ٢٠٠٦ بشأن تعزيز التعاون بين الصين وإفريقيا

١- مضاعفة حجم المساعدات الصينية تجاه إفريقيا بحلول عام ٢٠٠٩ على أساس ما عليه في عام ٢٠٠٦.

٢- تقديم ٣ مليارات دولار من القروض الميسرة وملياري دولار من قروض الشراء الميسرة للدول الإفريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

٣- إنشاء صندوق التنمية الصينية الإفريقية الذي يصل إجمالي رأسماله تدريجيا إلى ٥ مليارات دولار، وذلك في إطار دعم وتشجيع المؤسسات الصينية على الاستثمار في إفريقيا.

٤- بهدف دعم جهود الدول الإفريقية في تعزيز قوتها من خلال الاتحاد والإسراع بعملية التكامل، سيساعد الجانب الصيني الاتحاد الإفريقي على بناء مركز للمؤتمرات.

٥- إعفاء الديون المترتبة على القروض الحكومية بلا فائدة المستحقة على الدول الإفريقي لغاية نهاية عام ٢٠٠٥.

٦- زيادة فتح أسواق الصين أمام الدول الإفريقية وتوسيع نطاق معاملة التعريفة الجمركية الصفرية للصادرات من الدول الإفريقية الأقل نموا ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين من ١٩٠ بندا جمركيا إلى أكثر من ٤٤٠ بندا جمركيا.

٧- إقامة ما بين ٣ و٥ مناطق اقتصادية وتجارية في الدول الإفريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

٨- تدريب ١٥٠٠٠ شخصا في كافة المجالات للدول الإفريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة، وإرسال ١٠٠ خبير رفيع المستوى في التقنيات الزراعية إلى إفريقيا وإنشاء ١٠ مراكز التقنيات الزراعية النموذجية ذات الخصائص في إفريقيا، ومساعدة الدول الإفريقية على بناء ٣٠ مستشفى وتخصيص ٣٠٠ مليون يوان صيني من مساعدات بلا مقابل لتوفير الأرتيميسينين وإنشاء ٣٠ مركزا لمكافحة الملاريا في إفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة، وإرسال ٣٠٠ متطوع شاب إلى إفريقيا، ومساعدة الدول الإفريقية على بناء ١٠٠ مدرسة ريفية، وزيادة عدد المنح الدراسية الحكومية للدول الإفريقية إلى ٤٠٠٠ طالبا كل سنة بحلول عام ٢٠٠٩ على أساس عددها الحالي البالغ ٢٠٠٠ طالب كل سنة.

العربي عام ٢٠٠٤ باعتباره آلية جديدة لتعزيز الحوار والتعاون الجماعيين بين الصين والدول العربية. واتخذت الصين والدول العربية في إطاره إجراءات فعالة لدعم التعاون والتواصل في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعليم والثقافة والتكنولوجيا والطب والصحة والبيئة والخ بما يحقق التنمية المشتركة للصين والدول العربية.

**علاقات الصين مع الدول الأمريكية اللاتينية** إن الصين والدول الأمريكية اللاتينية رغم انتمائهما إلى العالم النامي تفصلهما مسافة بعيدة وتختلفان اختلافا كبيرا من حيث الظروف الطبيعية والنظام الاجتماعي والثقافة والتقاليد. والعلاقات الصينية الأمريكية اللاتينية التي بدأت متأخرة نسبيا تتطور بسرعة كبيرة حتى أصبحت جزءا هاما من علاقات الصين مع البلدان النامية الغفيرة.

تعد أمريكا اللاتينية «فناء خلفيا» للولايات المتحدة. باستثناء كوبا التي أقامت الصين العلاقات الدبلوماسية معها عام ١٩٦٠، لم تتمكن الصين من تحقيق أي اختراق في إقامة العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية إلا بعد انفراج العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في السبعينات من القرن الماضي وأقامت الصين علاقات دبلوماسية مع ١١ دولة أمريكية لاتينية على التوالي.

في عهد الإصلاح والانفتاح في الصين، تعتبر الصين تعزيز التضامن والتعاون مع دول



الرئيس جيانغ زيمين يلقي كلمة بعنوان "العمل معا على فتح القرن الجديد للصداقة والتعاون بين الصين وأمريكا اللاتينية" في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأمم المتحدة أثناء زيارته للدول الأمريكية اللاتينية الست إبريل عام ٢٠٠١.

أمريكا اللاتينية وغيرها من الدول النامية ركيزة من ركائز السياسة الخارجية. وطرح رئيس مجلس الدولة الصيني في أول زيارة من نوعها لأمريكا اللاتينية عام ١٩٨٥ المبادئ الأربعة بشأن تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية المتمثلة في «السلام والصداقة والتساند والمساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة»، وتم خلال هذه الزيارة توقيع ١٥ اتفاقية بين الصين وكولومبيا والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والثقافية والمالية مما مهد الطريق للتعاون المشترك بين الجانبين في كافة المجالات وأدخل العلاقات بين الصين ودول أمريكا اللاتينية إلى مستوى جديد، بحيث أخذت العلاقات تتطور بصورة شاملة تغطي مختلف المجالات والأصعدة والمستويين الحكومي والشعبي.

بعد الحرب الباردة، ساهمت العولمة المتسارعة الوتيرة في تقريب المسافة بين الصين وبلدان أمريكا اللاتينية. وزار الرئيس جيانغ زيمين المكسيك عام ١٩٩٧ وثم شيلي والأرجنتين وأوروغواي وكوبا وفنزويلا والبرازيل عام ٢٠٠١. في السنوات الأربع من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، قام ٨ رؤساء و٣ حكام عامين و٣ رؤساء الوزراء بزيارات رسمية إلى الصين. وساهمت هذه الزيارات الرفيعة المستوى في تعزيز العلاقات بين الصين والدول الأمريكية اللاتينية.

وفي القرن الـ٢١، حققت العلاقات بين الصين ودول أمريكا اللاتينية تطورا جديدا، واستمرت الزيارات الرفيعة المستوى مما عزز العلاقات السياسية، وأحرز التعاون الاقتصادي مزيدا من



الرئيس هو جينتاو يلقي كلمة بعنوان "العمل معا على بناء شراكة التعاون الشامل بين الصين وأمريكا اللاتينية في المرحلة الجديدة" في برلمان بيرو نوفمبر عام ٢٠٠٨ لتقديم شرح شامل عن علاقات الصداقة والتعاون بين الصين ودول أمريكا اللاتينية.

الإنجازات. وزار الرئيس هو جينتاو البرازيل والأرجنتين وشيلي وكوبا عام ٢٠٠٤ وكوستاريكا وكوبا وبيرو عام ٢٠٠٨. وأصدرت وزارة الخارجية الصينية عام ٢٠٠٨ ورقة السياسة الصينية تجاه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توضح فيها أهداف سياسة الصين ومجالات التعاون مع الدول الأمريكية اللاتينية والمبادئ الإرشادية للتعاون الصيني الأمريكي اللاتيني وترسي أساسا أكثر متانة للنمو الشامل للعلاقات بين الصين وأمريكا اللاتينية.

في الوقت الحالي، توجد العلاقات الدبلوماسية بين الصين و٢١ دولة من الدول الـ٣٣ في أمريكا اللاتينية. ابتداء من الشراكة الاستراتيجية التي تم إقامتها بين الصين والبرازيل عام ١٩٩٣، أقامت الصين الشراكة الاستراتيجية الموجهة نحو المستقبل والقائمة على التنمية المشتركة مع فنزويلا والشراكة الاستراتيجية مع كل من المكسيك والأرجنتين وبيرو وشراكة التعاون الشامل مع شيلي. فازداد التشاور السياسي انتظاما مع استكمال آليات الحوار بين الصين ودول أمريكا اللاتينية.

يتجسد التعاون بين الصين وأمريكا اللاتينية في المحافل الدولية أيضا. وانضمت الصين بصفة مراقب إلى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية عام ١٩٩١ ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٣ ومنظمة الدول الأمريكية عام ٢٠٠٠ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية عام ٢٠٠٤. كما أقامت الصين آلية حوار مع مجموعة ريو وجماعة دول أمريكا الجنوبية وجماعة دول الأنديز وآلية تشاور على مستوى وزير الخارجية مع الدول الأمريكية اللاتينية الرئيسة. فتوجد الآن مجموعة من الآليات الفعالة للتشاور والحوار بين الجانبين على قنوات متعددة.

إن العلاقات السياسية المتنامية هيأت ظروفا مواتية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والبلدان الأمريكية اللاتينية الرئيسة. لقد وقعت الصين اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني أو اتفاقية التعاون الاقتصادي مع ١٦ دولة واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع ١١ دولة واتفاقية تفادي الازدواجية الضريبية مع ٥ دولا، الأمر الذي يساهم في تحقيق نتائج ملموسة في التعاون الاقتصادي بين الجانبين. وكانت التجارة بين الصين وأمريكا اللاتينية مليار دولار فقط عام ١٩٧٩. وبلغ هذا الرقم أعلى مستوى ليصل ١٤٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨. وتعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري لمنطقة أمريكا اللاتينية.

وازداد التعاون الاقتصادي بين الصين وأمريكا اللاتينية اتساعا ومتانة ووصلت العلاقات بين الجانبين إلى أعلى مستوى في التاريخ من حيث مدى السرعة والاتساع والعمق. وتحتل دول أمريكا اللاتينية مكانة متزايدة الأهمية في خارطة علاقات الصين الخارجية.

# الفصل الخامس توسيع الدبلوماسية الشاملة الأبعاد تماشيا مع تطورات العولمة



تعد العولمة اليوم عملية شاملة الأبعاد ومتعددة المستويات. على الصعيد الاقتصادي، اختارت كل دول بالكاد نظام اقتصاد السوق مهما كان نظامها الاجتماعي ومستوى تنميتها. وازدادت التجارة الدولية والاستثمارات العالمية توزيعا وحجما بسرعة فائقة غير مسبوقة وأصبحت مناطق العالم متصلة ومترابطة مع بعضها البعض بواسطة السوق الدولية.

في خضم العولمة الاقتصادية، ساهمت وسائل الاتصالات التي أتاحها آخر تطورات التكنولوجيا في تقريب المسافة بين الدول والمناطق، ومهدت الطريق من ناحية مادية لعولمة الإنتاج وعولمة الأسواق المالية وعولمة المعلومات. وفي الوقت نفسه، جعل الاستخدام الواسع لوسائل المواصلات الحديثة الأسفار البعيدة المسافة خلال وقت قصير أمرا ممكنا، مما أدى إلى ازدياد حركة تبادل الأفراد بين دول العالم. وفي هذا السياق، أصبح العالم قرية صغيرة.

لقد زادت العولمة من مدى الترابط والتشابك بين دول العالم وأدت إلى تغيير العلاقات بين القضايا الداخلية والسياسة الخارجية وأسفرت عن تغيرات في الظروف والمواضيع والوسائل والسبل للدبلوماسية وحتى مقوماتها ومفاهيمها. تتضمن الدبلوماسية مقومات وأبعاد أكثر إثراء لتمتد من المجال السياسي التقليدي إلى المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها، والفاعلون الأساسيون في الحقل الدبلوماسي لم يعودوا حكومات حصرا، وإنما يشملون المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والأحزاب والبرلمانات والجمعيات الأهلية. بموازاة ذلك، طرأت تغيرات على أشكال وقنوات الدبلوماسية.

في رؤية الصين، "ليست العولمة دواءا شافيا لجميع مشاكل التنمية ولا شيطان لا يجلب إلا دمارا وخرابا»، «وإنما هي تمثل اتجاها لا مفر منه ومستقل عن إرادة الإنسان للتنمية الاقتصادية العالمية ولا يمكن لأحد أن يعطي ظهره للعولمة أو يطور اقتصاده بمنأى عن العالم». والصين واضعة نصب أعينها ظروفها الوطنية ومتطلبات العصر طرحت المفهوم العلمي للتنمية الذي يؤكد على مبدأ «الإنسان أولا» وضرورة التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة ودأبت الصين بإرادة ثابتة على تنفيذ سياسة الانفتاح والتكيف مع تطورات العولمة الاقتصادية وشاركت بصورة فعالة في التعاون الاقتصادي والمنافسة الدولية. وفي الفضاء الدبلوماسي، طرحت الصين مفهوم «الدبلوماسية الكبرى» (أو «الدبلوماسية المتكاملة» أو الدبلوماسية الشاملة الأبعاد») ونفذت في إطارها سياسة خارجية تغطي مختلف المجالات وقامت بالتواصل مع دول العالم على كافة الأصعدة والمستويات.

## أولا، اتساع المجالات الدبلوماسية

العمل على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية قررت الدورة الكاملة الـ٣ للجنة المركزية الـ١١ للحزب الشيوعي الصيني نقل مركز ثقل المهمة الداخلية إلى التنمية الاقتصادية عام ١٩٧٨. وبالنسبة إلى العلاقات بين القضايا الداخلية والسياسة الخارجية، لم تعد الصين تتمسك بضرورة أن تخدم القضايا الداخلية السياسة الخارجية، وبالعكس، ترى الصين ضرورة أن تخدم السياسة الخارجية القضايا الداخلية وتخلق بيئة دولية وإقليمية مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الداخل. حول العلاقات بين السياسة والاقتصاد، لم تعد الصين تتمسك بتغليب السياسة على كل شيء آخر وبدأت تؤكد على ضرورة خدمة السياسة للاقتصاد وإعطاء اهتمام متساو للسياسة والاقتصاد. وبدأت تتجلى أهمية الدبلوماسية الاقتصادية.

في ظل تطور عملية الإصلاح والانفتاح، دأبت الصين على تدعيم التجارة الخارجية وتوسيع التعاون الاقتصادي وتعديل القوانين الوطنية وإعطاء الضوء للاستثمار الأجنبي وجذب المستثمرين

الصين تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ديسمبر عام ٢٠٠١ بما يجعل الصين جزءا هاما في النظام الاقتصادي الدولي.



الأجانب واستقدام التكنولوجيا الحديثة. واستعادت الصين مقعدها في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وانضمت إلى مصرف التنمية الآسيوي وطلبت استعادة مكانتها في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وتوجت الجهود الصينية في الدبلوماسية الاقتصادية بإنجازات ملحوظة مثل زيادة انفتاح الصين وتوثيق اتصالات الصين مع العالم وإعطاء دفعات قوية للنمو الاقتصادي الصيني وتعزيز مجمل القوة الوطنية للصين.

في ظل تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية بعد الحرب الباردة، واجهت عملية الإصلاح والانفتاح والتحديث في الصين فرصا وتحديات غير مسبوقة. والصين قناعة منها بأنه لا تنمية بدون التكيف مع التيار العام سارعت خطواتها في الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية وشاركت في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وطلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى. فاتضحت معالم الدبلوماسية الاقتصادية الصينية شيئا فشيئا.

منذ بداية القرن الـ٢١، ارتفعت مكانة الدبلوماسية الاقتصادية باستمرار في خطة الدبلوماسية الشاملة الأبعاد للصين وحظيت باهتمام بالغ من صناع القرار السياسي وتم إدراجها على الاستراتيجية الوطنية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. الدبلوماسية الاقتصادية لكونها جزءا من أجزاء الدبلوماسية الصينية الشاملة الأبعاد أثبتت جدارتها وأهميتها في تحقيق المصلحة الوطنية وتعزيز العلاقات بين الصين والدول الأخرى.

أولا، من أهم جوانب الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتوثيق




الدورة الثالثة للمؤتمر السنوي للرواد الجدد للمنتدى الاقتصادي العالمي تعقد في داليان في مقاطعة لياونينغ سبتمبر عام ٢٠٠٩.

العلاقات الاقتصادية وتطوير التعاون والامتناع عن المواجهة والحفاظ على استقرار العلاقات مع الدول الغربية الكبرى وضمان الأسواق التي يحتاج إليها الاقتصاد الصيني. وأصبح التعاون الاقتصادي القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة والتبادل التجاري المتنامي ركيزة لعلاقات الصين مع الاقتصاديات الرئيسة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.

ثانيا، تعد الدبلوماسية الاقتصادية وسيلة هامة ومحتوى حيويا لتطوير وتعزيز العلاقات بين الصين والبلدان النامية. في عام ٢٠٠٤، عقدت الحكومة الصينية اجتماعا خاصا بالدبلوماسية الاقتصادية تجاه البلدان النامية، وخرج بتوصيات «ضرورة الربط بين الصداقة والثقة المتبادلة سياسيا والتعاون والتبادل اقتصاديا وضرورة خدمة السياسة للاقتصاد والتوفيق بين السياسة والاقتصاد وأهمية تنوع وفعالية التعاون الاقتصادي والحرص على النتائج على الأرض والتوفيق بين الاستثمار والتجارة وبين المنح الخارجية والقروض وبين الاستثمار في الخارج وجذب الاستثمار من الخارج». وفي هذا الإطار، قامت الصين بتعديل السياسة واستكشاف سبل مبتكرة. لم تعد العلاقات بين الصين والبلدان النامية قائمة على أساس النضال المشترك ضد الإمبريالية والاستعمار ومن أجل تحقيق وصيانة الاستقلال الوطني، بل باتت تبنى على التعاون الاقتصادي المتساوي والمتبادل المنفعة.

ثالثا، يعد الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية والمشاركة في التعاون الاقتصادي الدولي جانبا هاما من جوانب الدبلوماسية الاقتصادية الصينية. وبذلت الصين جهودا دامت ١٧ سنوات ابتداء من التقدم بطلب استعادة مكانتها كدولة متعاقدة في مجموعة الجات عام ١٩٨٦ انتهاء بنجاح انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية نوفمبر عام ٢٠٠١. وطوال السنوات الـ١٧، أسرعت الصين بعملية الإصلاح الداخلي متمسكة بمبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات. وبعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، اتخذت الصين سلسلة من الإجراءات في إطار المنظمة لتوسيع الانفتاح مثل زيادة تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وتحرير وتسهيل التجارة والاستثمار وزيادة تحرير تجارة الخدمات وتعزيز شفافية التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية وتعميق الإصلاح لآلية تكوين سعر الصرف وزيادة مرونة سعر الصرف للعملة الصينية الرنمينبي، بالإضافة إلى المشاركة بصورة فعالة في آليات التجارة المتعددة الأطراف الممثلة بمنظمة التجارة العالمية واتخاذ إجراءات تجارية إقليمية وثنائية باعتبارها إضافة مفيدة للآليات الدولية، بما يوفر بيئة خارجية مواتية لضمان النمو المستمر والسريع للاقتصاد الصيني.

رابعا، تشارك الصين بصورة فعالة في الحوار الاقتصادي الدولي وإقامة مناطق التجارة

الحرة. وشارك القادة الصينيون بصورة فاعلة في المؤتمرات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تبادلوا الآراء مع نظرائهم ورجال الأعمال والمال في إطار زيادة التعارف والتفاهم، الأمر الذي مهد الطريق لمجموعة من مشاريع التعاون الهامة والناجحة. وتوصلت الصين وآسيان والدول والمناطق الأخرى إلى ٦ اتفاقيات لمنطقة التجارة الحرة. والمفاوضات جارية حول توقيع اتفاقيات متشابهة مع مزيد من الدول والمناطق. وهناك ٧٧ دولة في العالم اعترفت بوضع اقتصاد السوق الكامل للصين. وفقا للاتفاقية التي تم توقيعها بين الصين وآسيان عام ٢٠٠٢، سيتم إقامة منطقة التجارة الحرة بين الجانبين بصورة أولية بحلول عام ٢٠١٠، ستغطى هذه المنطقة ١,٧ مليار نسمة وتكون ثالث أكبرها في العالم بعد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الصين لأول مرة في الحوار بين مجموعة الثمانية والدول النامية الرئيسة عام ٢٠٠٣، مما فتح الباب للتواصل والاتصال بين الصين ومجموعة الثمانية حتى تتسنى للصين توضيح موقفها ولعب دورها البناء في القضايا العالمية الهامة في مجالات الاقتصاد والطاقة والبيئة وغيرها.

خامسا، أصبح التعاون الدولي في مجالات الطاقة والمناخ والبيئة محتويات جديدة في الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في ظل متغيرات الأوضاع الاقتصادية الدولية. وتولي الحكومة الصينية اهتماما بالغا لأزمة التغير المناخي العالمي التي تواجه البشرية وأسست مجموعة القيادة الوطنية للتعامل مع التغير المناخي وتوفير الطاقة وتخفيض الانبعاثات ووضعت خطة الصين الوطنية للتعامل مع التغير المناخي. كما تبذل الصين جهودا فعالة لتدعيم التعاون الدولي في قضية التغير المناخي وتحث الدول المتقدمة على توفير الدعم التكنولوجي والمالي للدول النامية في هذا المجال.

حول مسألة الطاقة، تدعو الصين إلى التعاون بدلا من المنافسة في مجال الطاقة وتناشد التعاون الكافي بين دول العالم في مجال الطاقة على أساس المنفعة المتبادلة بما يحقق الكسب للطرفين أو الأطراف المتعددة. إن خطة الصين الوطنية الخماسية الـ١١ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (عام ٢٠٠٧ – عام ٢٠١٢) التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٦ تنص بوضوح على ضرورة العمل على أساس المساواة والتعاون والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك على توسيع التعاون في تطوير النفط والغاز في الخارج والاندماج إلى منظومة الطاقة الدولية والاستفادة الكاملة من السوق الدولية وتأمين إمدادات الطاقة للصين. وبهذا الخصوص، استفادت الصين من خبرات الدول الأخرى وتمكنت من إقامة شراكة التعاون الشامل مع الدول المنتجة للطاقة وذلك على أساس الصداقة السياسية القائمة وفي إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ومن خلال طرق متنوعة بما فيه مساعدات اقتصادية، بما

يضمن إمدادات طاقة مستقرة وآمنة للتنمية الاقتصادية في الصين.

منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح، لقد أثبتت الدبلوماسية الاقتصادية جدواها في حفظ استقرار العلاقات بين الصين والدول الكبرى وإثراء محتويات العلاقات بين الصين والدول النامية الأخرى وتأمين الموارد والأسواق والأموال الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية في الصين وتحقيق النمو المستمر والسريع والمستقر للاقتصاد الصيني. لا شك أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية ستتطور شكلا ومضمونا باستمرار تواكبا مع تغيرات الأوضاع وترتقي في سلم أولويات الدبلوماسية الشاملة الأبعاد للصين.

**إجراء الدبلوماسية الثقافية** الحضارة الصينية هي الحضارة الوحيدة المتوارثة حتى اليوم بدون أي انقطاع من بين الحضارات القديمة في العالم، والتبادل الثقافي مع الشعوب الأخرى ليس غريبا بالنسبة إلى الشعب الصيني في التاريخ الصيني، لعل أبرز أمثاله سفر تشانغ تشيان (؟-عام ١١٤ قبل الميلاد) إلى الغرب كسفير أسرة هان الملكية ورحلة شيوان تسانغ (عام ٦٠٢-عام ٦٦٤) إلى الهند لدراسة دارما (القوانين البوذية المقدسة) وسفر جيان تشن (عام ٦٨٨-عام ٧٦٣) إلى اليابان ورحلات تشنغ خه (عام ١٣٧١-عام ١٤٣٣) إلى المحيط الهندي، التي تركت بصماتها في التاريخ الصيني.

الدبلوماسية الثقافية هي النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها دولة ذات سيادة في إطار سياستها الثقافية الخارجية المعينة بهدف حماية مصلحتها الثقافية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في التواصل الثقافي الدولي. وجاء مفهوم الدبلوماسية الثقافية انعكاسا لتحول التواصل الثقافي الدولي من السياسة الدنيا (low-politics) إلى السياسة العليا (high-politics) في ظل العولمة.

إن الدبلوماسية لكي تحقق المصلحة الوطنية يجب في المقام الأول أن تحفظ السيادة ووحدة الأراضي والأمن الوطني. لذلك، تهدف الدبلوماسية الثقافية قبل كل شيء إلى حفظ الأمن الوطني أيضا. وعلى هذا الأساس، يمكن لحكومة ما أن ترعى التواصل الثقافي مع الدول الأخرى باعتباره جزءا لسياستها الخارجية وتعمل على تنشيط التواصل الثقافي عبر القنوات الدبلوماسية من أجل تكوين صورة إيجابية لها في العالم بما يخدم سياستها الخارجية بأكملها.

يعتبر التبادل الثقافي جزءا هاما في علاقات الصين الخارجية. وكان التبادل الثقافي الصيني إبان الحرب الباردة مقتصرا على الاتحاد السوفييتي وغيرها من الدول الاشتراكية والبلدان

الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية الصديقة. ووقعت الحكومتان الصينية والفرنسية في عام ١٩٦٥ برنامج التبادل الثقافي (عام ١٩٦٥–عام ١٩٦٦) بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٦٤، وهو أول برنامج ثقافي حكومي بين الصين ودولة أوروبية غربية. وقررت الدورة الـ٥ للمجلس الوطني الـ٥ لنواب الشعب الصيني عام ١٩٨٢ إضافة «تطوير التبادل الثقافي مع دول العالم» إلى الدستور، مما وفر غطاءا قانونيا لتوسيع التبادل الثقافي بين الصين والدول الأخرى. ومنذ بداية القرن الـ٢١، باتت الاستراتيجية الثقافية جزءا هاما لاستراتيجية الصين للتنمية الوطنية وتكتسب الدبلوماسية الثقافية نفس الأهمية مثل الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية ومكانة لا بديل لها. وبذلت الحكومة الصينية جهودا كبيرة لتنشيط التواصل الثقافي مع الخارج وتعزيز التفاهم مع الشعوب الأخرى.

كما يقول مثل صيني "تكمن عالمية شيء ما في خصوصيته". إن النهوض بالثقافة الصينية والمحافظة على التراث الثقافي وترسيخ أسس الثقافة الصينية هو في صدارة متطلبات حماية الأمن الثقافي الصيني في ظل العولمة الثقافية وركيزة للدبلوماسية الثقافية. في السنوات الأخيرة، اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات لدعم المشاريع الثقافية العامة وتطوير البنية التحتية الثقافية وتنشيط النشاطات الثقافية الجماهيرية بكافة أنواعها وإنقاذ وحماية وتجديد الثقافة التقليدية وخاصة الثقافة الشعبية.

لا يستغني نهوض وتطوير الثقافة الصينية عن الاستفادة من كنوز الثقافات الأخرى. وظلت الصين في عملية الإصلاح والانفتاح منفتحة وحريصة على الاستفادة من كافة الثقافات الأصيلة الأخرى. ومن بين نتائج سياسة الانفتاح الثقافي على الأرض «الحمى المستمرة لتعلم اللغات الأجنبية» والإقبال المتزايد لدى الجمهور على الأوبرا الإيطالي والمسرحية الغنائية لبرودواي الأمريكية ورقص الباليه والسيرك الروسي والموسيقى السمفونية الألمانية ومعارض الفن التشكيلي الفرنسي.

إن حماية وتطوير الثقافة الوطنية توفر أساسا لتمرير الدبلوماسية الثقافية في الساحة الدولية. وأصبحت الثقافة الصينية التقليدية من أهم مناهل الأفكار والنظريات للدبلوماسية الصينية المعاصرة، في مقدمتها الأمثال والحكم الصينية «الانسجام هو أثمن شيء» و«يسعى صاحب الحكمة إلى الانسجام بدلا من الاتساق، بينما يسعى صاحب العقل الضيق إلى الاتساق بدلا من الانسجام» و «الإخلاص للوعود والحزم في الأفعال» و «لا تفعل بالآخرين ما لا تريده لنفسك»، في هذا السياق، تدعو الصين في المحافل الدولية إلى التعايش والحوار والتواصل والتلاقي بين مختلف الحضارات بدلا من الصراع والمواجهة والانغلاق والإقصاء بما يحقق الاستفادة المتبادلة والتنمية المشتركة بينها.

إن توسيع التواصل الدولي حرصا على المصلحة الدبلوماسية الوطنية العليا هو أهم قناة ووسيلة لإجراء الدبلوماسية الثقافية. لقد أصبح التبادل الثقافي الدولي تحت قيادة الحكومة الصينية نقطة ساطعة في الدبلوماسية الثقافية في السنوات الأخيرة. وحتى يونيو عام ٢٠٠٩، فتحت الصين ٩٦ ملحقية ثقافية (أو قسما ثقافيا) في سفارات الصين لدى ٨٢ دولة ووقعت اتفاقيات التعاون الثقافي الحكومي مع ١٤٥ دولة بالإضافة إلى قرابة ٨٠٠ برنامج تنفيذي سنوي للتبادل الثقافي. كما تحافظ الصين على علاقات التعاون المكثف مع مئات المنظمة الثقافية الدولية. وأقامت الصين سلسلة من النشاطات الثقافية المتنوعة في الخارج لتعريف العالم بالصين وشنت مجموعة من الحملات الثقافية المؤثرة في الخارج مثل النشاطات الثقافية بمناسبة عيد الربيع والعيد الوطني وحملة ما يسمى بـ «الإحساس بجاذبية الصين» والخ، والتي تلعب دورا كبيرا في نشر الثقافة الصينية في دول العالم. كما أقامت الصين والدول الأخرى المهرجان الثقافي والأسبوع الثقافي والفصل الثقافي والعام الثقافي لدى الجانب الآخر في إطار الاتفاقيات الثنائية، مما ساهم في تعريف الشعوب الأخرى بثراء وجاذبية الثقافة الصينية وزيادة التعارف الثقافي بين الشعب الصيني والشعوب الأخرى وترسيخ الصداقة بين الصين ودول العالم.

اللغة هي جناح الثقافة. مع صعود مكانة الصين، أصبحت اللغة الصينية من أهم اللغات في العالم. هناك أكثر من ٣٠ مليون دارس اللغة الصينية في مختلف المؤسسات التعليمية في حوالي ١٠٠ بلد. كما تدرس ٣٣٠ جامعة أو معهد صيني اللغة الصينية للطلاب الأجانب.




فعاليات مهرجان الثقافة الصينية في واشنطن في الولايات المتحدة سبتمبر عام ٢٠٠٨.

لغاية يوليو عام ٢٠٠٩، فتحت الصين ٣٣١ معهد (أو محاضرة) الكونفوشيوس في ٨٣ دولة ومنطقة في العالم.




يعد تأسيس معهد الكونفوشيوس طريقا فعالا لنشر الثقافة الصينية وتعريف العالم بالصين، وتم إنشاء أول معهد الكونفوشيوس في الخارج في سول بجمهورية كوريا عام ٢٠٠٤. وحتى ٢٠٠٨، تم تأسيس ٢٥٦ معهدا و٥٨ محاضرة الكونفوشيوس في ٨١ دولة بدعم الصين. كما تقدمت ما يزيد على ١٥٠ جامعة أو مؤسسة تعليمية في أكثر من ٤٠ بلدا بطلب إنشاء معهد الكونفوشيوس. هناك عدد متزايد من الناس في العالم يدرسون اللغة الصينية في معاهد أو محاضرات الكونفوشيوس.

وفرت أولمبياد عام ٢٠٠٨ الناجحة في الصين فرصة سانحة لشعوب العالم للاطلاع على الثقافة الصينية. وصارت مراسم الافتتاح والاختتام والفعاليات الثقافية المتزامنة للأولمبياد محطة أنظار العالم وساعدت شعوب العالم على معرفة وفهم الثقافة الصينية. سيكون معرض إكسبو شانغهاي المقرر عقده عام ٢٠١٠ منبرا آخر لإجراء الدبلوماسية الثقافية وتعزيز التبادل والتعاون بين الصين ودول العالم.

تعمل الحكومة الصينية على تهيئة ظروف مواتية وتسهيلات للتواصل الثقافي على المستوى الشعبي وتشجع المؤسسات الثقافية على الانطلاق إلى العالم من خلال إجراءات السوق وفقا للأعراف الدولية. كما تمضي الصين قدما في إجراء وتعميق الدبلوماسية الثقافية في سبيل زيادة الثقة مع دول الجوار وتعزيز التفاهم مع الدول الغربية المتقدمة وترسيخ وتطوير الصداقة التاريخية

مع الدول النامية ودفع العلاقات مع الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين. وأصبحت الدبلوماسية الثقافية جزءا هاما للدبلوماسية الشاملة الأبعاد للصين لما لها من دور كبير في إثراء محتويات السياسة الخارجية الصينية.

**تنفيذ الدبلوماسية من أجل خدمة الشعب وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الصينيين** يعد تكريس فكرة «الدبلوماسية في خدمة الشعب» والحرص على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين من أهم محتويات الملف الدبلوماسي في إطار تنفيذ المفهوم العلمي للتنمية في الحقل الدبلوماسي ومبدأ «الإنسان أولا» ومبدأ «السلطة في خدمة الشعب».

وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للصينيين في الخارج هي واجب منصوص عليه في الدستور الصيني للأجهزة المعنية بالشؤون الخارجية وجزء هام للمهمة الدبلوماسية أي ما يسمى وفقا للمصطلح الدبلوماسي بـ"الحماية القنصلية". وتهتم الحكومة الصينية بتطوير العلاقات القنصلية مع الدول الأخرى وتدعو إلى الحوار المتكافئ والتشاور الودي لحل أي مشكلة قد تحدث في العلاقات القنصلية بصورة مناسبة مع مراعاة هموم كل الجانبين وصيانة مصالح كلا البلدين والشعبين وتعزيز الاتصال والتواصل مع الدول الأخرى في الشؤون القنصلية بما يدعم علاقات الصداقة والتعاون بين الصين ودول العالم. وعملت الحكومة الصينية بموقف مسؤول وروح عملية على تعزيز وتطوير علاقات التشاور والحوار المكثف مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية على أساس مبدأ المنفعة المتبادلة والفوز المشترك من خلال التعاون وأجرت مشاورات معمقة وواسعة النطاق معها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والمسائل الملحة في العلاقات القنصلية الثنائية والدولية.

تعد حركة الأفراد والهجرة المتزايدة عبر الحدود من أهم إفرازات العولمة. تمشيا مع تنامي العولمة واندماج الصين المتزايد مع المجتمع الدولي، يزداد عدد الصينيين الذين يذهبون إلى الخارج للسياحة والأعمال والاستثمار والدراسة والعمل. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، بلغ عدد المسافرين الصينيين إلى الخارج ٤٠ مليون وتجاوز عدد المؤسسات الصينية في الخارج ١٠ ألف وذلك في أكثر من ١٦٠ دولة أو منطقة في العالم. جاء هذا التغيير كرابطة هامة تربط بين الصين والعالم ومؤشر واضح على اندماج الصين إلى المجتمع الدولي. ولكن، تزيد الأوضاع الأمنية الدولية المعقدة والتهديدات الأمنية غير التقليدية المتزايدة أيضا من المخاطر التي تواجه المواطنين الصينيين والمؤسسات الصينية في الخارج، فأصبحت قضايا الحماية القنصلية قضايا يومية وجماعية ومتزايدة الحساسية سياسيا.

من واجب الدبلوماسية الصينية حماية مصلحة المؤسسات الصينية والمواطنين الصينيين في الخارج. في هذا الصدد، تتخذ الحكومة الصينية الجنسية الصينية كشرط مسبق لتوفير الحماية القنصلية وترى ضرورة أن تحمي كل دولة الحقوق والمصالح المشروعة لها ولمواطنيها والأجانب المقيمين في إقليمها بمن فيه الأجانب الذين خالفوا القوانين المحلية، وذلك وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية وفي حدود القوانين المحلية. ويجب توفير المعاملة الإنسانية بدون تمييز بغض النظر إلى الجنسية والعرق والدين وأي أسباب سياسية أو اقتصادية أخرى، ولا يجوز لأي دولة أن تتخذ موقفا منحازا مع مواطنيها الذين ارتكبوا جرائم. كما توافق الصين على إجراء التعاون في مجال الحماية القنصلية مع الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين.

التزاما بمبدأ "الوقاية أولا وإيلاء نفس الاهتمام لوقاية وإدارة الطوارئ"، لجأت وزارة الخارجية الصينية إلى التكنولوجيا الحديثة لنشر تحذيرات أمنية مبكرة. تم إعطاء حيز خاص لـ "الأخبار القنصلية" و "النصائح للمسافرين الصينيين إلى الخارج" في موقع وزارة الخارجية على الإنترنت للكشف عن آخر قضايا الحماية القنصلية ونشر "دليل سلوك المسافرين الصينيين في الخارج" و «دليل الحماية والخدمات القنصلية الصينية في الخارج»، بالإضافة إلى تحديث النصائح للمسافرين ونشر التنويهات الهامة للمسافرين إلى دول ومناطق معينة وإصدار تحذيرات أمنية للمسافرين إلى المناطق غير الآمنة.

حرصا على تحسين الحماية القنصلية، قامت الحكومة الصينية بتطوير وزيادة حجم المؤسسات القنصلية. في عام ١٩٥٥، تم إنشاء إدارة الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية الصينية باعتبارها الجهة المختصة في الحماية القنصلية. في ظل ازدياد حجم عمليات الحماية القنصلية، تم ترقية قسم الحماية القنصلية التابع لإدارة الشؤون القنصلية إلى مركز الحماية القنصلية عام ٢٠٠٧ وتخصيص مزيد من الأموال والموظفين إليه. ولدى الصين أكثر من ٧٠ مؤسسة قنصلية موجودة في أكثر من ٢٤٠ بعثة دبلوماسية صينية في الخارج ومهمتها الرئيسية هي حماية مصلحة المواطنين الصينيين في الخارج.

استجابة لتغيرات الوضع، أسست الجهات الصينية المعنية بالشؤون الخارجية آلية التنسيق بين الجهات المختلفة وآلية الاستجابة للطوارئ. وفور حدوث إصابات أو خسائر كبيرة للمواطنين أو الأشخاص الاعتباريين في الخارج، سيتم تشكيل مجموعة الاستجابة للطوارئ لوضع خطط عمل وفتح خط ساخن وجمع معلومات من المصادر المختلفة والإبقاء على قناة الاتصال مفتوحة. وفي السنوات الأخيرة، تعاملت وزارة الخارجية الصينية مع ما يزيد على ٣٠ ألف قضية في مجالات

الحماية القنصلية كل عام. وأصبحت الحماية القنصلية جزءا هاما للعمل الدبلوماسي وترجمة حية لمبدأ «الدبلوماسية في خدمة الشعب».

**توسيع الدبلوماسية العسكرية** يقال منذ زمن بعيد إن «الدبلوماسية تبدأ أينما تنتهي الحرب»، وبعبارة أخرى، لا يمكن أن توجد العمليات العسكرية والدبلوماسية في آن واحد. ولكنهما دائما ما تترابطان مع بعضهما البعض على أرض الواقع. في حقبة السلام، يعد التواصل بين القوات وسيلة رئيسة لزيادة الثقة وحفظ السلام. وإن الدبلوماسية العسكرية باعتبارها جزءا هاما للدبلوماسية الصينية الشاملة الأبعاد تخضع وتخدم الاستراتيجية الخارجية العامة للصين وتلعب دورا مهما في توثيق العلاقات بين الصين والدول الأخرى.

يرجع التواصل بين جيش التحرير الشعبي الصيني والقوات الأجنبية إلى زمن بعيد. وبعد ولادة الصين الجديدة، ظهرت الدبلوماسية العسكرية الصينية بمظهر "الميل إلى جانب واحد" على ضوء سياسة "الميل إلى جانب واحد" دبلوماسيا واقتصر التواصل العسكري الدولي حينذاك على الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وفي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تتمثل الدبلوماسية العسكرية الصينية بصورة عامة في تقديم مساعدات عسكرية وتدريب كوادر عسكرية ومساندة ودعم حركة التحرير والاستقلال الوطني في بلدان وشعوب العالم الثالث.



حديث بين كبار الضباط الصينيين والأمريكان في المأدبة خلال زيارة الصداقة التي قام بها الأسطول العسكري الصيني إلى بيرل هاربور في هاواي سبتمبر عام ٢٠٠٦.

منذ الثمانينات من القرن الماضي، ازداد تواصل القوات الصينية مع الخارج باستمرار في ظل تحسن العلاقات بين الصين والغرب وامتدت الدبلوماسية العسكرية حتى تغطى مزيدا من الدول والمجالات. وأصدرت الحكومة الصينية كتابا أبيض عن الدفاع الوطني عام ١٩٩٨، الذي يطرح لأول مرة "الدبلوماسية العسكرية" لتحل محل التسمية القديمة العمومية «التواصل العسكري مع الخارج» ويدعو إلى أهمية تطوير الدبلوماسية العسكرية المتعددة المجالات والمستويات. شهدت علاقات جيش التحرير الشعبي الخارجية تحولات تاريخية، فلم تعد هذه العلاقات تقتصر على التواصل الودي والرفيع المستوى، وإنما تغطي جميع المستويات، ولم تعد تعتمد على القنوات الثنائية فقط، وإنما تجري على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، ولم تعد تتمحور حول التواصل العادي بين المتخصصين العسكريين، بل اتسع حتى يشمل كافة الجوانب.

وتنسجم الدبلوماسية العسكرية الصينية مع السياسة الخارجية السلمية المستقلة وسياسة الدفاع الوطني لأغراض دفاعية وتقوم على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتهدف إلى توسيع العلاقات العسكرية وتعميق التعاون العسكري بين الصين والبلدان الأخرى ومن أبرزها:

أولا، إقامة آليات للاتصال مع القوات الأخرى حتى عام ٢٠٠٨، أقامت الصين علاقات عسكرية مع أكثر من ١٥٠ دولة وأسست ملحقيات عسكرية في ١٠٩ دولة وفتحت ٩٨ دولة ملحقيات عسكرية في الصين.

ثانيا، إجراء التواصل العسكري الرفيع المستوى. تعد الزيارات المتبادلة بين القوات على المستوى الرفيع طريقا هاما ليس فقط لإجراء الدبلوماسية العسكرية بل لتعزيز التفاهم بين القوات. في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أرسل جيش التحرير الشعبي الصيني وفودا رفيعة المستوى إلى أكثر من ٤٠ بلدا، فيما زار وزراء الدفاع ورؤساء الأركان من أكثر من ٦٠ دولة الصين. والقادة الصينيون حرصا منهم على تطوير الدبلوماسية العسكرية يقابلون القادة العسكريين الأجانب الزائرين دائما ويستثمرون مناسبات دبلوماسية القمة لتعزيز العلاقات العسكرية مع الدول الأخرى.

ثالثا، تعزيز التدريب العسكري تبعث الحكومة الصينية عددا متزايدا من الطلاب العسكريين إلى الخارج لمتابعة الدراسة، كما تقبل طلابا عسكريين أجانب للدراسة في الصين. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بعث جيش التحرير الشعبي الصيني ما يزيد على ٩٠٠ طالبا إلى أكثر من ٣٠ بلدا، وأقامت أو حافظت ٢٠ كلية عسكرية صينية على علاقات التبادل والتواصل مع نظيراتها في أكثر من ٢٠ بلدا مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان وباكستان.

رابعا، إقامة آليات مختلفة للتعاون والحوار الأمني تولي القوات الصينية اهتماما كبيرا

للمشاورات الدفاعية والحوار الأمني مع الدول المعنية. حتى الآن، توجد آليات المشاورات الدفاعية والأمنية بين الصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان وأستراليا وبريطانيا وفرنسا وغيرها. وقامت الصين بتطوير العلاقات العسكرية والأمنية مع باكستان والهند ومنغوليا وتايلاند وفيتنام والفلبين والدول المجاورة الأخرى.

خامسا، دعم ومشاركة التعاون الأمني الإقليمي  بدأت الصين منذ عام ١٩٩٧ تشارك في منتدى آسيان الإقليمي الذي يعد المنتدى الرسمي الوحيد في مجال الحوار والتعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستضافت الصين الدورة الأولى لمؤتمر الأمن في إطار منتدى آسيان الإقليمي عام ٢٠٠٤، مما فتح الباب للحوار بين كبار المسؤولين الدفاعيين في إطار المنتدى. وفي السنوات الأخيرة، شارك الجيش الصيني أيضا في منتدى السلاح البحري في غرب المحيط الهادئ وحوار شانغريلا والآليات الأخرى وأجرت التواصل والتعاون الفعال مع الدول الأخرى في مجالات مكافحة الإرهاب والإغاثة في حالات الكوارث وحفظ السلام والأمن البحري والدوريات المشتركة في الحدود.

سادسا، زيادة الشفافية العسكرية  بدأت الحكومة الصينية منذ عام ١٩٩٥ تصدر كتابا أبيض عن الدفاع الوطني كل عامين، ونشرت ٦ كتبا بيضاء عن الدفاع الوطني حتى الآن لتعريف العالم بسياسة الدفاع الوطني وتطورات الدفاع الوطني والقوات في الصين. كما انضمت الصين إلى نظام شفافية النفقات العسكرية للأمم المتحدة ونشرت كتبا بيضاء عن الحد من التسلح ومنع

الأسطول العسكري الصيني يغادر الصين عام ٢٠٠٨ في مهمة حماية السفن المارة في خليج عدن والمياه قبالة سواحل الصومال.



الانتشار النووي وسياسة الفضاء وغيرها من المسائل الأمنية لتوضيح سياسات الصين تجاه هذه المسائل في حينه.

سابعا، إجراء المناورات العسكرية المشتركة مع القوات الأجنبية أجرت الصين وقيرغيزستان مناورات عسكرية مشتركة في إطار مكافحة الإرهاب في منطقة الحدود بين البلدين في أكتوبر عام ٢٠٠٢، وهي الأولى من نوعها في تاريخ القوات الصينية. وحتى عام ٢٠٠٨، أجرت القوات الصينية ٢٨ مناورة مشتركة مع القوات الأجنبية. كما دعت الصين الوفود العسكرية والمراقبين العسكريين من الدول الأخرى إلى مراقبة المناورات العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني مما دفع التواصل والتبادل مع القوات الأخرى.

ثامنا، المشاركة بصورة شاملة وفعالة في عمليات حفظ السلام والإغاثة الدولية أرسل جيش التحرير الشعبي الصيني مراقبين عسكريين للمشاركة في عملية حفظ السلام الأممية لأول مرة عام ١٩٩٠. ولغاية يونيو عام ٢٠٠٩، أرسلت الصين ما يزيد على ١٠ ألف جندي وشرطي إلى ٢٤ عملية حفظ السلام للأمم المتحدة. كما شارك الفريق الصيني لعمليات البحث والإنقاذ الدولية قوامها الجنود الصينيون في ١٥ مهمة إغاثة طارئة لمساعدة الشعوب المنكوبة من جراء التسونامي في المحيط الهندي وعاصفة كاترينا في الولايات المتحدة والزلازل في جنوب آسيا والانهيارات الأرضية في الفلبين وغيرها.

تاسعا، المشاركة في حماية السفن في أعالي البحار قام الأسطول العسكري الصيني بأكثر من ٣٠ جولة تشمل أكثر من ٤٠ دولة. وبدأ الأسطول الصيني مهمة حماية السفن التجارية في خليج عدن والمياه قبالة سواحل الصومال ديسمبر عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يعد خطوة مهمة في مشاركة البحرية الصينية في التعاون العسكري الدولي وحفظ الأمن في المياه الدولية.

تساهم الدبلوماسية العسكرية الصينية بدور مهم في تهيئة البيئة الإقليمية المواتية للصين وتدعيم الجهود في بناء عالم متناغم، ستزداد أهميتها ودورها مع تنامي الصين.

## ثانيا، التواصل الخارجي على مستويات متعددة

**دبلوماسية القمة** دبلوماسية القمة تعني النشاطات الدبلوماسية التي يقوم بها رئيس دولة أو رئيس حكومة. وتشمل دبلوماسية القمة عادة زيارات ولقاءات ومراسلات ومكالمات هاتفية بين رؤساء دول أو حكومات وإرسال مبعوثيهم أو ممثليهم الخاصين وإصدار بيانات حول السياسة

الخارجية باسمهم.

يوم ١ أكتوبر عام ١٩٤٩، أعلن ماو تسيدونغ في إعلان الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية "أن الحكومة هي الحكومة الشرعية الوحيدة لجمهورية الصين الشعبية وأنها تستعد لإقامة علاقات دبلوماسية مع أي حكومة أجنبية تستعد للالتزام بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل للأراضي والسيادة". فيمكن القول إن الإعلان هو أول عملية في دبلوماسية القمة في تاريخ جمهورية الصين الشعبية ودبلوماسية القمة هي بداية دبلوماسية جمهورية الصين الشعبية.

دبلوماسية القمة الصينية إبان الحرب الباردة لأسباب متعددة ليست نشيطة ولا متنوعة في الأشكال ومقتصرة في معظم الأحوال في إصدار بيانات وتصريحات وزيارات خارجية أو استقبال وفود أجنبية. وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، اقتصرت دبلوماسية القمة الصينية على آسيا وإفريقيا والدول الأوروبية ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين. قام ماو تسيدونغ بصفته رئيس الحكومة الشعبية المركزية وزعيم الحزب الشيوعي الصيني بزيارتين خارجيتين في حياته وكلتاهما إلى الاتحاد السوفييتي.

منذ الثمانينات من القرن الماضي، ازدادت أهمية دبلوماسية القمة مع تسارع وتيرة العولمة، إذ أن عولمة المشاكل الكونية تتطلب الاتصال الواسع النطاق بين قادة العالم حتى يتسنى لهم



الصين والاتحاد السوفييتي يوقعان معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة في موسكو خلال زيارة الرئيس ماو تسيدونغ إلى الاتحاد السوفييتي فبراير عام ١٩٥٠.



الرئيس دنغ شياوبينغ يقابل رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى وأمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في بكين أثناء زيارة الأخير إلى الصين مايو عام ١٩٨٩.

التشاور بصورة مباشرة حول السياسات والحلول للقضايا العالمية. وصارت دبلوماسية القمة عامة وزيارات رؤساء دول وحكومات خاصة محل أضواء وسائل الإعلام في عصر عولمة المعلومات، وتوفر دبلوماسية القمة فرصة طيبة للمفاوضات المباشرة بين القادة على أعلى مستوى وتسهل عملية حل المشاكل بين الجانبين.

على ضوء تطورات الوضع، ازدادت دبلوماسية القمة الصينية نشاطا وحيوية وبات الخط الساخن بين قادة العالم وسيلة مألوفة الاستعمال وصارت القمة الثنائية والدولية محطة الأنظار على الساحة الدبلوماسية وأصبحت زيارات المبعوثين الخاصين أكثر شيوعا. وازداد عدد الجولات الخارجية للقادة الصينيين بواقع كبير حتى تخطى آسيا وإفريقيا وأوروبا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية. وعلى سبيل المثال، زار جيانغ زيمين أكثر من ٧٠ دولة في ولايته كأمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس الجمهورية من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٢.

تعد دبلوماسية القمة قمة الدبلوماسية ووسيلة هامة تلجأ إليها الصين لحل القضايا المهمة مع الدول الأخرى وتركت بصماتها في سجل الدبلوماسية الصينية ومن أبرزها: في نهاية عام ١٩٤٩ أي بعد إقامة جمهورية الصين الشعبية بفترة قصيرة، زار الرئيس ماو تسيدونغ الاتحاد السوفييتي وفي العام التالي، زار رئيس مجلس الدولة شو إن لاي الاتحاد السوفييتي أيضا، وجاءت هاتان الزيارتان لرئيس الدولة ورئيس الحكومة عقب إقامة الجمهورية انعكاسا لسياسة «الميل إلى جانب واحد» التي انتهجتها الصين حينذاك، ومن خلالهما، وقع البلدان معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة التي تعد معاهدة ذات أهمية استراتيجية كبيرة. بعد مرور ٣٠ عاما، تم تطبيع العلاقات الصينية السوفيتية بعد القمة بين الرئيس دنغ شياوبينغ والرئيس ميخائيل غورباتشوف وتوصلهما إلى «طوي صفحات الماضي وفتح المستقبل» وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، انتقلت العلاقات الصينية السوفيتية إلى العلاقات الصينية الروسية بصورة سلسة بفضل دبلوماسية القمة، ودفعت دبلوماسية القمة عملية التطوير المؤسسي للعلاقات الصينية الروسية وجعلتها أكثر نضوجا.

تعد دبلوماسية القمة مرآة صادقة لعلاقات الصين مع الدول الأخرى. لم تتحقق زيارة الرئيس الصيني إلى الولايات المتحدة إلا بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتم تبادل الزيارة بين الرئيسين في منتصف الثمانينات، الأمر الذي يعكس النمو المستقر للعلاقات بين البلدين. وأدى إعلان الرئيس الأمريكي عن العقوبات على الصين عام ١٩٨٩ إلى انقطاع دام لتسع سنوات للزيارات الرئاسية بين البلدين. وتعد الزيارات المكثفة الحالية بين قادة البلدين مؤشرا على التطورات الجديدة التي طرأت على العلاقات الصينية الأمريكية. في عام ٢٠٠٨، تم عقد ٤ لقاءات وتبادل ١٠ رسائل وإجراء ٤ مكالمات هاتفية بين الرئيس هو جينتاو والرئيس بوش. وليست دبلوماسية القمة علامة للنمو المستقر للعلاقات الصينية الأمريكية فحسب، وإنما تفتح المجال لتأمين وتعزيز هذه العلاقات وترسي دعامة للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

تعد دبلوماسية القمة بين الصين واليابان مؤشرا على مدى تطور العلاقات الصينية اليابانية. في الفترة ما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٩١، زار القادة الصينيون اليابان خمس مرات. لكن، بسبب إصرار القادة اليابانيين على موقفهم الخاطئ من المسائل التاريخية في مطلع القرن الـ٢١، علقت الصين الزيارات الرفيعة المستوى بين الجانبين ووصلت العلاقات الصينية اليابانية إلى حالة «البرودة سياسيا والحرارة اقتصاديا». لم تعد الزيارات المتبادلة بين قادة البلدين إلى طبيعتها إلا بعد تغيير القادة اليابانيون موقفهم الخاطئ. جاءت سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الجانبين ابتداء من «زيارة كسر الجليد» التي قام بها رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى الصين عام ٢٠٠٦ و«زيارة إذابة



إمبراطور اليابان اكيهيتو يقيم مراسم الترحيب على شرف الرئيس جيانغ زيمين نوفمبر عام ١٩٩٨. وهذه أول زيارة لرئيس صيني إلى اليابان وتم إصدار الإعلان المشترك الصيني الياباني خلال الزيارة.

الجليد» التي قام بها رئيس مجلس الدولة الصيني ون جياباو إلى اليابان في إبريل عام ٢٠٠٧، انتهاء بزيارة «باكورة الربيع» التي قام بها رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا إلى الصين في ديسمبر عام ٢٠٠٧ وزيارة «ربيع دافئ» التي قام بها الرئيس هو جينتاو إلى اليابان في مايو عام ٢٠٠٨، مما يدل على عودة العلاقات بين البلدين إلى مسارها الصحيح نحو مزيد من التحسن.

أصبحت دبلوماسية القمة محركا قويا للعلاقات الثنائية بين الصين والدول الأخرى. والزيارات الرئاسية هي أكثر ما يلفت الأنظار ويرافق كل زيارة وفود اقتصادية وثقافية كبيرة والخ ويتم في أثنائها توقيع عدد كبير من الاتفاقيات في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والطاقة والتعليم والصحة والثقافة والسياحة. ويساهم تنفيذ هذه الاتفاقيات بقوة في تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية في المستقبل. كما تساعد الزيارات الرئاسية في تكوين صداقة شخصية بين القادة مما يعزز العلاقات بين الدول والتفاهم بين الجانبين على مدى طويل.

إن دبلوماسية القمة المتعددة الأطراف من أهم أشكال دبلوماسية القمة لدول العالم عامة وللصين خاصة. وشاركت الصين كأكبر دولة نامية بصورة فعالة في مؤتمرات القمة في إطار الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة والقضايا الكونية الأخرى ومؤتمر قادة مجموعة الثمانية والدول النامية الرئيسية، بالإضافة إلى قمة مجموعة العشرين التي أصبحت آلية منتظمة. كما شاركت الصين في الآليات الإقليمية وعبر الإقليمية مثل منظمة شانغهاي للتعاون وقمة آسيان والصين واليابان



الرئيس هو جينتاو يقيم مراسم الترحيب على شرف الرئيس باراك أوباما في قاعة الشعب الكبرى في بكين أثناء زيارة الأخير إلى الصين يوم ١٧ نوفمبر عام ٢٠٠٩.

وجمهورية كوريا ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والقمة الآسيوية الأوروبية، حيث أوضح القادة الصينيون مواقف الصين وطرحوا آراء بناءة وساهموا بذكاء وحكمة الصين في الجهود في حل المسائل المعنية.

**الدبلوماسية البرلمانية** البرلمان كهيئة تشريعية له مكانة هامة ودور كبير في الحياة السياسية لكل دولة. والتواصل البرلماني بين دول العالم هو جزء هام للعلاقات الدولية لما له من دور لا يستغنى عنه في تعزيز التعارف والصداقة بين الشعوب وتعزيز العلاقات بين الدول.

المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني هو سلطة تشريعية في جمهورية الصين الشعبية. وتلعب علاقات المجلس الوطني واللجان الدائمة التابعة له مع الخارج دورا هاما في جميع مراحل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. ومنذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح، شهدت علاقات المجلس الوطني مع البرلمانات في البلدان الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية تطورا مستمرا وسجلت العلاقات مع برلمانات الدول الغربية تحسنا ملحوظا، ويشارك المجلس الوطني بصورة متزايدة في الفعاليات البرلمانية الدولية. وأصبح التواصل البرلماني بين الصين والعالم شامل الأبعاد ومتعدد المستويات ومكونا هاما للدبلوماسية الشاملة الأبعاد للصين.

في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات الخارجية للمجلس الوطني لنواب الشعب تطورا

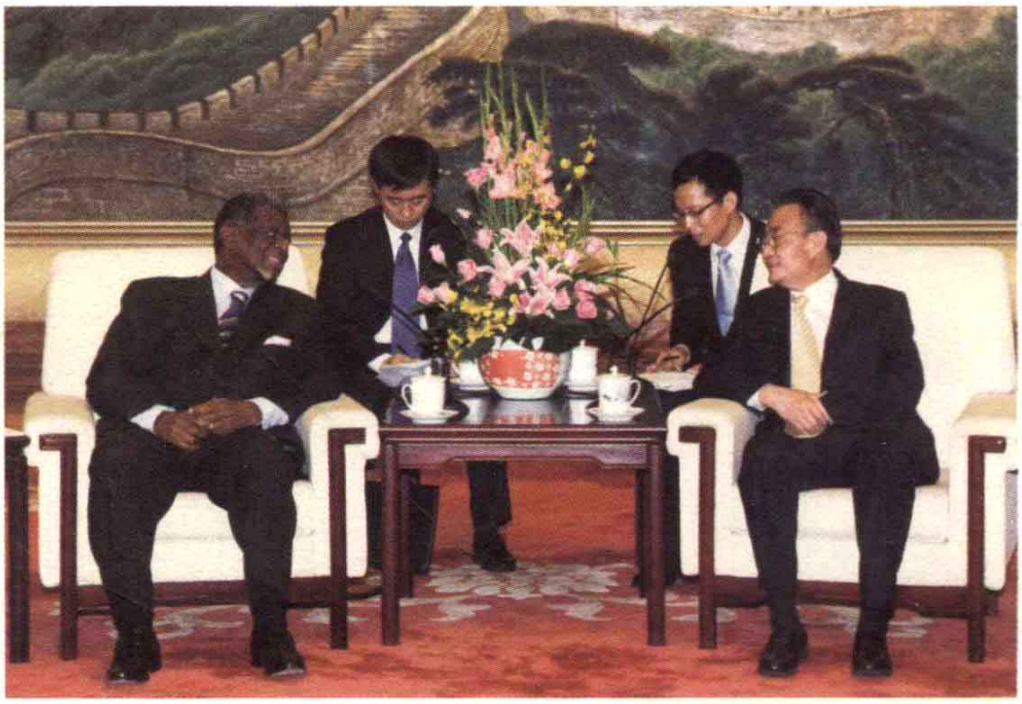
مستمرا متمثلا أولا في ازدياد الزيارات المتبادلة بين المجلس الوطني والبرلمانات الأجنبية. وفي الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨، قام وو بانغقوه رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بـ١٠ جولات خارجية، وقام أعضاء اجتماع الرؤساء بـ٥٨ زيارة إلى دول في خمس قارات. في المقابل، زار ١٠٩ رئيس برلمان أو نائب رئيس برلمان الصين تلبية لدعوة الجانب الصيني.

ثانيا، تم إقامة عدد كبير من آليات التواصل المنتظم بين المجلس الوطني والبرلمانات الأجنبية. منذ إقامة آلية التواصل مع البرلمان الأوروبي عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٨، أقام المجلس الوطني مثل هذه الآليات مع برلمانات في أكثر من ١٠ دولا مثل الكونغرس الأمريكي بشقي النواب والشيوخ ومجلس الاتحاد ومجلس الدوما الروسي ومجلسي النواب والشيوخ اليابانيين وبرلمان جمهورية كوريا ومجلس الشعب الهندي ومجلس النواب الأسترالي والبرلمان الكندي والبرلمان البريطاني والمجلس الفدرالي الألماني ومجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس النواب الإيطالي والجمعية الوطنية الجنوبية الإفريقية ومجلس الشعب المصري ومجلس النواب البرازيلي، كما أسس اتصالات برلمانية مع ١٧٨ دولة، وأنشأ مجموعة الصداقة البرلمانية مع ٩٨ دولة على أساس المعاملة بالمثل.

ثالثا، يتعاون المجلس الوطني مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية ويشارك في الشؤون الدولية على المستوى البرلماني. حتى عام ٢٠٠٨، شارك المجلس الوطني في ١٢ منظمة برلمانية دولية بما فيه المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية الآسيوية

الدورة الخامسة لمؤتمر الشراكة البرلمانية الآسيوية الأوروبية تعقد في بكين يونيو عام ٢٠٠٨.





رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وو بانغقوه يقابل رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ثو بن غوريراب في بكين أغسطس عام ٢٠٠٩.

ومنتدى البرلمانات الآسيوي الباسيفيكي وبرلمان أمريكا اللاتينية والجمعية البرلمانية لآسيان ومؤتمر رؤساء البرلمانات في إطار منتدى جزر المحيط الهادي وانضم بصفة مراقب إلى ٣ منظمات برلمانية إقليمية. كما استضافت الصين بصورة ناجحة الدورة الـ١٢ للاجتماع السنوي لمنتدى البرلمانات الآسيوي الباسيفيكي في بكين عام ٢٠٠٤ والدورة الخامسة لمؤتمر الشراكة البرلمانية الآسيوية الأوروبية عام ٢٠٠٨.

تساهم الدبلوماسية البرلمانية بفوائدها ومزاياها في تدعيم التواصل الدولي وتعزيز التعاون الاقتصادي وخدمة عملية التنمية الاقتصادية في الصين. كما حققت الدبلوماسية البرلمانية الصينية نتائج مثمرة وستعلب دورا متزايد الأهمية في مجمل علاقات الصين الخارجية.

**الدبلوماسية الحزبية** بما أن الحزب الشيوعي الصيني حزب حاكم في الصين، العلاقات الخارجية لهذا الحزب لها مكانة هامة في خارطة العلاقات الخارجية للصين وأهمية كبيرة في تدعيم العلاقات بين الصين والدول الأخرى في حفظ السلم الدولي.

يرجع التواصل الدولي للحزب الشيوعي الصيني إلى ما قبل إقامة جمهورية الصين الشعبية. وبعد تأسيس الجمهورية، اقتصرت العلاقات الخارجية للحزب على الأحزاب الشيوعية أو أحزاب العمال في البلدان الاشتراكية في ظل المناخ الدولي حينذاك.

على أساس استخلاص الدروس والعبر من تاريخ العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي الصيني، قرر المؤتمر الوطني الـ١٢ للحزب عام ١٩٨٢ تخطيط علاقاته الخارجية في إطار علاقات الصين الخارجية مع التأكيد على ضرورة الفصل بين العلاقات بين الأحزاب والعلاقات بين الدول وطرح مبادئ الاستقلال والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير في التعامل مع الأحزاب في البلدان الأخرى. وفي هذا الإطار، بدأ الحزب الشيوعي الصيني اتصالات واسعة ومعمقة مع الأحزاب المختلفة في بلدان العالم. وقبل انتهاء الحرب الباردة، أقام الحزب الشيوعي الصيني علاقات الاتصال والتواصل بمختلف الأشكال مع أكثر من ٢٧٠ حزبا في ما يزيد على ١٦٦ دولة.

في ظل تفكك بعض القوى السياسية وتكامل البعض الآخر بعد الحرب الباردة، تزداد الأحزاب ذات المواقف والتوجهات السياسية المختلفة نشاطا في المحافل الدولية. وفي إطار التأقلم مع التغيرات الدولية، أقام الحزب الشيوعي الصيني اتصالات مع مزيد من الأحزاب في العالم وأصبح التواصل الحزبي أكثر اتساعا وإثراء وعلى مستوى أعلى. حتى عام ٢٠٠٨، يحافظ الحزب الشيوعي الصيني على علاقات التواصل الودي أو الاتصال بمختلف الأشكال مع ٥٢٨ حزبا أو تنظيما سياسيا في ١٦٦ دولة ومنطقة ويبلغ عدد الزيارات المتبادلة بين الحزب والأحزاب الأخرى عدة عشرات كل عام وأصبح التواصل الحزبي رابطة هامة بين مختلف الأحزاب لزيادة التفاهم فيما بينها.




الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي للأحزاب الآسيوية تعقد في بكين سبتمبر عام ٢٠٠٤.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك الحزب الشيوعي الصيني بصورة فعالة في النشاطات الحزبية الدولية. على أساس نجاح استضافة الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الدولي للأحزاب الآسيوية في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢، عُقدت الدورة الثالثة في بكين عام ٢٠٠٤ بمشاركة زعماء وممثلين من ٨١ حزبا في ٣٥ دولة مما أسهم في تعزيز التفاهم والتعارف بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب في البلدان الآسيوية الأخرى.

تكمن أهمية العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي الصيني في ترسيخ العلاقات مع الأحزاب الحاكمة في البلدان الاشتراكية وإثراء أشكال ومحتويات التواصل الحزبي بين الدول النامية الغفيرة وتعزيز الاتصالات مع الأحزاب الرئيسة في الدول المتقدمة وتعزيز التفاهم مع الأحزاب في الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين وتهيئة ظروف مواتية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول.

**إجراء الدبلوماسية الشعبية من أجل تعزيز التعارف** المقصود بالدبلوماسية الشعبية هو التواصل الدولي على مستوى شعبي، وتختلف الدبلوماسية الشعبية عن الدبلوماسية الرسمية، ويمكن أن تسمى بـ "دبلوماسية مصادقة الأصدقاء" أو "الدبلوماسية بين شعب وشعب آخر" (People to People Diplomacy). وتهدف الدبلوماسية الشعبية إلى بناء الثقة والتفاهم بين الشعوب وتحرص على الاتصال بين الجانبين وتدعو إلى أهمية بناء الصداقة والتفاعل وتجاوز المصالح السياسية والاقتصادية الواقعية. وتعد الدبلوماسية الشعبية قناة هامة لتعزيز الاتصال والتعارف بين دول العالم وتبرز أهميتها بشكل أكبر في ظل العولمة.

تهتم الصين دائما بدور الدبلوماسية الشعبية في التواصل الدولي وتؤكد على أهمية أن تضع الدبلوماسية نصب أعينها مصلحة الشعب وتعول على جهود الشعب. بهدف تعزيز التفاهم بين الصين والعالم وفتح الباب لعلاقات الصين الخارجية، تم تأسيس مؤتمر الشعب الصيني للدفاع عن السلام العالمي (تم دمجها مع جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم عام ١٩٧٢) وجمعية الشؤون الخارجية للشعب الصيني بعد فترة وجيزة من إقامة جمهورية الصين الشعبية. وبقصد تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي، تم تأسيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية عام ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٤، تم تأسيس جمعية الشعب الصيني للثقافة الأجنبية (تم تغيير اسمها إلى جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم عام ١٩٦٩) تحت جهود المؤسسات المذكورة أعلاه وعشرات من الجمعيات الشعبية الأخرى مثل الاتحاد الصيني العام للنقابات واتحاد

النساء لعموم الصين، وذلك من أجل تعزيز الصداقة بين الشعوب من خلال القنوات الأهلية وتدعيم التعاون الدولي وحفظ السلم الدولي وكسب الأصدقاء على المحافل الدولية الشعبية. هكذا تكونت التقاليد الصينية في الدبلوماسية الشعبية.

في ظل الظروف الدولية غير العادية في المرحلة ما بعد إقامة جمهورية الصين الشعبية، تركت الدبلوماسية الشعبية بصمتها في تاريخ علاقات الصين الخارجية، إذ أسهمت في تعزيز التفاهم بين الشعبين الصيني والياباني وتحسين وتطبيع العلاقات بين الصين واليابان وصولا إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك من خلال الاستفادة من الدبلوماسية الشعبية لـ«دعم السياسة بوسائل اقتصادية ودعم العلاقات الرسمية عبر التواصل الشعبي».

منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح وخاصة في القرن الـ٢١، حددت جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم كمؤسسة رائدة في الدبلوماسية الشعبية عدة أولويات آخذة في اعتبارها الظروف الدولية والمصلحة الوطنية وهي كما يلي: الأولى هي تركيز الجهود في التعاون الأهلي مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي (مجموعة الدول الكبرى) والدول المجاورة. والثانية هي تطوير العلاقات الشعبية مع الدول النامية الغفيرة باعتبارها المنطلق الأول والأخير، والثالثة هي إجراء الدبلوماسية المتعددة الأطراف مع المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبار ذلك إضافة مفيدة، الرابعة هي بذل جهود لدى تلك الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين. وتصب هذه الأولويات في تهيئة مناخ دولي وبيئة إقليمية مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الصين. على سبيل المثال، عندما كانت العلاقات الصينية اليابانية تعاني من صعوبات في مطلع القرن الـ٢١، اجتمعت جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم و١٧ جمعية للصداقة الصينية اليابانية أو للصداقة اليابانية الصينية في بكين عام ٢٠٠١ وأصدرت «إعلان الصداقة الشعبية بين الصين واليابان في القرن الجديد». كما شاركت جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم في الملتقى الذي عُقد في طوكيو عام ٢٠٠٥ بمشاركة ٦٠ جمعية




إعلان الصداقة الشعبية بين الصين واليابان في القرن الجديد يصدر في بكين يناير عام ٢٠٠١.

الصداقة في البلدين وأصدرت «خطاب الدعوة إلى السلام وحسن الجوار والصداقة»، الأمر الذي أسهم في حفظ استقرار العلاقات الصينية اليابانية في ظل انقطاع اللقاءات الرئاسية بين البلدين.

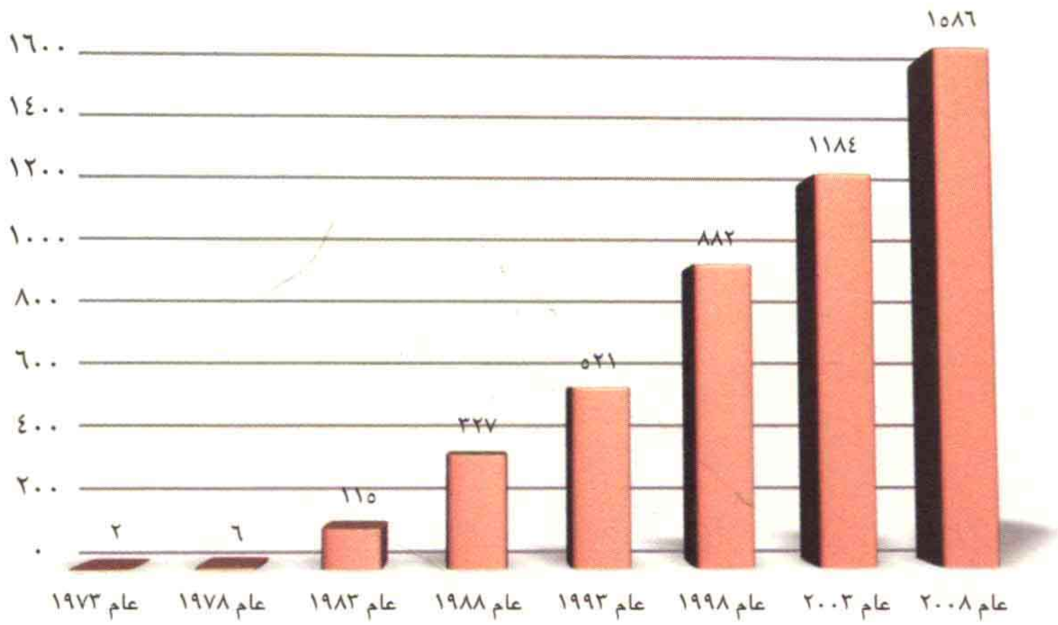
تعد الفعاليات التي تقيمها مدن التوأمة في الصين والدول الأخرى قناة رئيسة ووسيلة هامة في الدبلوماسية الشعبية. مع تقدم مسيرة التحديث والتطوير وتسارع عملية التحضر في الصين، بات التواصل الدولي على مستوى المدن والحكومات المحلية طريقا هاما للصين في الاندماج مع العالم وتطوير الاتصالات مع الخارج. في عام ١٩٧٣، سبقت مدينة تيانجين غيرها في إقامة علاقات التوأمة مع مدينة كوبي اليابانية. حتى عام ٢٠٠٨، تم إقامة علاقات التوأمة لـ١٥٠٠ زوجا من المدن والمقاطعات والولايات في الصين و١٢٠ دولة. وتم تأسيس جمعية الصين لمدن الصداقة في العالم عام ١٩٩٢ بمبادرة جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم وانضمت إلى الاتحاد العالمي للسلطات المحلية عام ١٩٩٩. واستضافت الصين في عام ٢٠٠٨ المؤتمر الدولي للمدن الصينية والأجنبية ذات علاقات التوأمة التي حضره أكثر من ٥٠٠ مشاركا بمن فيه ممثلون أجانب لما يزيد على ٧٠ مقاطعة أو ولاية ومسؤولي اتحادات المدن في أكثر من ٣٠ دولة وممثلون صينيون من أكثر من ٥٠ مدينة. وامتد التعاون بين المدن من المستوى الثنائي إلى المستوى المتعدد الأطراف وتجاوز نموذج الزيارات المتبادلة حتى يغطى بصورة تدريجية كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما أعطى دفعة للتبادل والتعاون بين الصين ودول العالم في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والتكنولوجيا والتطوير الحضري.

يعد إنشاء جمعية الصداقة على المستوى الثنائي من أهم أشكال الدبلوماسية الشعبية أيضا. تم تأسيس الاتحاد العام لجمعيات الصداقة الصينية السوفيتية في أكتوبر عام ١٩٤٩ وهو الأول من نوعه بين الصين ودولة أخرى بعد إقامة الجمهورية (تم تغيير اسمه إلى جمعية الصداقة الصينية الروسية عام ١٩٩٢). استجابة لمتطلبات الصداقة الشعبية مع اليابان، تم تأسيس جمعية الصداقة الصينية اليابانية عام ١٩٦٣. وأثبتت هاتان الجمعيتان دورهما الهام في تدعيم العلاقات الصينية

المؤتمر الدولي للمدن الصينية والأجنبية ذات علاقات التوأمة يعقد في بكين نوفمبر عام ٢٠٠٨.



علاقات التوأمة بين الصين ودول العالم (خريطة عمودية)




السوفيتية (الروسية) والعلاقات الصينية اليابانية. ولغاية عام ٢٠٠٨، تم إنشاء جمعيات الصداقة بين الصين و ٤٢ دولة ومنطقة مثل جمعية الصين والاتحاد الأوروبي وجمعية الصداقة الصينية العربية وجمعية الصين وآسيان وجمعية الصداقة بين الصين ودول آسيا الوسطى وجمعية الصداقة الصينية الأمريكية، وتم تأسيس علاقات الصداقة والتعاون بين الصين و٤٥٨ جمعية أو منظمة شعبية في ١٤٨ بلدا، بحيث تبلورت شبكة فريدة من الاتصالات الشعبية من شأنها ضخ حيوية كبيرة للعمل الدبلوماسي على المستوى الأهلي.

في تاريخ دبلوماسية جمهورية الصين الشعبية، كانت وستظل الدبلوماسية الشعبية تلعب دورا هاما لا غنى عنه في تعزيز الصداقة بين الشعب الصيني وشعوب العالم وتدعيم التواصل والتعاون الاقتصادي والثقافي بين الصين والدول الأخرى. وأصبحت الدبلوماسية الشعبية مؤشرا آخر على مدى عمق اندماج الصين مع العالم.

تواجه الدبلوماسية الصينية تحديات غير مسبوقة في ظل العولمة. في الوقت الذي تتعامل الصين فيه بصورة إيجابية مع هذه التحديات، ترى في التحديات فرصا كامنة، فطرحت مفهوم "الدبلوماسية الشاملة الأبعاد" الذي يؤكد على ضرورة التحلي ببعد النظر والتمسك بالمصلحة العليا في التعاطي مع الشؤون الخارجية. ما زالت أولوية هذه الدبلوماسية توفير بيئة دولية مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الصين وحفظ السلم الدولي وتدعيم التنمية المشتركة وبناء عالم يسوده السلام والازدهار.

{
"filename": "MTMwODI2MTguemlw",
"filename_decoded": "13082618.zip",
"filesize": 19185097,
"md5": "94d75cde87dd85dc2451c343e94a173f",
"header_md5": "d6a6b4339a7a519d5a471149fe2252a8",
"sha1": "06b9683863eee984bcb739c0618cdcd506c5cff7",
"sha256": "35e2b382783590c4e0cf3860e7078c27cad9866dc44990170ca44f057f29485f",
"crc32": 2195364722,
"zip_password": "wcpfxk&*^TDwcpfxk",
"uncompressed_size": 22229331,
"pdg_dir_name": "",
"pdg_main_pages_found": 128,
"pdg_main_pages_max": 128,
"total_pages": 132,
"total_pixels": 620180744,
"pdf_generation_missing_pages": false
}